والت ويتمان روستو

مراحل النمو الاقتصادي

ترجمة
د. محمد الإمام

الكتاب: مراحل النمو الاقتصادي

الكاتب: والت ويتمان روستو

ترجمة: د. محمد الإمام

الطبعة: ٢٠٢١

الناشر: وكالة الصحافة العربية (ناشرون)

APA

٥ ش عبد المنعم سالم – الوحدة العربية – مدكور- الهرم – الجيزة
جمهورية مصر العربية
هاتف: ٣٥٨٢٥٢٩٣ _ ٣٥٨٦٧٥٧٦ _ ٣٥٨٦٧٥٧٥
فاكس: ٣٥٨٧٨٣٧٣

http://www.bookapa.com E-mail: info@bookapa.com

دار الكتب المصرية
فهرسة أثناء النشر

روستو، والت ويتمان

مراحل النمو الاقتصادي/ والت ويتمان روستو، ترجمة: د. محمد الإمام

الجيزة – وكالة الصحافة العربية.

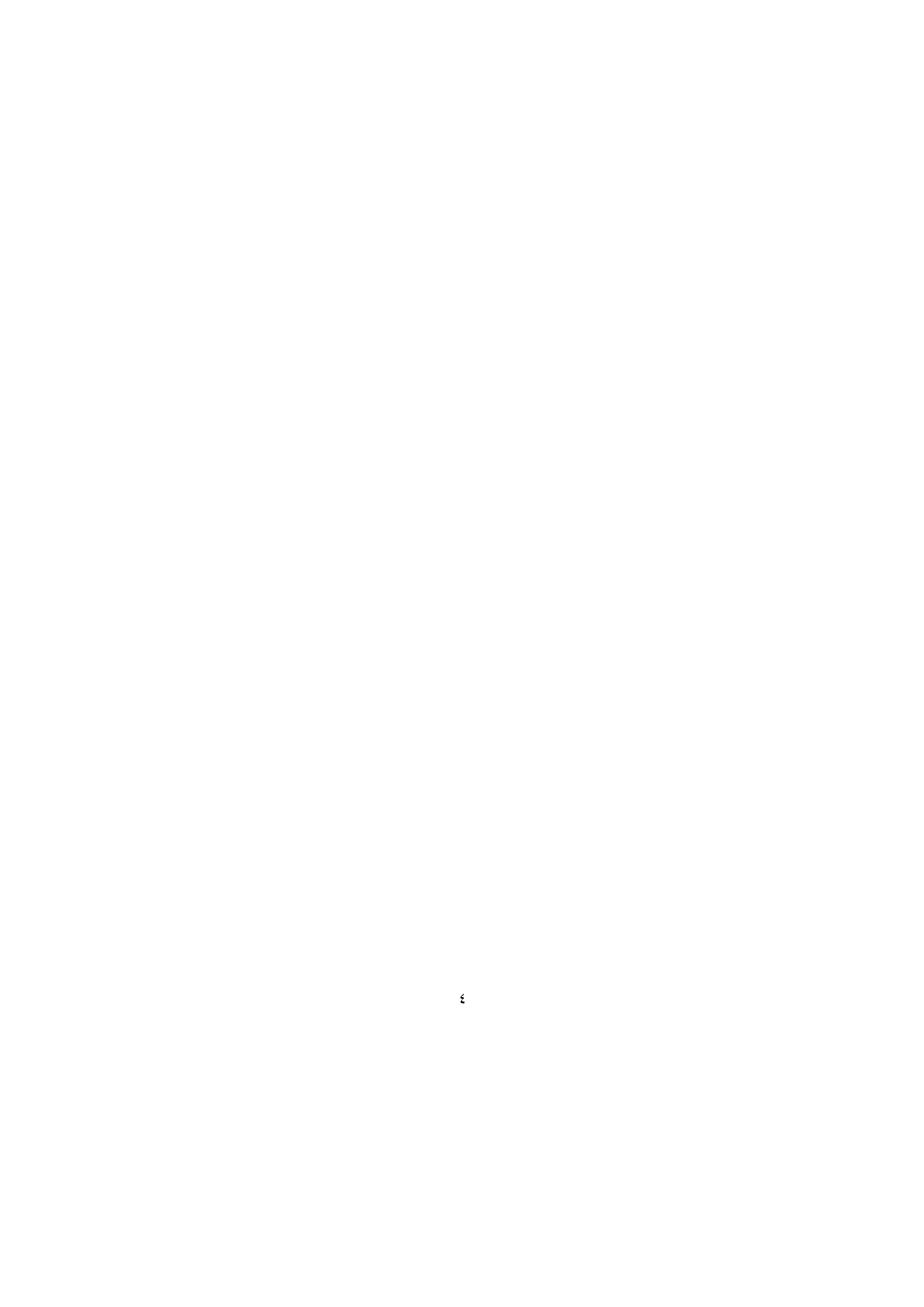
١٦٥ ص، ١٨*٢١ سم.

الترقيم الدولي: ٦ – ٦٨ – ٦٨٢٣ – ٩٧٧ – ٩٧٨

أ – العنوان   رقم الإيداع : ١١١٣٦ / ٢٠٢٠

مراحل النمو الاقتصادي





مقدمة

يعرض هذا الكتاب الأركان العامة التي يمكن أن تبرز من دراسة التطورات التاريخية الحديثة. وتتلخص هذه الأركان في مجموعة من مراحل النمو.

فقد بدأت شيئاً فشيئاً أقتنع بأنه من الممكن بل من المفيد في بعض الأحيان، أن نقسم قصة كل واحد من الاقتصادات القومية– بل أحياناً الإقليمية– وفقاً لهذه المجموعة من المراحل.. وتعتبر هذه المراحل بمثابة نظرية عامة للنمو الاقتصادي، كما يمكن أيضاً اعتبارها نظرية تلخص، ولو جزئياً، التاريخ الحديث في جملته..

ونحن لا ننكر أن هناك حدوداً لصلاحية أية محاولة لتلخيص الصفات الرئيسية لعدة مجتمعات متباينة في قواعد عامة، فشتان ما بين بريطانيا في أواخر القرن الثامن عشر وروسيا في عهد "خروشوف" أو بين اليابان في أيام "ميجي" وكندا خلال فترة ازدهار السكك الحديدية قبيل الحرب العالمية الأولى. أو بين الولايات المتحدة في أيام "هاميلتون" والصين في عهد "ماو" أو بين ألمانيا في عهد "بسمارك" ومصر في عهد "ناصر".

ولست في حاجة إلى أن أنوه منذ البداية بأن فكرة مراحل النمو إن

هي إلا طريقة محدودة، وعلى قدر غير قليل من التعسف لتحليل سلسلة الأحداث التي شاهدها التاريخ الحديث، ولا يمكن الادعاء بأنها تتمتع بصفات الصحة المطلقة. فالهدف منها في الواقع هو إبراز أوجه الشبه في التطورات التي تمر بها الدول المختلفة في خلال عملية ارتقائها في مضمار الحضارة الحديثة وهي في الوقت نفسه– وبالقوة نفسها– ترمي إلى إبراز الخصائص التي تميزت بها تجارب كل دولة على حدة.

فكما ذكر "كروس" في كتابه عن "المادية التاريخية واقتصاديات كارل ماركس (ص ٣– ٤) بمعرض حديثه عن قصور المادية التاريخية:

"... وبينما يمكن أن تخرج من الحقائق الفردية التي يظهرها التاريخ إلى قالب العموميات.. فإن من المتعذر استخلاص نتائج عامة عن طبيعة الهيكل الذي يتركب من جميع هذه الحقائق معاً".

ولذلك فسوف نعني هنا ببعض "الحقائق الفردية" التي ظهرت بشكل مستمر خلال التطورات التي مر بها العالم الحديث منذ أوائل القرن الثامن عشر.

وبعد أن أكدنا نواحي القصور في هذه الدراسة علينا أن نشير هنا إلى أن الغرض من فكرة مراحل النمو هو معالجة قدر كبير من المشاكل، منها:

- ما هي الحوافز التي دفعت بالمجتمعات التقليدية الزراعية إلى البدء في عملية التحضر؟

- ما العوامل التي دفعت عملية النمو المطرد في سبيلها وحددت معالمها؟
- ما الصفات الاجتماعية والسياسية المشتركة التي يمكن تمييزها في كل مرحلة من مراحل النمو؟
- ما النواحي التي ينفرد بها كل مجتمع في كل من تلك المراحل؟
- ما القوى التي حددت شكل العلاقات التي قامت بين المناطق الأكثر تقدماً وبين تلك الأقل تقدماً؟
- وما العلاقة– إن وجدت– بين الحلقات المتتالية لعملية النمو وبين نشوب الحروب؟

وأخيراً.. إلى أين تقودنا الفائدة المركبة؟[١] إلى الشيوعية تدفعنا أم إلى الضواحي الموسرة تستمتع بارتقاء مرافقها أو ما يطلق عليه اسم "رأس المال الاجتماعي"، أم تراها تدفعنا إلى الدمار الشامل أو تذهب بنا إلى القمر، أم أين؟

فنحن نسعى بنظرية مراحل النمو للوصول إلى إجابات شافية لتلك الأسئلة، ولما كانت تختلف في مؤداها عن نظرية "كارل ماركس" عن التاريخ

(١) نقصد بها العبارة بشكل مختصر الكيفية التي يحدث بها النمو في شكل متوالية هندسية تماما كما ينمو حساب ادخاري عندما تضاف الفوائد إلى الأصل وفقا لقانون الفائدة المركبة.

الحديث، فقد خصصنا الفصل الأخير لعقد مقارنة بين آرائه وآرائنا.

غير أننا يجب أن نؤكد الحقيقة الآنية: بالرغم من أن نظرية مراحل النمو ليست إلا وسيلة لدراسة المجتمعات في جملتها من الزاوية الاقتصادية فإنها لا تفترض بأية حال من الأحوال أن النظم السياسية والاجتماعية والثقافية هي مجرد بنيان إضافي ينشأ على أساس الهيكل الاقتصادي ويستمد وجوده منه بمفرده. بل الأمر على العكس من ذلك تماماً، فنحن نتقبل الفكرة القائلة بأن المجتمعات تتكون من خلايا تتفاعل وبعضها البعض، وهي الفكرة التي انتهى الأمر "بماركس" إلى إلقائها ظاهرياً على حين تقبلها "إنجلز" في حكمة الشيوخ.

نحن لا ننكر أن التغيرات الاقتصادية تخلف وراءها عواقب سياسية واجتماعية، غير أننا نعتبر في الوقت نفسه أن التغيرات الاقتصادية ذاتها هي وليدة العوامل السياسية والاجتماعية بجانب العوامل الاقتصادية بمعناها الضيق، ونحن لو أخذنا في تفسيرنا للتغيرات الاقتصادية بمبدأ إرجاعها إلى الحوافز البشرية لوجدنا أن الكثير من التطورات الاقتصادية نشأت عن الحوافز والآمال غير الاقتصادية للبشر.

ولا يسع الباحث لموضوع النمو الاقتصادي الذي يأخذ بمبدأ إرجاع الأمور إلى الحوافز البشرية إلا أن يذكر العبارة المأثورة عن "كينز" "لو أن الطبيعة البشرية لم تشعر بأي أغراء على الإقدام أو بأية متعة (بجانب الربح) في إنشاء خط حديدي أو منجم أو مزرعة فلن يكون هناك الكثير

من الاستثمارات التي تبنى على مجرد حسابات آلية صماء"[٢].

وسوف نبدأ عرضنا بتعريف مستمد من الشواهد للمراحل الرئيسية للنمو وبتلخيص للنظرية الديناميكية للإنتاج التي تعتبر العصب الأساسي لتلك المراحل. ثم ننتقل في الفصول الأربعة التالية إلى دراسة المراحل الأربع التي تلي مرحلة المجتمع التقليدي دراسة تحليلية مع الاستشهاد بالأحداث التاريخية والوقائع المعاصرة، هذه المراحل هي: فترة ما قبل الانطلاق ففترة الانطلاق ثم فترة النضوج. وأخيراً فترة انتشار الخدمات والسلع الاستهلاكية المعمرة على نطاق واسع.

وننتقل في الفصل السابع إلى دراسة مقارنة لأنماط النمو في كل من روسيا والولايات المتحدة خلال القرن الماضي وهي دراسة لها أهميتها سواء من الناحية التاريخية أو بالنسبة للأوضاع الراهنة.

وفي الفصل الثامن نطبق نظرية مراحل النمو على مشكلة العدوان والحروب التي حدثت في أوائل العقد الماضي، وهو الموضوع الذي يثار عادة تحت اسم الاستعمار.

وفي الفصل التاسع ندفع بتحليلنا إلى دراسة العلاقة بين النمو والحرب في المستقبل ونتناول موضوع السلم على أساس نظرية مراحل النمو.

---

(٢) النظرية العامة لكينز – ص ١٥٠.

وأخيراً ندرس في الفصل العاشر العلاقة بين نظرية مراحل النمو والتحليل الماركسي.

والآن.. ما هي هذه المراحل؟

الفصل الأول

عرض موجز لمراحل النمو الخمس

من الممكن أن نضع جميع المجتمعات من حيث هيكلها الاقتصادي في إحدى فئات خمس: المجتمع التقليدي، مرحلة التهيؤ للانطلاق، ففترة الانطلاق، ثم فترة النضوج، وأخيراً عصر شيوع الاستهلاك الوفير.

المجتمع التقليدي

أولى المراحل هي المجتمع التقليدي. هذا المجتمع يتحدد هيكله وفقاً لعدد محدود من الدول الإنتاجية تقوم على أساس العلوم والفنون الإنتاجية التي سادت حتى ما قبل قدوم (نيوتن) وعلى أساس النظرة التي كانت شائعة حتى ذلك الوقت نحو عالم الماديات..

وحين نذكر (نيوتن) هنا نرمز به– في الواقع– إلى ذلك الحد الفاصل في تاريخ البشرية الذي بدأ ينتشر عند الاعتقاد بأن العالم الخارجي يخضع لعدد محدود من القوانين التي يمكن للبشر التعرف عليها والتي يمكنهم أن يتحكموا فيها بصورة منتظمة وتوجيهها للأغراض المنتجة.

على أن اصطلاح المجتمع التقليدي لا ينطوي بحال على اعتبار هذه المرحلة ممثلة لحال ستاتيكية، وهو لا يستبعد قط إمكانية حدوث زيادات في مستوى الإنتاج. فمن الممكن خلاله أن تزيد المساحة

المنزرعة كما يمكن أن تظهر فيه تجديدات فنية الفضل فيها للصدفة وهي تجديدات تؤدي غالباً إلى زيادات كبيرة في الإنتاجية سواء في التجارة والصناعة أو الزراعة. فمن الممكن أن ترفع الإنتاجية كنتيجة لتحسين أعمال الري أو اكتشاف محصول جديد وشيوعه.

غير أن الخاصية الرئيسية التي تميز المجتمع التقليدي هي وجود حد لما يمكن أن يصل إليه الناتج المتوسط للفرد. ووجود هذا الحد الأقصى يرجع إلى عدم توفير الإمكانيات التي تهيئها العلوم وفنون الإنتاج الحديثة أو عدم تطبيق هذه الإمكانيات بصورة منتظمة.

وعلى ذلك فسواء في العصور الساحقة أو في العصر الحديث نجد الحياة في المجتمعات التقليدية مليئة بالتغيرات التي لا تنتهي.. فنطاق التجارة وحجمها داخل تلك المجتمعات وفيما بينها كانت دائبة التغيير بسبب عوامل عديدة مثل درجة الفوران السياسي والاجتماعي، وكفاية الحكم المركزي والعناية بالطرق وتأمينها.. وكان حجم السكان– وإلى حد ما أيضاً مستوى الحياة– يرتفع أو ينخفض ليس فقط وفقاً لتغيرات المحاصيل بل أيضاً بسبب الحروب والأوبئة: وقد نشأت في هذه المجتمعات مستويات مختلفة للصناعة غير أن مستوى الإنتاجية ظل فيها محدودا كما هو في الزراعة لعدم توفر إمكانيات العلم الحديث أو عدم تطبيقها أو تهيؤ الإطار الفكري اللازم لها.

وعلى وجه العموم نجد أنه كان لزاما على هذه المجتمعات بحكم

القيود المفروضة على مستوى الإنتاجية فيها أن تخصص نسبة عالية من مواردها للزراعة.

ومن النظام الزراعي استمرت تلك المجتمعات هيكلا معيناً للنظام الاجتماعي لا يترك سوى فرص محدودة للحركة الرأسمالية أي لارتقاء الفرد في السلم الاجتماعي. ولعبت الروابط العائلية والعصبية دوراً كبيراً في التنظيم الاجتماعي.

وتعلقت القيم الإنسانية في تلك المجتمعات بما يمكن تسميته القدرية الطويلة المدى، بمعنى التسليم بأن الفرص المتاحة للأحفاد لا تختلف كثيراً عن تلك التي كانت متوفرة للأجداد.

غير أن هذه القدرية طويلة الأجل لم تكن لتستبعد عامل الاختيار في الأجل القصير، ففي وسع الإنسان بل من حقه المشروع أن يسعى داخل نطاق كبير إلى تحسين نصيبه في الدنيا خلال الحياة التي يعيشها.

ففي القرى الصينية مثلا نجد صراعاً لا نهاية له في سبيل الحصول على الأرض أو محاولة التمسك بها.

ونتج عن ذلك أن ندر بقاء الأرض في يد أسرة واحدة لمدة قرن من الزمان.

وبالرغم من الحكم المركزي – بصورة أو بأخرى – كان يسيطر في المجتمعات التقليدية في الأقاليم التي كانت تتمتع بقدر كبير من الاكتفاء

الذاتي، فإن مركز الثقل في عالم السياسة فيها يتركز عادة في الأقاليم في أيدي أولئك الذين يملكون الأرض أو يسيطرون عليها. فكان ملاك الأراضي يسيطرون بدرجات متفاوتة على القوى السياسية القائمة معتمدين على بطانتهم من الأتباع المدنيين والعسكريين وقد تشبعوا بالآراء السائدة في الأقاليم وسيطرت عليهم المصالح الإقليمية.

وعلى ذلك فمن الوجهة التاريخية نستطيع أن ندرج تحت اسم "المجتمع التقليدي" كل العالم الذي سبق عصر "نيوتن" يشمل ذلك الأسر التي توالت على عرش الصين وحضارات الشرق الأوسط وحوض البحر المتوسط والعصور الوسطى في أوروبا:

ويضاف إليها جميع المجتمعات التي جاءت بعد عصر (نيوتن) وظلت وقتاً غير قصير لا تمتد إليها القوى الجديدة التي أقيمت للإنسان لكي يسيطر على بيئته بما يعود عليه بالنفع الاقتصادي.

والواقع أن إدماج هذا العدد الذي لا حصر له من المجتمعات المتباينة في طبقة واحدة لمجرد أنها تخضع لحد أقصى في مستوى إنتاجية الفنون الإنتاجية فيها، لا يفسر لنا الكثير من صفاتها. غير أننا بهذا نسعى إلى اختصار الطريق إلى موضوع هذا الكتاب أي إلى ما بعد المرحلة التقليدية التي تغيرت فيها كل من الخصائص الأساسية للمجتمعات التقليدية بشكل يسمح بحدوث النمو المستمر: سياستها – بنيانها الاجتماعي– وإلى حد ما – قيمتها وهيكلها الاقتصادي.

المرحلة الثانية للنمو تشمل جميع المجتمعات التي تمر بفترة الانتقال أي بتلك الفترة التي تنشأ فيها الظروف اللازمة للانطلاق إذ أنه لابد من وقت لكي يتحول المجتمع من مجتمع تقليدي إلى الوضع الذي يمكنه من أن يستغل ثمار العلم الحديث لكي يتغلب على تناقص الغلة. وبذلك يتمتع بالمزايا والفرص التي تتاح له بحكم عملية الفائدة المركبة.

وأول ما ظهرت هذه الظروف بشكل محدود المعالم ظهرت في أوربا الغربية في أواخر القرن السابع عشر وأوائل القرن الثامن عشر حينما أخذت الآفاق التي فتحها العلم الحديث تتبلور في شكل دول جديدة للإنتاج سواء في الزراعة أو الصناعة.

وحدث هذا ضمن إطار بعثت فيه عوامل الحركة بسبب التوسعات العديدة في الأسواق العالمية والتسابق المتسمر على هذه الأسواق وكان لكل العوامل التي أدت إلى انقضاء العصور أثرها في تهيئة الظروف اللازمة للانطلاق في أوروبا الغربية.

ومن بين دول أوروبا الغربية كانت بريطانيا هي التي تمكنت بمالها من مزايا جغرافية وموارد طبيعية وإمكانيات تجارية وبنيان اجتماعي وسياسي أن تكون السابقة إلى تحقيق الظروف اللازمة للانطلاق.

غير أن الغالب في الحالات التي ظهرت مؤخراً هو أن ظروف الانطلاق لم تكن تنبعث من داخل المجتمع بل كانت تتسرب إليه من

الخارج عن طريق المجتمعات الأكثر تقدما.

هذه الغزوات – سواء بالفعل أو بالاسم – كانت تهز كيان المجتمع التقليدي وتؤدي إلى بدء تحلله أو المسارعة في هذا التحلل. غير أنها كانت في الوقت نفسه تبعث آراء ومشاعر جديدة تؤدي إلى بدء العملية التي ينشأ فيها شكل حديث للمجتمع مكان المجتمع التقليدي من واقع الحضارة القديمة.

وصحب ذلك انتشار الاعتقاد لا بأن التقدم الاقتصادي ممكن الحدوث فحسب بل إن هذا التقدم شرط لازم لشيء آخر يراه المجتمع مرغوباً فيه: سواء كان هو الكرامة الوطنية أو الربح الخاص أو الرفاهية العامة أو رفع مستوى حياة الأجيال القادمة. فالتعليم وإن لم ينتشر بين جميع الطبقات – تتسع آفاقه ويتطور بما يتفق واحتياطات النشاط الاقتصادي الحديث ويرقى إلى مرتبة الصدارة– سواء في القطاع الخاص أو في الاثنين معا – بعض الرجال المتصفين بروح الإقدام، حاملين معهم عزمهم على تعبئة المدخرات وتحمل المخاطر في سبيل السعي إلى الربح أو إلى المدنية والتجديد.

وتظهر البنوك وغيرها من المؤسسات الخاصة بتعبئة رءوس الأموال ويزداد الاستثمار خاصة في قطاع النقل والمواصلات وفي المواد الأولية التي قد تكون موضع اهتمام الدول الأخرى. ويتسع نطاق التجارة سواء الداخلية أو الخارجية. وتبدأ المشروعات الصناعية الحديثة تظهر في أماكن متفرقة مستخدمة الطرق الجديدة للإنتاج.

غير أن كل هذا النشاط يحدث بمعدل بطئ داخل إطار مجتمع

تغلب عليه طرق الإنتاج التقليدية ذات الإنتاجية المنخفضة وتسوده النظم الاجتماعية والقيم الإنسانية القديمة وتسيطر عليه القوى السياسية الإقليمية التي ظهرت مع تلك النظم.

ولذلك نجد أنه في كثير من الحالات المتأخرة ظل المجتمع التقليدي يمارس وظائفه جنباً إلى جنب مع أوجه النشاط الاقتصادية الحديثة تسوسه في بعض النواحي الاقتصادية قوى استعمارية أو شبه استعمارية.

وبالرغم من أن مرحلة الانتقال – من المجتمع التقليدي إلى مرحلة الانطلاق – شهدت تغيرات جوهرية في الهيكل الاقتصادي ذاته وفي معايير القيم الاجتماعية فإن الطابع الغالب عليها هو الطابع السياسي فمن الوجهة السياسية نجد أن بناء حكومة وطنية مركزية قوية– على أساس ائتلافات تدوين بروح قومية متوثبة بدلا من المصالح الإقليمية المتوارثة لأصحاب الأراضي أو مصالح القوى الاستعمارية أو الاثنين معا– كان عاملا حاسما في فترة التهيؤ للانطلاق، ويكاد يكون في جميع الأحوال شرطاً ضروريا لحدوث الانطلاق.

والحديث عن مرحلة التهيؤ للانطلاق يطول.. غير أننا سنرجئه إلى الفصل الثالث حيث نقوم بتشريح أدق لعملية التحول من مجتمع تقليدي إلى مجتمع حديث.

مرحلة الانطلاق

ثم ننتقل بعد هذا إلى الحد الفاصل الكبير في تاريخ المجتمعات

الحديثة وهي المرحلة الثالثة من سلسلة المراحل أي مرحلة الانطلاق هذه المرحلة عبارة عن تلك الفترة التي يتم فيها القضاء على التكتلات والمقاومات التي ظلت تناوئ النمو المطرد.

وهنا تأخذ القوى الدافعة للتقدم الاقتصادي والتي نجحت حتى الآن في إحداث تجديدات محدودة في النشاط الاقتصادي تنتشر في المجتمع وتهيمن عليه. ويصبح النمو هو الطابع العادي للمجتمع، وتبدأ الفائدة المركبة تتغلغل في عاداته وفي أنظمته وهيكله.

وكان الدافع المباشر للانطلاق في بريطانيا وفي تلك المنطقة في العالم التي سخت عليها الطبيعة والتي نزح معظم سكانها إليها من بريطانيا– وهي الولايات المتحدة وكندا الخ– هو أساسا– لا كلية– التقدم التكنولوجي.

أما في الحالات الأخرى الأكثر شيوعاً فكان لابد للانطلاق أن يتأخر ليس فقط في انتظار بناء رأس المال الاجتماعي وتغلغل التقدم التكنولوجي في الصناعة والزراعة، وإنما أيضاً لحين انتقال دفة السياسة إلى أيدي طبقة من الناس لديها الاستعداد لأن تعتبر تحويل الاقتصاد إلى القالب الحديث أمرا رئيسياً له مكانة الصدارة بالنسبة للشئون السياسية عامة.

وخلال عملية الانطلاق يأخذ معدل الاستثمار المنتج ومعدل الادخار في الارتفاع من حوالي ٥% مثلا من الدخل القومي إلى ١٠% أو أكثر

ولو أنه في بعض الأحوال التي تحتاج فيها الدولة إلى استثمارات كبيرة لغرض تكوين رأس المال الاجتماعي اللازم لخلق الظروف اللازمة للانطلاق كان معدل الاستثمار خلال فترة التهيؤ للانطلاق يفوق ٥٪ وهذا هو ما حدث في كندا قبل سنة ١٨٩٠ والأرجنتين قبل سنة ١٩١٤.

وفي مثل هذه الحالات نجد أن معظم السلع التي تدخل في تكوين رءوس الأموال خلال مرحلة التهيؤ للانطلاق بل حتى في مرحلة الانطلاق ذاتها في بعض الأحيان تكون سلعاً مستوردة من الخارج كما كان الحال بالنسبة إلى روسيا وكندا في خلال فترة ازدهار السكك الحديدية فيهما قبيل سنة ١٩١٤.

وخلال فترة الانطلاق يحدث توسع سريع في صناعات جديدة فتظهر أرباح ضخمة يعاد استغلال جانب كبير منها في إنشاء مصانع جديدة ويؤدي توسع هذه الصناعات إلى تزايد احتياجاتها من العمال الصناعيين ومن الخدمات اللازمة لخدمتها ومن السلع المصنوعة الأخرى.

ويؤدي هذا بدوره إلى توسع آخر في المناطق الحضرية وفي المنشآت الصناعية الحديثة الأخرى.

وتؤدي كل عمليات التوسع هذه في القطاع الحديث إلى زيادة الدخول في أيدي أولئك الذين لا يكتفون بادخار جانب كبير من دخولهم بل ويسعون في الوقت نفسه إلى وضع هذه المدخرات في متناول أيدي أولئك الذين يباشرون العمل في أوجه النشاط الحديثة.

وتتوسع الطبقة الحديثة وهي طبقة المنظمين وتشرف على توجيه التدفقات المتزايدة من الاستثمارات في القطاع الخاص. ويبدأ الاقتصاد في استغلال موارد طبيعية لم تكن مستغلة من قبل وفي تطبيق طرق للإنتاج لم تستخدم حتى ذلك الوقت.

وتنتشر الفنون الإنتاجية الحديثة في الزراعة والصناعة على حد سواء حيث يزداد تحول المنتجات الزراعية من التبادل المباشر إلى التبادل التجاري ويصبح المزارعون أكثر استعدادا لتقبل الطرق الحديثة والاستكانة إلى التغييرات العميقة التي تصاحبها في انحطاط المعيشة.

وتعتبر التغيرات الجذرية في الإنتاج الزراعي من أهم شروط حدوث انطلاق ناجح، لأن تقدم المجتمع يزيد كثيراً من قائمة احتياجاته من المنتجات الزراعية.

وخلال عشرة أعوامل أو عشرين عاما يكون الهيكل الأساسي للاقتصاد وكذلك الهيكل الاجتماعي والسياسي للمجتمع قد تحولت جميعاً بشكل يجعل من الممكن المحافظة على معدل منتظم للنمو في المستقبل باستمرار.

وكما سنبين في الفصل الرابع نستطيع أن نحدد فترة الانطلاق في بريطانيا بالعقدين اللذين تليا سنة ١٧٨٢ بينما هي في فرنسا والولايات المتحدة قد شغلت بضعة أحقاب سابقة على سنة ١٧٨٢، أما في ألمانيا فقد حدثت خلال الربع الثالث من القرن التاسع عشر وفي اليابان خلال

الربع الأخير من نفس القرن. بينما شغلت ربع القرن السابق على الحرب العالمية الأولى في كل من كندا وروسيا وأخيرا بدأت في العقد السادس من القرن الحالي كل من الهند والصين مراحل انطلاقهما بطرق مغايرة تماما.

المضي نحو النضوج

بعد انتهاء مرحلة الانطلاق تبدأ فترة طويلة من النمو المطرد وإن شابته بعض التقلبات حيث يسعى المجتمع الذي أخذ بأساليب النمو المطرد إلى نشر الطرق التكنولوجية الحديثة في جميع نواحي النشاط الاقتصادي، وهو خلال ذلك يواظب على استثمار نسبة من الدخل القومي تتراوح بين ١٠، ٢٠% الأمر الذي يتيح للإنتاج أن يتزايد باستمرار بمعدل يفوق نمو الإسكان. ويظل تكوين الاقتصاد يتغير بلا انقطاع نتيجة للتحسن المستمر في فنون الإنتاج ولتزايد سرعة نمو الصناعات الجديدة، وتباطؤ نمو الصناعات القديمة.

ويثبت الاقتصاد القومي أقدامه في الاقتصاد العالمي: فالسلع التي كانت تستورد من قبل يتم إنتاجها في الداخل، وتظهر الحاجة إلى أنواع أخرى من السلع وإلى تصدير سلع أخرى لمواجهة الواردات ويقوم المجتمع بإحداث التعديلات اللازمة لمواجهة الإنتاج الحديث المرتفع الكفاية وتتغلب القيم والنظم الحديثة على القديمة أو تتطور هذه الأخيرة بما يكفل تغذيتها لإعاقتها لعملية النمو.

وبعد مضي حوالي ستين عاما على بدء الانطلاق– أي حوالي ٤٠ عاما بعد انتهاء الانطلاق– يصل الاقتصاد عادة إلى ما يمكن اعتباره مرتبة النضوج. وحينئذ يكون الاقتصاد الذي حصر جهوده خلال فترة الانطلاق في عدد محدود من الصناعات ومن فنون الإنتاج قد امتد نشاطه إلى عمليات أكثر تعقيداً أو على مستوى أعلى من فنون الإنتاج فينتقل الاهتمام مثلا من صناعات الفحم والحديد والصناعات الهندسية الثقيلة التي تميز عصر السكك الحديدية إلى صنع الآلات الدقيقة والكيماوية والمعدات الكهربية.

هذا هو التحول الذي مرت به كل من ألمانيا وبريطانيا والولايات المتحدة قرابة أواخر القرن التاسع عشر أو أوائل القرن العشرين. غير أن هناك صوراً أخرى للتغيير في القطاعات يمكن أن تسلكها عند انتقالها من الانطلاق إلى النضوج كما سنبين في الفصل الخامس.

ومن الممكن تعريف النضوج بأنه تلك المرحلة التي يؤكد فيها المجتمع بجلاء مقدرته على الحركة خارج نطاق الصناعات الأصلية التي دفعته إلى الانطلاق وأن يستوعب إحداث الطرق الإنتاجية المعروفة ويطبقها بصورة محكمة على غالبية– إن لم يكن كل– الإمكانيات التي تتيحها له موارده. فهذه هي المرحلة التي يثبت فيها الاقتصاد أنه قد اكتسب درجة من الإلمام بفنون الإنتاج وقواعد تنظيم المشروعات تمكنه لا من إنتاج كل شيء بل من إنتاج أي شيء يقرر إنتاجه.

قد تعوزه المواد الخام أو ظروف الإنتاج اللازم تحققها لكي يمكنه إنتاج سلعة معينة– كما هو الحال في السويد وسويسرا مثلا– غير أنه إذا قرر الاعتماد على الخارج للحصول على هذه السلعة فإنه إنما يفعل ذلك على ضوء اعتبارات اقتصادية أو سياسية وليس لاضطراره إلى ذلك بسبب قيود تكنولوجية أو تنظيمية.

وإذا رجعنا إلى الشواهد التاريخية وجدنا أن المجتمع يحتاج إلى حوالي ستين عاما لكي ينتقل المجتمع من ابتداء الانطلاق إلى بلوغ النضج.

ومن الممكن نظريا تفسير طول هذه الفترة على أساس فاعلية قانون الفائدة المركبة عند انطباقه على إجمالي رأس المال وعلى أساس التطورات التي يمر بها المجتمع بصفة عامة وأثرها على مقدرته على استيعاب التجديدات الفنية التي تظهر خلال أجيال ثلاثة تعيش في ظروف تتسم بطابع النمو المستمر.

غير أننا لسنا في حاجة لأن نؤكد أن طول الفترة بين الانطلاق والنضوج ليس بالأمر الثابت الذي لا يقبل الجدل.

ننتقل بعد هذا إلى عصر الاستهلاك الوفير الذي يتم فيه انتقال دور القيادة إلى القطاعات التي تنتج السلع المعمرة والخدمات: وقد شارف الأمريكيون على نهايته بينما بدأت دول غرب أوروبا واليابان ترتاد دروبه بعزم وإصرار، وبدأ المجتمع السوفييتي يتحرق شوقا لاقتحامه.

فعندما بلغت بعض المجتمعات مرحلة النضوج خلال القرن العشرين حدث أمران هامان: فقد ارتفع دخل الفرد إلى الحد الذي أصبح فيه عدد كبير من الأفراد يتمتعون بمقدرة على الإنفاق الاستهلاكي تفوق ما يحتاجونه لأغراض الغذاء والمسكن والملبس الضرورية. وتغير في نفس الوقت تكوين قوة العمل بشكل زاد من نسبة سكان الحضر إلى إجمالي السكان كما زاد أيضاً من نسبة العاملين في المكاتب وفي الأعمال الفنية بالمصانع، هؤلاء على قدر كبير من الإدراك والرغبة في التمتع بثمرات الاستهلاك التي يتيحها لهم المجتمع الناضج.

وبإضافة إلى هذه التغيرات الاقتصادية نجد المجتمع قد بدأ يتخلى عن اعتبار العمل على التوسع في تطبيقات الفنون التكنولوجية الحديثة هدفا يحتل مركز الصدارة. ففي مرحلة ما بعد النضوج هذه بدأت المجتمعات الغربية، تحت تأثير التيارات السياسية، تعمل على تخصيص قدر متزايد من مواردها لأغراض الرفاهية والضمان الاجتماعي. ويعتبر ظهور دولة الرفاهية واحداً من الطرق التي اختارت المجتمعات التي تعدت النضوج الفني أن تسلكها. غير أنه قد يحدث في هذه المرحلة أيضاً أن تتزايد نسبة الموارد التي توجه إلى إنتاج السلع الاستهلاكية المعمرة وإلى انتشار الخدمات على نطاق واسع، وذلك لو أن سيادة المستهلك تحققت.

فقد أخذت ماكينات الحياكة والدراجات ثم الآلات المنزلية الأخرى التي تدار بالكهرباء تنتشر بين مختلف الطبقات بالتدريج، ومن الوجهة

التاريخية نجد أن العامل الحاسم في دفع المجتمعات إلى هذه الوجهة كان هو ظهور السيارات الشعبية الرخيصة وما خلفته من آثار بعيدة المدى- اجتماعية واقتصادية- في حياة المجتمعات ونظرتها إلى المستقبل.

ومن الممكن إرجاع نقطة البدء في الولايات المتحدة إلى النشاط الذي بدأه (هنري فورد) في سنتي ١٩١٢، ١٩١٤. غير أن هذه المرحلة لم تبلغ أوجها إلا خلال العقد الثالث من القرن الحالي ثم في الفترة من ١٩٤٦- ١٩٥٦ التي تلت الحرب العالمية الثانية وخلال العقد السادس استطاعت أوروبا الغربية واليابان أن تجتاز هذه المرحلة بشكل واضح الأمر الذي يفسر الدفعة القوية التي أصابت اقتصاديات هذه الدول خلال السنوات التي تلت الحرب مباشرة.

ويعتبر الاتحاد السوفييتي مهيأ من الوجهة الفنية لدخول هذه المرحلة وتشهد كل القرائن بأن سكانه يتحرقون شوقا لذلك غير أن القادة الشيوعيين لابد يتعرضون لمشاكل ضخمة سواء من الناحية الاجتماعية أو السياسية نتيجة التطورات اللازمة لاستحداث هذه المرحلة في مجتمعهم.

ما بعد الاستهلاك

أما بعد ذلك فلا مجال للتنبؤ اللهم إلا إذا لاحظنا أن سلوك الأمريكيين خلال العقد الأخير يشير إلى أنهم بدءوا أخيراً يشعرون بتناقص المنفعة الحدية النسبية للسلع الاستهلاكية المعمرة وبدءوا ينحازون إلى المسلك الذي رسمته نظرية (بودنبروكس) الديناميكية وهو زيادة الإنجاب

وكأن الأمريكيين في تصرفهم هذا قد هونوا من شأن الحصول على زيادات إضافية إلى الدخل الحقيقي بالصورة المألوفة حيث إنهم ولدوا في عهد حقق لهم الضمان الاقتصادي والاستهلاك الوفير الشائع واتجهوا بقلوبهم بدلا من ذلك إلى إعلاء مزايا تكوين أسر كبيرة[٣]. غير أنه لم يمض بعد الوقت الكافي لكي نغامر– على أساس هذه الحالة الفريدة– باستنتاج مرحلة جديدة للنمو يمكن أن تتحقق في أي مجتمع، تقوم على الأطفال، وتخلف عصر المعمرات الاستهلاكية، فعلى حد تعبير علماء الاقتصاد من الجائز أن تختلف المرونة الداخلية لإنجاب الأطفال بين مجتمع وآخر ولكن في وسعنا أن نؤكد أن المجتمع الأمريكي لن يعني خلال العقد القادم بزيادة تغلغل السلع المعمرة قدر عنايته بالمشاكل المترتبة على زيادة الأطفال وعلى النقص النسبي في رأس المال الاجتماعي.

هذه هي مراحل النمو عرضناها من واقع التجارب والمشاهدات لا من حكم التحليل والاستنتاج وهي مراحل يمكن مشاهدة تحققها إذا ما تحرر المجتمع من الوضع التقليدي ليسعى نحو الحياة الحديثة فيمر بمرحلة الانتقال حيث تتجمع الظروف اللازمة للانتقال كنتيجة لتدخل

---

(٣) في قصة توماس مان عن الأجيال الثلاثة ذهب الجيل الأول يسعى إلى المال، أما الجيل الثاني الذي ولد في بحبوحة فقد سعى إلى المكانة الاجتماعية والثقافية. بينما وجد الجيل الثالث نفسه متمتعا بالمال والجاه فانصرف إلى حياة الموسيقى. وتشير هذه العبارة إلى تغير الآمال من جيل إلى جيل حيث يضعف تقدير الأشياء التي باتت سهلة ميسورة وتزداد اللهفة إلى الحصول على أنواع جديدة من المتعة.

عوامل أجنبية تكتمل فعاليتها بظهور قوى داخلية معينة تسعى إلى التقدم. ويأتي بعد ذلك الانطلاق ذاته ثم المضي نحو النضوج خلال حياة جيلين يتعاقبان من بعد، وأخيراً عندما يصل الارتفاع في الدخل إلى المستوى الذي يتكافأ مع انتشار الطرق الفنية المثلى (الأمر الذي لا يلزم أن يحدث بعد المرحلة السابقة مباشرة كما سنبين فيما بعد) يحدث التحول في المجتمع الناضج نحو إمداد أفراده بالسلع الاستهلاكية المعمرة والخدمات (وكذلك بدولة الرفاهية) في الوقت الذي تتزايد فيه النسبة من السكان التي تنزح أولا إلى المدن ثم بعد ذلك إلى الضواحي وبعد ذلك تظهر مشكلة تعرض المجتمع إلى اتجاه عام نحو الركود الروحي ومشكلة التغلب على ذلك إذا حدث، وهذا هو ما سنتناوله في الفصل السادس.

وفي الفصول الأربعة التالية سوف نقوم بفحص أعمق وأدق المراحل التبوء والانطلاق والنضوج ثم للتطورات التي أدت إلى عصر شيوع الاستهلاك الوفير. غير أننا لا يسعنا أن نختتم هذا الفصل قبل أن نستوضح خاصة أساسية لهذا الإطار الفكري.

النظرية الديناميكية للإنتاج

إن هذه المراحل ليست مجرد مراحل وصفية، وهي ليست مجرد طريقة مناسبة لتعميم بعض المشاهدات الواقعية عن عمليات التقدم المتتالية في المجتمعات الحديثة. فهناك ترابط وتسلسل منطقي بينها. وهي تستمد قاعدتها التحليلية الأساسية من نظرية ديناميكية للإنتاج.

فالنظرية الكلاسيكية للإنتاج تصاغ على أساس فروض ستاتيكية تؤدي إلى تجميد جميع التغيرات في أهم المتغيرات التي تدخل في جوهر عملية النمو أو على أقصى تقدير تسمح بتنفيذ وحيد في نقطة التوازن. وعندما حاول الاقتصاديون المحدثون أن يدمجوا التحليل الكلاسيكي لنظرية الإنتاج مع التحليل الدخلي الذي أتى به (كينز) نجحوا في إدخال بعض العوامل الديناميكية مثل السكان ومستوى التكنولوجي وعنصر التنظيم الخ... غير أن الطريقة التي فعلوا بها ذلك كانت من الجمود والعموم بحيث إن النماذج التي وصلوا إليها عجزت عن الوصول إلى لب عملية النمو كما يراها المؤرخ الاقتصادي. فنحن في حاجة إلى نظرية ديناميكية للإنتاج لا تكتفي فقط بتوزيع الدخل بين الاستهلاك وسلع الاستثمار) بل توجه عنايتها في نفس الوقت إلى أنواع السلع الداخلة في الاستثمار وإلى التطورات التي تصيب القطاعات داخل الاقتصاد القومي. ولذلك فسوف نحاول منا أن نبني مثل هذه النظرية المرنة للإنتاج التي تترك مستوى الإجماليات لتدخل في صميم قطاعات النشاط الاقتصادي.

ونحن عندما نحتد بحدود نظرية الإنتاج إلى هذا المستوى يصبح في إمكاننا أن نعين نقط التوازن ليس فقط للإنتاج والاستثمار

والاستهلاك في جملتهم بل وأيضاً لكل قطاع في الاقتصاد[٤].

فنقط التوازن القطاعية تتحدد ضمن الإطار الذي يعينه المستوى العام للإنتاج على أساس عدة عوامل. فمن جانب الطلب نجدها تتوقف على مستويات الدخل وحجم السكان وعلى طبيعة ميول الأفراد وأذواقهم. ومن ناحية العرض تتأثر بمستوى التكنولوجي وبدرجة مهارة المنتجين أن هذا يحدد الدرجة التي يؤخذ بها في إجمالي رأس المال بأحداث التجديدات والابتكارات المناسبة سواء من الناحية الفنية أو الاقتصادية[٥].

وأضف إلى ذلك أننا لابد أن نأخذ في الاعتبار فرضا عظيم الأهمية يستمد من الوقائع والمشاهدات وهو أن المجرى الذي يتبعه أي قطاع في العادة يجنح إلى التباطؤ في النهاية نتيجة عوامل عديدة تؤثر فيه سواء من ناحية الطلب أو من جانب العرض[٦].

والتوازنات التي تتحدد من تطبيق هذه القواعد هي عبارة عن

---

(٤) انظر للمؤلف The Process of Economic Chang حالة الفصل الرابع. وكذلك Treuds in the Allocation of Resources in Secular Growth وهي الفصل الخامس عشر من كتاب Dupriez and Hague: Economic Progress.

(٥) في نموذج مغلق يجب أن تفسر النظرية الديناميكية للإنتاج التغير في مستوى العلوم الأساسية والتطبيقية على أنه نتيجة انقسام الاستثمار بين القطاعات. انظر المرجع الأول في "١" خاصة صفحات ٢٢– ٢٥.

(٦) نفس المرجع ص ٩٦– ١٠٣.

مجريات معينة للقطاعات يتحدد على أساسها النمط الأمثل للاستثمار.

وبطبيعة الحال اختلفت الأنماط الفعلية التي تبعها الاستثمار عن تلك الأنماط المثلى. فقد انحرفت نتيجة تدخل شوائب عديدة في عملية الاستثمار الخاص ونتيجة تدخل السياسات الحكومية وكذلك بسبب الحروب. فكانت الحروب تحدث تغييراً مؤقتاً في أربحية اتجاهات الاستثمار المختلفة بخلقها أنواعا غير عادية للطلب وبتغييرها المفاجئ لظروف العرض.

كذلك نجدها تؤدي إلى تدمير رأس المال كما تؤدي في بعض الأحيان إلى التعجل بالتقدم في بعض الفنون التكنولوجية الحديثة التي يمكن استخدامها في زمن السلم، ثم إلى إحداث تغيرات في النظم السياسية والاجتماعية بشكل يغذي عملية النمو في زمن السلم[٧] ومن هذه الانحرافات على الأنماط المثلى تولدت الحلقات المتتالية من الدورات التجارية ومن الاتجاهات العامة. ومن هذه التغلبات وكذلك من الآثار التي خلفتها الحروب تجددت المجريات الفعلية للنمو التي تختلف عن المجريات المثلى التي كان يمكن أن تتحقق لو لم تتدخل تلك الأحداث العارضة.

ومع ذلك فإن التاريخ الاقتصادي للمجتمعات النامية يأخذ الكثير

---

(٧) نفس المرجع الفصل السابع خاصة صفحات ١٦٤- ١٦٧.

من مقوماته من محاولات المجتمعات لأن تتمشى مع المجريات المثلى للقطاعات.

وفي أي فترة زمنية معينة نجد معدلات النمو في القطاعات المختلفة تتباين فيما بينها تباينا كبيرا. ومن الممكن إذا فحصنا الوقائع التاريخية أن نميز بعض القطاعات القائدة التي تمر بالمراحل الأولى من تطورها والتي يلعب معدل التوسع السريع فيها دوراً هاماً بطريق مباشر وغير مباشر في الحفاظ على قوة اندفاع الاقتصاد القومي[٨]. وقد يكون من المقيد أن نميز الاقتصاد على أساس نوع القطاعات القائدة فيه، ونحن عند تمييزنا لمراحل النمو، استخدمنا من بين الخواص المميزة ذلك التطور الذي يحدث في نوع القطاعات القائدة. والواقع أن مرور القطاعات بفترة من النمو السريع في خلال الفترة الأولى من حياتها يجعل من الممكن بل ومن المفيد أن ننظر إلى التاريخ الاقتصادي على أنه سلسلة من المراحل لا كمجرد عملية مستمرة خالية من الطفرات.

ولابد أيضاً لكي نبني نظرية النمو وفق المراحل، أن نأخذ في الاعتبار مرونات الطلب وأن نستخدم هذا الاصطلاح بمعنى أوسع مما هو مألوف. ذلك أن الأوجه المختلفة لمجرى نمو القطاعات لا تستمد فقط من حدوث وثبات في دوال الإنتاج بل وترجع أيضاً إلى ارتفاع

---

(٨) ارجع إلى المرجع الثاني في الملحوظة رقم (١) لدراسة القطاعات القائدة ومعرفة آثارها المباشرة وغير المباشرة والوسائل المختلفة التي تحلقت بها هذه الآثار.

مرونات الطلب الدخيلة أو السعرية. ذلك أن القطاعات القائدة لا تتحدد كلية نتيجة التغير في الفنون التكنولوجية وفي استعداد المنتجين لتقبل التجديدات فيها بل إنها تتعين جزئياً أيضاً بتلك الأنواع من الطلب التي تتميز بارتفاع مروناتها بالنسبة للسعر أو للدخل أو الاثنين معاً.

على أن الطلب على الموارد لم ينشأ فقط عن أنواع الطلب التي حددتها الميول والاختيارات الخاصة للجماهير بل تأثر بجانب ذلك بالقرارات الاجتماعية وبالسياسيات الحكومية- سواء كانت ذات طبيعة ديمقراطية ولابد إذن من أن نعتبر أن الاختيارات التي قررت انتهاجها المجتمعات للتصرف في مواردها ليست رهينة فقط بالعمليات التقليدية للأسواق، فعلينا أن ننظر إلى دوال الرفاهية للمجتمعات بأوسع معانيها مدخلين في اعتبارنا النواحي غير الاقتصادية التي تتدخل في تحديد شكلها.

فالمجرى الذي تبعته معدلات المواليد مثلها إن هو إلا أحد أشكال الاختيار الجماعية التي حددتها المجتمعات عندما تغير دخلها. وتعكس منحنيات السكان (بجانب إظهارها التغيرات في معدلات الوفيات) الكيفية التي حددت بها المجتمعات حجم الأسرة في كل مرحلة من المراحل فنجد معدل المواليد يتناقص عادة (ولكن ليس دائماً) خلال عملية الانطلاق أو بعدها مباشرة عندما ترتفع درجة التحضر وتصبح إمكانيات التقدم كبيرة ثم يعود فيتزايد كما حدث في أمريكا (وفي غيرها من المجتمعات التي وصلت مرحلة الاستهلاك الوفير) عندما يحد الأفراد

فيما أسمى في زيادة حجم الأسرة تفوق ما أتيح لهم عن طريق الضمان الاجتماعي وبتوفر سلع الاستهلاك المعمرة والخدمات.

وهناك أنواع أخرى من الاختيار أقدمت عليها المجتمعات عندما أدت عملية النمو الاقتصادي المطرد إلى زيادة الفرص المتاحة لهم للاختيار هذه الاختيارات التي تحددت نتيجة عدة عوامل غير اقتصادية– مثل العوامل التاريخية الدفينة والثقافية والسياسية– تفاعلت مع العوامل الديناميكية التي شملت الطلب السوقي والفنون التكنولوجية وعنصر التنظيم ونتج من مراحل تحديد الأشكال الفعلية التي أخذتها مراحل النمو لكل مجتمع.

ولكن كيف نستطيع أن نحدد الطرقة التي يستجيب بها مجتمع تقليدي معين لتدخل قوة خارجية أكثر تقدما عنه؟ هل يقابل ذلك بالتضامن والعزم والحماس كما فعل اليابانيون؟ هل يستسلم للفشل كما فعل الايرلنديون خلال فترة اضطهادهم في القرن الثامن عشر؟ أم هل يتقبل التغيير ببطء وعلى مضض كما فعل الصينيون؟

وعندما يحقق المجتمع استقلاله ويسترد قوميته فكيف يوجه جهوده نشاطه؟ هل يوجهها إلى العدوان أم إلى استرداد حقوق مسلوبة أم إلى استغلال فرص جديدة أو ممكنة لزيادة سيطرته القومية؟ هل يعمل على إكمال وموالاة الانتصار السياسي الذي حققته حكومته الوطنية الجديدة على المصالح الإقليمية البائدة أم يسعى إلى التقدم بكيانه الاقتصادي؟

ثم بعد أن يبدأ النمو بالانطلاق، إلى أي حد يجب التضحية

بجانب من احتياجات نشر الفنون الإنتاجية الحديثة ومضاعفة معدل النمو في مقابل تحقيق زيادة متوسط استهلاك الفرد وزيادة الرفاهية.

وعندما يصل المجتمع إلى النضوج ويصبح لديه أداة إنتاجية صناعية حديثة ومنوعة فإلى أي الاستخدامات يوجه هذه الأداة وبأي نسبة؟ هل يوجهها إلى زيادة الضمان الاجتماعي عن طريق دولة الرفاهية؟ أم إلى التوسع في الاستهلاك في ميادين السلع الاستهلاكية الممرة والخدمات؟ أم هل تراه يسعى إلى رفع مكانة الوطن وسلطانه في المعترك العالمي؟ أو إلى إطالة فترات الفراغ؟

أم هناك مشكلة ما بعد هذه المرحلة حيث لا يمدنا التاريخ إلا بالقليل من المعلومات: ما الذي يحدث عندما يفقد الارتفاع في الدخل الحقيقي إغراءه؟ هل يزداد الإنجاب، أو يصاب الأفراد بالضجر، أو يطالبون بجعل العطلة الأسبوعية تمتد إلى ثلاثة أيام، أتراهم يرحلون إلى القمر، أم هل يقيمون من الحواجز البشرية الداخلية ما يجعلهم يشعرون بالعوز مثلما كان الحال في فترات الإملاق؟.

إذن فنحن عندما ندرس معالم كل واحدة من مراحل النمو لا تبحث فقط تركيب القطاعات في الاقتصاد عندما يتحول إلى النمو عندما ينمو، وإنما نقول أيضاً بدراسة مجموعة من الاختيارات الإستراتيجية التي تقوم بها المجتمعات المختلفة بشأن التصرف في مواردها والتي تشمل– ولكنها لا تقتصر على– مرونات الطلب الدخيلة والسعرية.

في هذا الفصل ندرس الشروط اللازمة للانطلاق، أي المرحلة الانتقالية التي يكون فيها المجتمع بسبيل إعداد نفسه بنفسه، أو عن طريق مؤثرات خارجية، للانطلاق في نمو مطرد.

ولابد لنا من أن نبدأ بالتمييز بين نوعين من الحالات التي أمدنا التاريخ.

فهناك أولا ما يمكن تسميته بالحالة العامة. هذه الحالة تنطبق على التطور الذي مرت به معظم دول أوروبا وكذلك الجزء الغالب من دول آسيا والشرق الأوسط وأفريقيا. في هذه الحالة العامة لابد لخلق الشروط اللازمة للتهيؤ للانطلاق من إحداث تغيرات جوهرية في مجتمع تقليدي مدعم الأركان، وكان على هذه التغيرات أن تتناول الهيكل الاجتماعي والنظام السياسي وفنون الإنتاج وتغيرها تغييراً كبيراً.

ثم هناك الحالة الثانية وهي تضم مجموعة صغيرة من الشعوب التي يمكن تمييزها بأنها قد "ولدت حرة"[٩].

هذه الشعوب كانت إلى حد كبير من صنع بريطانيا وقت أن كانت هذه الأخيرة تجتاز مرحلة الانتقال.

---

(٩) هذا التعبير استخدمه (لويس هارتز) في كتابه.

The Liberal Tradition in America.

وفضلا عن ذلك فقد قامت على أكتاف طبقات اجتماعية- غالباً ما كانت متمردة- عاصرت عملية الانتقال الديناميكية التي كانت ماضية حينذاك ببطء داخل بريطانيا.

وأخيراً فإن طبيعة تلك البلاد- بما كان لها من أراض وموارد طبيعية موفورة- لم تساعد على بقاء عناصر المجتمع التقليدي التي انتقلت إليها، ولكنها ساعدت على الإسراع بعملية الانتقال حيث إنها أتاحت حوافز ضخمة للمضي في سبيل النمو الاقتصادي.

ولذلك نجد أن هذه المجموعة من الشعوب لم تنغمس في النظم والسياسات والقيم التي سادت المجتمع التقليدي.

وترتب على هذا أن مرحلة الانتقال فيها تحولت إلى مجتمع عصري كان مجرد مرحلة اقتصادية وفنية وتوقف التهيؤ للانطلاق على بناء رأسمال اجتماعي- كالسكك الحديدية والمواني والطرق- وعلى تهيئة وضع اقتصادي يجعل من المربح الانتقال من الزراعة والتجارة إلى الصناعة، حيث إن بداية حياة هذه الدول امتازت بارتفاع الميزانية النسبية للزراعة وإنتاج السلع الغذائية والمواد الخام لأغراض التصدير.

والفارق بين الحالين كبير. غير أننا لو أردنا أن نعين الحد الفاصل لوجدنا أنه غير واضح تماما. فالولايات المتحدة مثلا خلقت لنفسها مجتمعاً شبه تقليدي في الجنوب يتبع لانكشير ومصانع القطن التي كانت قاتمة حينذاك في نيو أنجلند. وقد احتاج الجنوب لكي يتخلص

من قالبه التقليدي الخاص إلى فترة طويلة وجعله هذا أقرب إلى الحالة العامة منه إلى الخاصة.

كذلك نجد أن كندا كانت لها مشكلتها الخاصة لوجود مجتمع تقليدي في كويبك.

وقد تم الانطلاق في الجنوب الأمريكي خلال العقدين الأخيرين بينما مازال الانطلاق في كويبك في بدايته.

وهناك حالات التباس أخرى. هل لنا أن نعتبر دول أمريكا اللاتينية ضمن الحالة العامة أم من بين تلك التي أسعدها الحظ بأن تكون وليدة لأوروبا خلال مرورها بمرحلة الانتقال؟ الرأي عندنا أنها تتبع الحالة العامة على وجه الإجمال بمعنى أنها مرت أولا بمرحلة تقليدية– هي خليط من المجتمع التقليدي الذي شهدته أوروبا اللاتينية والمجتمع التقليدي الوطني– مما اقتضاها إحداث تغييرات جوهرية قبل أن تنعم بطيبات النمو المطرد. بيد أن هناك اختلافات بين دول أمريكا اللاتينية وبعضها البعض.

كذلك نجد أن الدول الاسكندينافية كانت في وضع أقرب إلى بريطانيا منه إلى باقي دول أوروبا من حيث أنها لم تواجه مشاكل كثيرة لكي تنفض عن كاهلها قيود المجتمع التقليدي.

ومع كل هذا فإن من المفيد إجراء هذا التمييز لو أحسن استخدامه بدون ما مغالاة.

وسوف نعالج في هذا الفصل الحالة العامة أي تلك العملية التي تنشأ داخل مجتمع تقليدي، فيتولد عنها تهيئة الشروط اللازمة للانطلاق.

طبيعة عملية الانتقال

إن للانتقال الذي نعنيه هنا جوانب عديدة بطبيعة الحال. فهو ينتقل بمجتمع تهيمن عليه الزراعة- حيث يعمل حوالي ٧٥% من القوة العاملة في الزراعة- إلى وضع تنقلب فيه الموازين لصالح الصناعة والمواصلات والتجارة والخدمات.

وفي هذه المرحلة يصبح على المجتمع بعد أن كانت نظمه الاقتصادية والاجتماعية والسياسية قائمة على أساس احتياجات أقاليم صغيرة نسبيا- ومتمتعة بقدر كبير من الاكتفاء الذاتي- أن يعيد تنظيم تجارته وأفكاره لصالح الوطن في جملته ثم يعدها بما يكفل له الدخول في الإطار العالمي.

ويصبح من الضروري تغير الآراء عن الإنجاب، الذي يعتبر في البداية هو المتعة الوحيدة لأفق فكري محدود، بحيث ينتهي الأمر إلى انخفاض معدل المواليد. ذلك لأن إمكانيات النمو تناقض الطلب على العمل الزراعي غير الماهر تجعل الأفراد يعيدون النظر في تلك الآراء.

ولابد أيضاً من أن ينتقل الدخل الذي يفيض عن احتياجات الكفاف الاستهلاكية والذي كان مركزاً في أيدي القلائل الذين تملكوا الأرض إلى أيدي أولئك الذين سوف ينفقون هذا الدخل على إنشاء الطرق والسكك

الحديدية والمدارس والمصانع بدلا من إنفاقه على القصور الريفية وعلى الخدم والحشم وعلى الحلي والمجوهرات والمعابد.

ولابد لمعيار تقييم الأفراد من أن يتحول عن العصبية أو الطبقية أو حتى الطوائف الحرفية لكي يزن الأفراد بما يستطيعون أداءه من وظائف معينة متناهية في التخصيص.

وفوق كل هذا وذاك لابد من شيوع العقيدة بأن على الإنسان ألا يعتبر أن البيئة التي تحيط به ليست سوى منحة منت بها عليه الطبيعة أو القدر بل عليه أن يدرك أنه ليعيش في عالم منظم لو أحسن إدراك أموره لاستطاع أن يتحكم فيه بشكل يستحدث فيه تغييرات عظيمة النفع وأن يدفعه إلى النمو ولو في اتجاه واحد على الأقل.

كل هذا– وغيره– يحدث في الانتقال من مجتمع تقليدي إلى مجتمع عصري نام.

فكيف نقوم إذن بتحليل هذه المرحلة؟ كيف يتيسر لنا أن نعطيها تفسيراً علمياً مقبولا.

لكي نفعل ذلك نبدأ بفحص الجوانب الاقتصادية له ثم ننتقل منها إلى الجوانب الأخرى غير الاقتصادية.

تحليل مرحلة الانتقال

قد يذهب أنصار المدرسة الاقتصادية الحديثة- أو لو شئنا الدقة وأخذنا في الاعتبار تزايد الاهتمام في السنوات الأخيرة بمشاكل النمو، أنصار المدرسة التي سادت منذ عشر سنوات خلت- إلى مواجهة المؤرخ الاقتصادي بالعبارة التالية: "أن وجود مثل هذا الترابط والتعقيد في المجتمع أمر مسلم به، ولاشك أن من واجب المؤرخين ومن هم على شاكلتهم أن يعنوا بدراسته. غير أننا لا يجب أن نغالي في تقدير أهمية الأمر. فالذي تبحثون عنه معشر المؤرخين ليس سوى ارتفاع في معدل الاستثمار وفي متوسط نصيب الفرد من رأس المال، فالأمر لا يعدو كونه معدل الاستثمار يرتفع إلى الحد الذي يصبح عنده الإنتاج قادرا على التزايد بمعدل أكبر من معدل زيادة السكان- أي أن معدل الاستثمار يبلغ مثلا ١٠% من الدخل القومي- وهذا هو كل ما في الأمر فالاختلاف بين المجتمع العصري ليس سوى اختلاف في الحد الذي وصل إليه معدل الاستثمار: هل هو منخفض لا يتجاوز مثلا ٥% من الدخل القومي أم هو قد ارتفع إلى ١٠% وأكثر. فإذا كانت نسبة رأس المال إلى الإنتاج هي ٣:١ فإن وصول الاستثمار يحقق الارتفاع المتوالي في نصيب الفرد من الإنتاج".

مثل هذا القول الذي يمكن أن يصدر عن تلك الفئة من الاقتصاديين لا يخلو بطبيعة الحال من الصحة.

غير أنه لكي يرتفع معدل الاستثمار لابد وأن يكون بالمجتمع فئة من الناس استطاعت أن تلم بالعلم الحديث وبالاختراعات التي تؤدي إلى تخفيض تكاليف الإنتاج وأن تتمكن من تطبيقها- بل وأن تستنبطها لو كان المجتمع منعزلا عن العالم الخارجي.

ولابد أيضاً من وجود فئة أخرى في المجتمع تكون على استعداد لتحمل أعباء ومخاطر المجازفة بالبدء في الأخذ بالاختراعات الجديدة بصورة منتجة عند تكوين رأس المال الجديد.

كذلك لابد من فئة أخرى في المجتمع تقبل إقراض أموالها لأجل طويل وبمخاطرة كبيرة لكي تؤازر بذلك المنتجين المجددين الذين يدخلون ميدان الصناعة الحديثة بدلا من ميادين النفوذ والصرف الأجنبي والتجارة الخارجية والعقارات.

وعلى أبناء المجتمع في جملتهم أن يكونوا متأهبين لتقبل عمليات التدريب- ثم الإدارة- اللازمة لنظام اقتصادي دائب التغير من حيث طرق الإنتاج، ودائبي العمل على توجيه الأفراد بشكل مزداد إلى مؤسسات كبيرة الحجم دقيقة التنظيم يقوم فيها فرد بوظائف محدودة طابعها التكرار.

وباختصار فإن ارتفاع معدل الاستثمار- الذي هو في رأي الاقتصادي أبرز ما يميز مرحلة الانتقال- يتطلب إحداث تغير جذري في النظرة الفعلية التي يأخذها المجتمع بالنسبة للعلوم الأساسية والتطبيقية،

ونحو الإقدام على تغيير الطرق الإنتاجية ونحو تحمل عنصر المخاطرة ثم نحو ظروف العمل وطرائقه.

وعندما نقول "النظرة الفعلية"– وليس مجرد "النظرة"– فإنما نعني أن ما يحدث ليس مجرد تغير غير واضح المعالم في النزعات النفسانية والاجتماعية للأفراد. وإنما هو تغير يتبلور في شكل تغير في الأنظمة والطرق المستخدمة: مثل هذا التغير لا يكفي لإثبات حدوثه بحث الاتجاهات الماضية للرأي العام وإنما يحتاج التعرف عليه إلى إجراء مقارنة دقيقة بين الإجراءات السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي تحدث نتيجة الاستجابة للإمكانيات الموضوعة للربح.

فإذا نحن اكتفينا بإلقاء هذه النظرة الموجزة على الطريقة التي تتم بها عملية الاستثمار في عالم يتميز بحدوث تغيرات مستمرة في دول الإنتاج فإننا نستطيع أن نصل في النهاية إلى اعتبار أن لب عملية الانتقال يحق أن يوصف بأنه ارتفاع في معدل الاستثمار إلى مستوى يفوق باستمرار وبقدر محسوس نمو السكان على أن نذكر أن هذا القول لا ينطوي بحال من الأحوال على اعتبار معدل الاستثمار في ذاته هو المسئول الأول.

مشكلتان من مشاكل العطاءات

إن ارتفاع معدل الاستثمار– بجانب كونه يعبر عن تلك التغيرات العميقة في المجتمع يعتبر أيضا الناتج النهائي للتطورات التي تصيب بعض قطاعات الاقتصاد القومي وهي القطاعات التي تتركز فيها عملية

التحول في الاقتصاد. وعلى ذلك فلن يؤدي التزامنا بالإجماليات دون التفصيلات إلا إلى تحليل محدود وبعيد كل البعد عن الواقع العملي.

لكي نبرهن على الحاجة إلى التخلي عن التحليل الإجمالي لمرحلة الانتقال، ننتقل الآن إلى دراسة موجزة لنوعين من المشاكل يظهران بصورة أو أخرى في كافة المجتمعات التي بدأت تشق طريقها نحو النمو: مشكلة ارتفاع الإنتاجية في الزراعة والصناعات الاستخراجية، ومشكلة رأس المال الاجتماعي الثابت.

الزراعة والصناعات الاستخراجية

بالرغم من أن جزءا كبيرا من عملية النمو في أولى مراحلها يتوقف على توافر الأغذية، فإن المشكلة الأولى من مشاكل القطاعات تتعلق بالزراعة عموما بالصناعات الاستخراجية.

فلابد لعملية الانتقال من تطبيق تغيرات تؤدي إلى زيادة سريعة في إنتاجية المواد الطبيعية المتاحة. وهذا يعني عامة ارتفاع الإنتاجية في إنتاج الغذاء غير أنه قد يعني أيضاً ارتفاع الإنتاجية في الصوف أو القطن أو الحرير كما حدث خلال القرن التاسع عشر في نيوزيلندا ثم في الجنوب الأمريكي واليابان. كذلك كان معناه بالنسبة إلى السويد توسيع صناعة قطع الأخشاب، وبالنسبة إلى الملايو توسيع إنتاج المطاط وبالنسبة إلى الشرق الأوسط التوسع في إنتاج البترول، بينما قام الذهب بأداء هذا الدور في بعض مناطق أمريكا واستراليا وألاسكا.

النقطة الأساسية إذن هي أنه لكي تنشأ عملية التصنيع لابد من ازدهار نشاط آخر غير صناعي، فالصناعة في ذاتها تحتاج إلى وقت طويل لكي تكتسب قوة الاندفاع والمقدرة على مواجهة المنافسة، وفي نفس الوقت يضطر المجتمع إلى مواجهة احتياجات ضخمة لتكوين رأس المال الاجتماعي. ويكاد يكون في حكم المؤكد أن يتزايد حجم السكان في هذه الفترة فتزداد احتياجاتهم في الغذاء. وعلى وجه العموم لابد لعملية تحويل المجتمع إلى القالب العصري من توفير قدر كبير من رأس المال العامل، ولابد أن يتحقق جانب كبير من رأس المال العامل هذا عن طريق زيادات سريعة في الإنتاج تتأتى بارتفاع الإنتاجية في الزراعة والصناعات الاستخراجية.

وبعبارة أدق فإن السعي إلى زيادة حجم رأس المال الثابت الذي يحتاج إلى فترة طويلة للاكتمال- والسعي في نفس الوقت إلى توفير الغذاء لعدد متزايد من السكان يتطلبان زيادة في إنتاج الغذاء في الداخل أو زيادته في الاستيراد من الخارج أو الاثنين معاً. ولاشك أن الواردات الرأسمالية عظيمة النفع غير أنه لا مفر في النهاية من تسديد القروض الأمر الذي يستتبع ضرورة التوسع في التصدير.

إذن، فمن الشروط الأساسية لنجاح المرحلة الانتقالية أن يزداد الاستثمار، وأن تطبق- وهذا هو الأهم- الطرق الإنتاجية الحديثة التي ظلت مستبعدة حتى ذلك الوقت، على ما لدى المجتمع من أراض وما يتوفر فيه

من موارد طبيعية أخرى حينما كانت الزيادة السريعة في الإنتاج ميسرة.

كل هذا يؤكد الحاجة إلى رأس المال على وجه العموم. فإذا انتقلنا الآن إلى الجانب الخاص من المشكلة الذي يتعلق بالزراعة وإنتاج الأغذية اتضحت لنا ثلاثة أدوار رئيسية تلتزم الزراعة بأدائها خلال مرحلة الانتقال من الوضع التقليدي إلى حالة الانطلاق الناجح.

فعلى الزراعة– في المقام الأول– أن تنتج المزيد من الأغذية. هذه الأغذية تلزم لمواجهة احتياجات العدد المتزايد من السكان بشكل يضمن عدم تعرض المجتمع إلى المجاعة أو إلى إحداث ضغط شديد على موارده من العملات الأجنبية التي يحتاج إليها في عملية النمو، بيد أن زيادة إنتاج الأغذية وزيادة ما يحول منها من المناطق الريفية تلزم لسبب آخر هو توفير الغذاء لسكان الحضر الذين يتزايدون بمعدل أكبر نسبياً خلال الفترة الانتقالية. وفي غالبية الأحوال تكون الزيادة في المنتجات الزراعية لازمة أيضاً لمواجهة الاحتياجات إلى النقد الأجنبي الذي يلزم لزيادة رأس المال إما عن طريق مباشرة بواسطة تحقيق زيادة في الأرصدة الأجنبية كما حدث في الولايات المتحدة وروسيا وكندا وبعض الدول الأخرى التي استطاعت أن تحقق فائضاً زراعياً كبيراً في الوقت الذي كان فيه عدد سكانها يتزايد باضطراد (وكان سكان الحضر فيها يتزايدون بمعدل أكبر من زيادة إجمالي السكان). أو عن طريق غير مباشر بالعمل على تقليل الاحتياجات إلى الواردات الغذائية ما أمكن–

الأمر الذي حدث في سلسلة من الحالات بدأت ببريطانيا في العقد الأخير من القرن الثامن عشر وانتهت بإسرائيل في العقد السادس من القرن الحالي.

فالأمر المؤكد إذن أنه خلال مرحلة الانتقال لا تكون الصناعة عادة قد بلغت مستوى كافياً من القدرة الإنتاجية إلى الحد الذي يمكنها من اكتساب المزيد من العملات الأجنبية اللازمة لمواجهة الزيادات في احتياجات السكان إلى الغذاء عن طريق الواردات. إذن نجد الزيادة في السكان وفي درجة الحضارة وفي حصيلة العمليات الأجنبية اللازمة لمواجهة احتياجات كل من رأس المال الثابت والعامل، تتضافر كلها لإحداث ضغط على القطاع الزراعي خلال مرحلة الانتقال. وبعبارة أخرى فإن معدل زيادة الإنتاج في الزراعة هو الذي يحدد السرعة التي يتم بها التحول إلى الأوضاع العصرية.

بيد أن الأمر لا يقف عند هذا الحد، إذ أن الزراعة قد تحدث تأثيراً آخر عن طريق مغاير، وذلك في كل من جانبي الطلب والعرض. لنفرض مثلا أن القطاع الحكومي خلال المرحلة الانتقالية ليس من الكبر بحيث يغذي بطلبه المتزايد النمو السريع في الصناعة.

ولنفرض أيضاً أن بعض القطاعات القائدة التي يستطيع الاقتصاد أن يعتمد عليها هي قطاعات تنتج سلعاً استهلاكية، الأمر الذي حدث فعلا في عدة أحوال، ليس فقط بالنسبة لصناعة المنسوجات كما كان الحال

في انجلترا ونيو انجلند، بل وأيضاً بالنسبة لعدد كبير من السلع التي أريد إحلالها محل الواردات كما حدث في عدد من دول أمريكا اللاتينية، أضف إلى هذا أن القطاع الجديد يمكن أن ينشأ عن طلب الزراعة على بعض المعدات الرأسمالية- وهو أمر لا مناص منه في كثير من الأحوال- مثل الآلات الزراعية والأسمدة الكيماوية، والطلمبات الخ.. وباختصار فإن تهيؤ الظروف لتزايد الدخول الحقيقية في الزراعة على أساس من ارتفاع الإنتاجية قد يكون دافعاً قوياً لتحريك القطاعات الصناعية الحديثة اللازمة لإحداث الانتقال.

وقد يكون أثر الثورة الإنتاجية في الزراعة من حيث تأثيرها على الدخل هاماً حتى في تلك الحالات التي يكون فيها التحول إلى التصنيع غير قائم على صناعات سلع الاستهلاك.

ذلك أنه عندما تحتاج الحكومة إلى زيادة مواردها لمواجهة أعبائها التي تتزايد خلال فترة الانطلاق، لا يمكنها فرض المزيد من الضرائب على دخول المزارعين بدون أن يؤدي هذا إلى إملاقهم أو إلى إحداث تضخم في مناطق الحضر، ما لم ترتفع دخول المزارعين.

وهناك دور ثالث مختلف تلعبه الزراعة خلال مرحلة الانتقال يتجاوز وظيفتها من حيث هي مصدر للموارد أو للطلب الفعال أو وعاء تستمد منه الضرائب. فالزراعة لابد أن تتنازل عن جزء كبير من الدخل الفائض فيها لصالح القطاع الجديد، ولو رجعنا إلى كتاب (آدم سميث)

الشهير "ثروة الأمم" لوجدنا فيه عبارة تدل على بعد النظر- ولو أنها تاهت في خضم أحاديثه عن الدبابيس وعن حرية التبادل- تلك هي أن الدخل الفائض المستمد من ملكية الأراضي لابد وأن يحول بطريقة ما من أولئك الذين يبذرونه في الإنفاق على الحياة البذخة، إلى أيدي أولئك الأفراد المنتجين الذين يستثمرونه في القطاع الحديث ثم يعيدون استغلال أرباحهم باستمرار كلما زاد الإنتاج وارتفعت الإنتاجية.

هذا هو ما فعلته كل من اليابان وروسيا في مشاريع إصلاح الأراضي التي قامت بها خلال القرن التاسع عشر، وهو أيضاً ما فعلته دول أخرى كثيرة خلال مرحلة الانتقال رغبة منها في زيادة القدر من رأس المال الذي يتاح للاحتياجات الاجتماعية والمستلزمات الأخرى الضرورية لعملية التحضر.

إذن فهذه العواقب المتعددة والمختلفة للثورة الزراعية والتي تلتقي جميعاً عند هدف واحد هي التي تعطي للزراعة أهميتها الخاصة بالنسبة لعملية التهيؤ للانطلاق. فالزراعة لابد وأن تدبر المزيد من الغذاء، والمزيد من الأسواق، والمزيد من الموارد المالية التي يمكن إقراضها للقطاع الحديث.

ولاشك أن الملاحظات التي تصاغ في قالب إجمالي عن تكوين رأس المال في جملته لا تبرز لنا بجلاء هذه العلاقات المتعددة والأساسية بين الزراعة وبين النمو الصناعي.

رأس المال الاجتماعي الثابت

كذلك نجد أن الأسلوب التقليدي في معالجة التكوين الرأسمالي على اعتبار أنه كل لا يتجزأ بالنسبة للاقتصاد القومي لا يفيد كثيراً في إلقاء ضوء على الدور الأساسي الذي يلعبه رأس المال الاجتماعي خلال فترة التهيؤ للانطلاق. فحيثما توفرت البيانات عن حجم التكوين الرأسمالي عن نمطه خلال فترة ما قبل الانطلاق- وكذلك خلال الانطلاق ذاته- يتضح منها بجلاء أن هناك نسبة كبيرة جداً من الاستثمار الكلي تتجه بالضرورة إلى قطاع النقل وإلى النفقات الاجتماعية الثابتة الأخرى.

وبغض النظر عن الأهمية التي لهذه النفقات الاجتماعية من حيث الحجم، فإن لها ثلاثة مميزات تميزها عن الاستثمار الكلي كما يظهر في النماذج الإجمالية.. الأمر الأول هو أن فترات اكتمالها وتسديدها تكون عادة طويلة نسبياً، فإنشاء شبكة من الخطوط الحديدية مثلا لا يدر مادة ثماره بعد عام أو عامين من البدء في تنفيذه.. كما هو الحال بالنسبة لمشروعات التوسع الزراعي الرأسي، كزراعة محصولين بدلا من محصول واحد في السنة أو استخدام الأسمدة الكيماوية، ولو أن مثل هذه الشبكة تعود بمنافع كبيرة على فترة طويلة من الزمن.. والأمر الثاني هو أن رأس المال الاجتماعي يتميز عادة بضخامة الحجم، فمثلا عند إنشاء خط حديدي يربط شيكاغو بسان فرانسسكو إما أن ينشأ الخط بأكمله

أو لا ينشأ إطلاقا، لأن الخط الحديدي الناقص يكون قليل النفع، بينما نجد أن هناك أنواعا كثيرة من الاستثمار في الصناعة أو الزراعة يمكن إجراؤها بمعدلات صغيرة نسبياً.. الأمر الثالث والأخير هو أن المكاسب التي تعود من رأس المال الاجتماعي لا تذهب بطبيعتها مباشرة إلى أولئك الذين تعهدوها بالإنشاء بقدر ما تشيع بين جميع طبقات المجتمع بطرق متعددة غير مباشرة.

فإذا أخذنا في الاعتبار هذه المميزات الثلاثة لرأس المال الاجتماعي أي طول فترة الاكتمال والتشييد وضخامة الحجم ثم تسرب المكاسب إلى الآخرين بطرقي غير مباشرة اتضح لنا أنه من المحتم على الحكومات أن تلعب دوراً رئيسياً في عملية إنشائه، الأمر الذي يعني أن الحكومات لابد وأن يكون لها دور هام في فترة التهيؤ للانطلاق. وبعبارة أخرى فإن رأس المال الاجتماعي، أو على الأقل أهم أنواعه، لا يمكن أن ينشأ بمجرد زيادة ما يخصص لإعادة الاستغلال فيه من الأرباح التي تتكون فيه من البداية لأن هذه الأرباح تكون ضئيلة نسبياً، فمن المتعذر إنشاؤه بدون إنفاق مقادير ضخمة عليه من البداية.

على ذلك نجد أنه حتى في المجتمعات التي تميزت بتقدم الرأسمالية فيها قبل مرحلة الانطلاق- كما كان في الولايات المتحدة بين عامي ١٨١٥- ١٨٢٠- لعبت الحكومات المحلية والمركزية دوراً هاماً في دفع عجلة بناء رأس المال الاجتماعي: فقامت ولاية نيويورك مثلا

ببناء قناة أيري، كما قامت الحكومة الاتحادية الأمريكية بتسهيل عملية إنشاء جانب كبير من شبكة الخطوط الحديدية فيما بين الولايات عن طريق منح المؤسسات.

ومن الواضع إذن أن التحليل الذي أجريناه بالنسبة لكل من الزراعة ورأس المال الاجتماعي ينطوي على خاصتين.. إحداهما تمس طريقة البحث. والأخرى تتعلق بجوهر الموضوع.. فمن حيث طريقة البحث نجد أن تفصيل الإجماليات كان ضروريا لتحليل النمو الاقتصادي بشكل يمكن من التغلغل إلى صميم العوامل الإستراتيجية الضرورية للنمو. فالإجماليات قد تفيد في أغراض التحليل الداخلي القصير الأجل، ولكنها تخفي الكثير من الأمور التي تساعد على تفسير عملية النمو. أما من حيث الجوهر فقد اتضح أن تمهيد الطريق لنشأة هيكل صناعي حديث يتطلب حدوث تغيرات جوهرية في قطاعين غير صناعيين هما الزراعة ورأس المال الاجتماعي خاصة النقل.

التغير غير الاقتصادي

تنتقل الآن إلى الجانب غير الاقتصادي من الشروط اللازمة للانطلاق.

إن الخطوط العريضة للتغيرات التي يجب أن تحدث في المجتمع، لكي تهيئ المجتمع التقليدي للنمو المطرد ليست أمراً مجهولا، فلا يكاد يختلف اثنان في أن من الضروري نشأة طبقة واعية، أو قيادة

جديدة، وأن تطلق لها الحرية في بناء مجتمع صناعي حديث. ومع أن العقيدة البروتستانتية ليست بأي حال هي المجموعة الوحيدة من المثل التي تلائم عملية التحضر فإن من الضروري أن تؤمن هذه الطبقة المفكرة الجديدة بأن التحضر في ذاته أمر ممكن، وأن ينزلوا هذه العملية من أنفسهم منزلة مقدسة أو على الأقل يعتبرونها مستحبة الحدوث.

ومن الناحية الاجتماعية لابد لهذه الطبقة الجديدة من أن تخلف– إلى حد ما– الطبقة القديمة التي كانت تمتلك الأرض في السيطرة الاجتماعية والسياسية، ولابد أيضاً من أن تتخلى قبضة هذه الطبقة القديمة عن ذلك الجانب من الدخل الذي يفوق احتياجاتها الدنيا للاستهلاك إذا ما ثبت أنه لا يمكنها توجيه هذه المبالغ بسهولة إلى القطاع الحديث.

ولابد أيضاً أن يتسع بوجه عام أفق التوقعات سواء في المناطق الريفية أو الحضرية، ويصبح الأفراد على استعداد لمواجهة تطورات كبيرة في حياتهم ولتقبل تزايد التخصص في وظائفهم.

مثل هذه الآراء حول التغيرات الاجتماعية والنفسانية قد أصبحت شائعة الآن بين المفكرين، باعتبارها في صميم عملية خلق الشروط اللازمة للانطلاق.. غير أن الاكتفاء بهذه الآراء يجعل نظرتنا إلى الأمر قاصرة فنحن لا ننكر أهمية حدوث مثل هذه التغيرات في الآراء والمثل والهيكل الاجتماعي والتوقعات، ولكننا نؤكد إلى جانب ذلك أهمية الدور الذي تلعبه التيارات والدوافع السياسية في مرحلة الانتقال.

الحقيقة التاريخية الثابتة، أن وجود حركة قومية متمردة– تناوئ تدخل الدول الأكثر تقدما في الشئون الداخلية– كانت من أهم وأقوى الدوافع على إحداث التحول من الوضع التقليدي إلى المجتمع العصري، أو على الأقل لا تقل أهميتها عن أهمية دافع الربح. فمجموعة الأفراد التي تملك زمام الأمور في هذه الحالة تبدي رغبتها في إحداث تغيير جوهري في المجتمع التقليدي لا لمجرد جني المزيد من الأرباح. بل لأن المجتمع التقليدي قد عجز– أو أصبح على وشك أن يعجز عن حماية الوطن من امتهان الأجانب لكرامته. ولندع بريطانيا جانباً ثم لننظر إلى الظروف والدوافع التي دفعت بالمجتمعات التقليدية في المناطق الأخرى إلى طريق المدنية.

لو نظرنا إلى ألمانيا لاتضح لنا لأول وهلة أن ظهور القومية على أنقاض ما عاناه الشعب الألماني من ذل في الماضي، ونتيجة لتفتح الآمال للمستقبل، كان هو الدافع إلى الانطلاق. فقد عقلت بالأذهان ذكريات غزو نابليون وسيطرت عليهم العقيدة البروسية التي زينت ضخامة الإمكانيات التي تهيئها الوحدة الألمانية والقومية الألمانية. فالقومية الألمانية هي التي كانت مسئولة عن تحوير ثورة سنة ١٨٤٨ في فرانكفورت وهي التي بنت الإطار الذي حدث خلاله الانطلاق الألماني الذي قام على أكتاف جماعة (اليونكرز) وأبناء شرق ألمانيا أكثر من قيامها على المشتغلين بالتجارة والأحرار في الغرب.

أما في روسيا فقد كان المحرك الأساسي للتغير هو سلسلة الغزوات الأجنبية والهزائم العسكرية التي امتدت خلال قرن من الزمن مبتدئة بغزو نابليون، ثم حرب القوم فالحرب اليابانية الروسية، وأخيراً الحرب العالمية الأولى.

فإذا نظرنا إلى اليابان وجدنا أنها تأثرت بعامل المحاكاة ليس فقط ذلك الذي تولد عن ضخامة الأرباح في الصناعات الاستهلاكية، ولكن أيضاً نتيجة لحرب الأفيون الصينية في أوائل العقد الخامس من القرن الماضي وبأسطول القومندان (بري) ذي السفن السبع السوداء بعد ذلك التاريخ بعشر سنوات.

أما في الصين فقد بدأ المجتمع التقليدي المتغلغل يتنازل عن كيانه ببطء وبالكثير من المقاومة، لم يسعه في النهاية سوى أن يتهاوى بعد أن عجز عن أن يحمي الدولة من امتهان الأجانب لها طيلة قرن من الزمان.

ومثل هذا حدث بطبيعة الحال في مناطق المستعمرات في النصف الجنوبي من العالم. غير أن المستعمرات تأثرت بعاملين من عوامل المحاكاة.

فعلى الرغم من أن القوى الاستعمارية اتبعت من السياسات مالا يحقق إحداث الشروط اللازمة للانطلاق، فإنها لم تستطع أن تحول دون تغير طريقة التفكير أو مستوى المعرفة أو تمنع تطور النظم السائدة وتزايد حجم رأس المال الاجتماعي، الأمر الذي دفع بالمستعمرات إلى طريق

التهيؤ للانطلاق. فضلا عن ذلك فإن القوى الاستعمارية كانت تعتبر أن من بين الأهداف التي تستوجبها سياساتها الاستعمارية تهيئة قدر معين من المدنية الحديثة المستعمرات.

وعلى أي حال فقد تمثل أمام أنظار سكان المستعمرات كيف أن المقدرة على استخدام الفنون الإنتاجية الحديثة تساعد على إحكام السيطرة على الموارد، وبدأ المفكرون من الوطنيين ينعمون النظر في هذه الحقيقة ويتأثرون في تصرفاتهم بها. وبذلك بدأت حركة إنشاء للموانئ والأرصفة والطرق ثم السكك الحديدية فيما بعد كما فرض نظام ضريبي مركزي. وانجذب بعض الأهالي إلى بعض الأنشطة الاقتصادية الحديثة الثانوية اللازمة لتنمية التجارة وإنتاج ما تريد القوة المستعمرة تصديره، وما يمكن إنتاجه محلياً بشكل مريح لمواجهة حاجات الأسواق التي انتشرت في الأماكن الحضرية وأسواق المنتجات الزراعية التي بدأ يتسع نطاق تبادلها على أساس تجاري. وبدأت بعض السلع والخدمات الحديثة تنتشر بين الأهالي لدرجة تكفي لتغيير فكرتهم عن مستوى الاستهلاك الذي يمكن أن يحققوه لأنفسهم، كما تفتحت أمامهم أو على الأقل فئة منهم فرص التعليم الغربي وكان لابد في النهاية من تبلور روح قومية تحل محل الروابط العصبية أو الإقليمية التي سادت في الماضي، يغذيها شعور العداء المتزايد نحو الحكم الاستعماري.

وبدأت تظهر في النهاية نتيجة لهذه الظروف شبه العصرية ائتلافات

محلية أدت إلى إحداث ضغط سياسي بل وأحياناً عسكري قادر على إجبار المستعمر على الانسحاب. هذه الائتلافات تولدت عن عاملي المحاكاة السلبي والإيجابي معا.

ولم تكن القومية المتطرفة أو ذلك النوع من الحركات القومية الذي عرف عن مناطق المستعمرات بطبيعة الحال هي الدافع الوحيد لإحداث التحضر في المجتمعات التقليدية هناك. فنحن لا نستطيع أن نغفل من اعتبارنا التجار الذين يرون في التحضر السبيل لا إلى إزالة العوائق التي وقفت في طريق توسع الأسواق وزيادة الإنتاج فقط بل وأيضاً إلى تحقيق المكانة الرفيعة التي ضن عليهم بها المجتمع التقليدي رغم عظم ثرواتهم. كذلك نحن لا ننكر فضل المثقفين الذين رأوا في التحضر الوسيلة إلى رفع الكرامة الإنسانية أو النهوض بالقيم الأخلاقية سواء بالنسبة للشعب في جملته، وبجانب هؤلاء وأولئك كان هناك أيضاً العسكريون- وهم عادة في مرحلة الانتقال- الذين ساهموا بأكثر من مجرد إثارة روح المناهضة للسيطرة الأجنبية وبث الآمال عن مستقبل تزينه العظمة القومية في ميادين القتال الخارجية.

الائتلافات الانتقالية

لا شك أنه لو لم يكن هناك عدوان على العزة القومية والكرامة الإنسانية نتيجة تدخل القوى الأكثر تقدما لما وصل معدل اتجاه المجتمعات التقليدية نحو المدنية الحديثة إلى ما كان عليه خلال المائة

وخمسين عاماً الأخيرة. وقد نشأت الائتلافات في المجتمعات التقليدية أو البادئة في الانتقال، تحدوها مصالح ودوافع متعددة وتهدف إلى تكوين حكومة قومية حديثة. ولم تكن لتتردد في البطش بجميع من يقفون في سبيل هذا الهدف بمعنى أن القائمين عليها كانوا على استعداد للنضال ضد الفئات السياسية والاجتماعية التي كانت تسيطر على النشاط الزراعي الإقليمي والتي كانت تؤازرها في بعض الأحيان قوى الاستعمار.

هذه الائتلافات الانتقالية كانت تجمع بينها عادة عقيدة ثابتة مشتركة هي أنه من واجبها المقدس خلق دول مستقلة حديثة ولو نظرنا إلى الوقائع التاريخية لوجدنا أن هذه الائتلافات كانت تضم جناحاً سياسياً (أو عسكرياً) وجناحاً آخر اقتصادياً. وكل من هذين الجناحين يدين بدوافع وأهداف متباينة بعض الشيء بالنسبة لتكوين الدولة الجديدة أو الحديثة. ففي ألمانيا مثلا نجد ائتلاف (اليونكرز) مع رجال الغرب من المشتغلين بالتجارة والصناعة وفي اليابان نجد الائتلاف بين الطبقة المتوسطة من التجار وبين بعض الموظفين المدنيين والعسكريين الذين اشتغلوا في ميدان الأعمال.

هذه الائتلافات التي ظهرت خلال القرن التاسع عشر لها أوجه شبه كثيرة مع تلك التي ظهرت بعد القرون الوسطى بين أنصار الملكية وبين الطبقة المتوسطة في المدن، والتي نتج عنها ظهور بعض دول غرب أوروبا. كما أنها تشبه إلى حد كبير تلك الائتلافات التي ظهرت في تركيا ونجحت

هناك، وكتلك التي فشلت في الاستمرار في الصين الوطنية والتي ظهرت في كثير من دول نصف العالم الجنوبي ومازال مصيرها في كفة القدر.

ننتقل الآن إلى معالجة النقطة الجوهرية في الموضوع فالقومية يمكن أن تتحول إلى واحد من اتجاهات عديدة. فهي قد توجه إلى الخارج لنثأر من اعتداءات فعلية أو متوهمة عانت منها الدولة في المسرح الدولي، أو بغرض استغلال فرص فعلية أو متوهمة لإعلاء الدولة العصرية الجديدة ويكتسب اقتصادها أشياء لإعلاء شأن الوطن تظهر في بادئ الأمر كما لو كانت إمكانيات واقعية عندما تقوى شوكة الدولة العصرية الجديدة ويكتسب اقتصادها شيئاً من قوة الاندفاع. كذلك من الجائز أن تحصر الحركة القومية جهودها داخل حدود الدولة وتركزها في تثبيت الدعائم السياسية للانتصارات التي أحرزتها القوى القومية على السلطات الإقليمية، أو قد تتحول إلى العمل على إدخال التجديدات الاقتصادية والاجتماعية السياسية التي وقف في سبيل تحقيقها النظام الإقليمي القديم الذي كان ينحو عادة نحو الارستقراطية أو تدخل المستعمر أو الاثنين معا.

فإذا ما تدعمت الروح القومية العصرية بدأت بعض العناصر المختلفة في الائتلاف تعمل على بعث الشعور القومي السياسي الذي أثمله الانتصار نحو اتجاهات متباينة. فالعسكريون مثلا يوجهونه خارج حدود الدولة بينما يحاول رجال السياسة المحترفون تدعيم سيطرة الحكومة المركزية على الأقاليم، أما التجار فيرنون بأبصارهم إلى التقدم الاقتصادي ويتجه المفكرون

إلى الإصلاح السياسي والاجتماعي والقانوني.

ويتوقف شكل السياسة التي تنتهجها الدولة الحديثة النشأة في الداخل والخارج، إلى حد كبير على ميزان القوى بين عناصر الائتلاف الذي قام فيها، وعلى الموازنة بين الأهداف المختلفة التي يمكن أن تتبعها الحركة القومية.

وقد ذهب أحد الباحثين في معهد (ماساشوسيتس) وهو مستر (لورانس بارس) إلى أن الطريق للتقدم العصري يقطع عادة على شوطين مختلفين. ففي الشوط الأول يسعى الائتلاف السياسي القومي إلى جني ثمار التقدم ولكنه يكون مثلا إلى حد كبير بالمصالح والرغبات الموروثة عن الماضي التقليدي بحيث يعجز عن أن يحقق كل ما يلزم لإنشاء مجتمع حديث. وبعد ذلك يستولى على السلطة في الشوط الثاني (أو ما يسميه بمرحلة التحول) جيل من الرجال لا يعنون فقط بتوكيد الاستقلال القومي ولكنهم على استعداد أيضاً لخلق مجتمع عصري متحضر. وهنا فقط يمكن لمقومات الانطلاق أن تتحقق.

وسواء كان الانتقال على مرحلتين– بالشكل الذي يراه (بارس)– هو القاعدة الشائعة خلال فترة التهيؤ للانطلاق أم لم يمكن، فمما لا جدال فيه أن طول الفترة اللازمة لإتمام الانتقال من الوضع التقليدي إلى الوضع العصري يتوقف إلى حد كبير على الدرجة التي تعبأ بها المواهب والطاقات والموارد المحلية لأغراض التقدم دون باقي الأغراض التي قد

تهدف إليها الحركة القومية وهذه التعبئة تتولاها عادة القيادة السياسية.

والسبب في هذا هو أن الحكومة المركزية تلتزم خلال فترة التهيؤ للانطلاق بواجبات أساسية فنية كبرى. وهي ليست في حاجة إلى تملك أدوات الإنتاج بل إن الأمر على العكس من ذلك بيد أنها لابد وأن تكون قادرة على تدعيم الأسواق المحلية الموجودة وهي لابد وأن تخلق نظاماً ضريبياً وماليا يتجه بالموارد إلى الأغراض العصرية، ولو اقتضى الأمر أن يتم هذا على حساب الطبقة القديمة التي كانت تعيش على ريع الأراضي. ثم هي لابد وأن تتولى القيادة طيلة الوقت في جميع فروع السياسة القومية– من سياسة التعريفة الجمركية إلى شئون التعليم والصحة العامة– بما يدفع الاقتصاد والمجتمع معا نحو التقدم العصري. ذلك لأنه كما أسلفنا من قبل على الدولة أن تتحمل مسئولية العمل على بناء رأس المال الاجتماعي اللازم للانطلاق. ومن الجائز بطبيعة الحال أن تكون التوجيهات الحازمة من قبل الحكومة المركزية كافية في ذاتها لتحقيق تلك التغيرات الجوهرية في الإنتاجية الزراعية وفي استخدام الموارد الطبيعية الأخرى التي يكون الوصول إليها هو الآخر أحد شروط التهيؤ للانطلاق.

أولى حالات الانطلاق

مثل هذه النظرة إلى الأمور تثير سؤالا هاما من الوجهة التاريخية، فلو أن تداعي المجتمعات السياسية قد ثبت أنه ينشأ عن محاكاة المجتمعات الأخرى، فكيف يمكننا أن نفسر الحالة الأولى للانطلاق،

وهي الانطلاق الذي حدث في بريطانيا العظمى؟

الإجابة الكلاسيكية على هذا السؤال تعطينا في الواقع تفسيرا واضحا ومقبولا. وهي أيضاً أقرب ما يكون اتفاقا مع الحقائق التاريخية تتلخص هذه الإجابة أساساً في أنه خلال القرن الثامن عشر عندما كانت أجزاء كثيرة من غرب أوروبا في مرحلة أو أخرى من مراحل التهيؤ للانطلاق كانت بريطانيا هي الوحيدة التي حققت الشروط اللازمة والكافية للانطلاق. وتجمع الشروط اللازمة والكافية معاً في بريطانيا كان نتيجة لتلاقي عدد من الظروف المختلفة والمستقلة عن بعضها البعض بشكل يحمل طابع الصدفة التي إذا ما حققها التاريخ أصبحت أمراً يستحيل الرجوع فيه استحالة استعادة الشرف المثلوم.

ولكن كيف بنيت الإجابة الكلاسيكية؟

بنيت هذه الإجابة على ظاهرتين ميزتا أوروبا بعد انقضاء العصور الوسطى هما اكتشاف وإعادة اكتشاف مناطق خارج أوروبا الغربية. ثم التقدم الذي بدأ بطيئاً ثم أخذ يتسارع بعد ذلك في المعرفة العلمية الحديثة.

ونشأ عن اكتشاف المناطق الجديدة سلسلة من التطورات أصابت معظم دول غرب أوروبا بدرجات متفاوتة. فحدث في البداية توسع تجاري بما في ذلك تجارة السلع الجديدة سواء في التغذية أو الملابس بل وحتى في بعض الخامات كالأصباغ الجديدة. ونتج عن التوسع التجاري توسع في صناعة السفن، وكذلك– وهذا هو الأهم– في

المؤسسات الائتمانية والتجارية وفوق كل هذا وذاك ظهرت مجموعة من الأفراد تخصصت في التجارة وتميز هؤلاء الأفراد بحذفهم في تقدير احتمالات الكسب والخسارة، وباتساع أفقهم، وضربوا المثل بسلوكهم هذا لبني جلدتهم في شتى المرافق.

وكانت الدنيا الجديدة والتجارة التي نمت معها بمثابة فتح كبير متعدد الجوانب للمجتمع الأوروبي، ونحن نعني بتعدد الجوانب أنه يختلف عن الميادين الأخرى التي تأخذ شكلا رأسيا أي تعمل في اتجاه واحد كما هو الحال بالنسبة للآلة البخارية أو آلات الغزل.

ومما عزز هذا الفتح المتعدد الجوانب وضاعف آثاره وحدد الشكل الخاص الذي أخذه، أنه حدث بين مجموعة من الدول التي كانت دائبة التنافس فيما بينها، وتحول الصراع الذي كان قائماً بين العائلات المالكة على امتلاك القدر المحدود من العقارات الموجودة في أوروبا. إلى صراع حول أيهما أحق بالسيطرة على تدفقات التجارة وعلى أيهما أولى بأن يحصل منها على نصيب الأسد من الشبائك ومن المخازن البحرية وما شابه ذلك.

غير أن اهتمام الحكومات بالتجارة قد فاق– كما بين (شارلزولسن) الاهتمام البدائي بالسيطرة العسكرية أو حتى السياسية على المسرح الدولي. فالسعي نحو ميزان تجاري موات والمحافظة عليه كان كما ذكر (ولسن):

"في كثير من الدول أمر يقض مضاجع رجال الدولة. وكان تحقيق فائض في الميزان التجاري هدفاً أساسياً للسياسة وقد يبدو في هذا بعض التناقض غير أن تفسيره يكمن في وثوق العلاقة بين الحكومات وبين الهيئات القوية ذات المصالح المالية للحكومات ذاتها وأكثر من هذا فإن توقف التجارة كان من المحتمل أن يؤدي إلى البطالة وأن يسئ إلى النظام العام في مناطق معينة وربما هدد الأمن القومي. ففي انجلترا كانت مصانع لانكشير يتزايد اعتمادها على القطن من جامايكا. وبينما كانت الأصباغ الآنية من الهند الغربية ضرورية لصناعات المنسوجات القائمة في بوركشير وفي مناطق الغرب وكان الحرير الخام المستورد من سميرنا وليجهورن ضروريا للمشتغلين بغزل الحرير في المناطق الوسطى في انجلترا وللمشتغلين بالنسج في سبيتا لفيلدز[١٠].

وهكذا يمضي (ولسن) في بيان قائمة الترابطات القوية التي تغلغلت في كل واحد من المجتمعات المختلفة.

وعلى هذا فبغض النظر عن موضوع السلطة، نجد أن هذا الفتح المتعدد الجوانب كان له أثره في اتساع الأسواق بالمعنى الذي ذهب إليه (آدم سميث) فأدى إلى ظهور أنواع جديدة من التخصص والترابط بما

---

(١٠) انظر صفحة ٤٥ من الجزء السابع من

The New Cambridge Modern History

Ashton: An Economic History of England.

في ذلك تزايد اعتماد الدول على بعضها البعض في ميدان الصناعة.

والعامل العام الثاني الذي أثر على أوروبا الغربية كلها هو انتشار روح العلم والبحث المنتج ابتداء من (جاليليو) و(ليوناردو) حتى (نيوتن) و(بيكون)، وظهور ذلك السيل الدافق من الرجال الذين تملكتهم ما أسماه (أشتون) بحق "النزعة إلى الاختراع[١١] أولئك الرجال الذين جاهدوا بعزم في سبيل التخلص من الاختناقات التي تعرض لها صنع الوقود والحديد وصناعة الغزل ومن ضعف كفاية الآلات البخارية وما إلى ذلك.

مثل هذه القاعدة الأساسية من المنافسات التجارية والابتكارات المرسومة– وما تلاها من تحسينات– مصحوبة بازدياد في قوة الحكومات نتيجة لعدة عوامل أحدها هو اشتداد المنافسة العالمية، كل هذا أعد الإطار الذي ظهرت فيه عمليات تهيؤ دول غرب أوروبا في حملتها للانطلاق:

ولكن لماذا كانت بريطانيا هي البادئة بالانطلاق، ولم تكن فرنسا مثلا، أو لم تكن هي هولندا التي كانت أكثر الدول تقدما في تحقيق شروط التهيؤ للانطلاق خلال القرن السابع عشر. هي التي قادت الآخرين في هذا الميدان؟

---

(١١) انظر صفحة ١٠٤ من

The Eighteenth Century.

هنا أيضاً نجد قائمة من الأسباب المعروفة فقد انشغل الهولنديون بشئون المال والتجارة دون أن يصحب ذلك قاعدة صناعية، ربما لأن المواد الخام كانت تعوزهم في الداخل أو ربما لأن فئات المشتغلين بالتجارة والمال كانت أكبر وأقوى من المشتغلين بالصناعة. وعلى ذلك فعندما ألقت بريطانيا بكامل قوتيهما في ميدان المنافسة التجارية خلال القرن الثامن عشر لم تجد هولندا الموارد الاقتصادية أو الموارد البحرية أو العسكرية التي تكفل لها الاحتفاظ بالقيادة التجارية أو تمكنها من خلق انطلاق صناعي.

ولكن ماذا عن فرنسا؟ لقد قسا الفرنسيون على فئة المعترضة أو البروتستانت عندهم، وكان يشوب نظمهم السياسية والاجتماعية الكثير من الجمود ولم يكن المجتمع مقسما إلى طبقات فقط بل لقد تفرق شيعا وأحزابا ولذلك نجد أن التحليل الشائع عن الأوضاع في فرنسا خلال القرن الثامن عشر يسير إلى أن قادة المفكرين والروحيين قد انشغلوا بالثورة السياسية والاجتماعية والدينية بدلا من الثورة الاقتصادية. وفضلا عن ذلك فإن الفرنسيين تورطوا في حروب برية كبيرة في أوروبا وتهاونوا في أمر الأسطول والقوة البحرية في حقبة من التاريخ كان للأساطيل فيها شأن كبير.

وعلى هذا استطاعت بريطانيا بما لها من موارد صناعية أساسية تفوق ما لدى هولندا بما فيها من الفئات المعترضة بما لديها من سفن

يفوق عددها عدد ما لدى فرنسا، ثم باجتيازها الثورة السياسية والاجتماعية والدينية في وقت مبكر منذ سنة ١٦٠٨، استطاعت بريطانيا وحدها نتيجة كل هذا أن تكون في موقف يمكنها من أن تجمع بين صناعة المنسوجات القطنية وفنون الإنتاج القائم على الفحم والحديد والآلات البخارية وبين مستوى مرموق من التجارة الخارجية بقدر ساعدها على الانطلاق.

وقد يكون من المناسب أن نتساءل: لماذا لم تقم الولايات المتحدة بهذا الدور؟ الواقع أن الولايات المتحدة كان لديها سوقها المحلي الكافي وكانت أرحب صدراً بطائفة المعترضة حتى عن بريطانيا وهنا يقول بعض الكتاب بحق إن الأغراء المتولد عن وفرة الأراضي الخصبة وازدهار التجارة القائمة على الموارد الطبيعية الغنية الميسرة كان من الشدة بحيث لم يدع مجالا كبيراً لاتجاه قدر كاف من الطاقات والمواهب والموارد إلى الصناعة خلال القرن الثامن عشر ومن المحتمل أيضاً أن تكون السياسية التجارية التي فرضتها بريطانيا على المستعمرات الأمريكية قد عاقت تحقق شروط التهيؤ بعض الشيء، ونستطيع أن نضيف أيضاً أن العقول المفكرة والنفوس المتحمسة اتجهت في المستعمرات الأمريكية– كما هو الحال في كثير من المستعمرات الأخرى– إلى المشاكل السياسية واستمر هذا الاتجاه حتى تحقق الاستقلال وتدعم أي منذ حوالي منتصف القرن الثامن عشر. لذلك لا

يبدأ المجتمع الأمريكي في تركيز جهود الأكفاء من بنيه في عملية التقدم بالاقتصاد القومي إلا بعد أن انقضى الجيل من الرجال الذي خلق الاستقلال وأرسى قواعد الدستور.

وليس في هذا كله أي جديد، فهو يتفق مع الآراء الشائعة بين المؤرخين.

غير أن لنا أن نضيف سؤالا آخر: ما الذي جعل بريطانيا في القرن الثامن عشر أكثر تسامحا من فرنسا مع فئة المعترضة؟ وما الذي جعلها تخرج من القرن السابع عشر بمثل هذا الهيكل الاجتماعي المرن الذي اكتسب نزعة قومية خفضت من حدة التعصبات السياسية والاجتماعية تلك التي عقدت الأمور في فرنسا، وبذلك كان في وسع المبتكرين الذين قاموا بالثورة الصناعية في بريطانيا أن يؤدوا رسالتهم؟.

إذا نحن حاولنا الإجابة عن هذه الأسئلة وجدنا أن بريطانيا تقع إلى حد كبير ضمن الحالة العامة ونعني بها تلك الحالة التي يكون فيها المجتمع الذي يسعى إلى النهوض بشئونه متأثراً برد فعل قومي ضد تدخل هيئات أجنبية قوية أو ضد التهديد بحدوث مثل هذا التدخل. والتجارب التي مرت بها بريطانيا عندما حررت نفسها من كنيسة روما ثم من السيطرة الأسبانية التي كانت تساندها من القرن السادس عشر ثم انتشار الروح القومية فيها خلال العصر الإليزابيثي، والاتحاد الداخلي الذي تم تحقيقه خلال القرن السابع عشر بعدد غير قليل من الضحايا والذي

بلغ أوجه سنة ١٦٨٨ مع ما صحب ذلك من جهود بذلت لتخليص بريطانيا من العلاقة شبه الاستعمارية التي كانت تربطها بهولندا، ثم المعارك التي نشبت في القرن الثامن عشر مع الفرنسيين في وقت كان هؤلاء فيه أكثر عدداً.. كل هذا لا يختلف عما نعلمه جميعاً عن طبيعة الحركة القومية التي تناهض الأجنبي وتخلق إطارا يصبح فيه التحضر، بالمعنى الذي اتخذه بعد سنة ١٦٨٨ أمراً يلقي القبول وهدما يستحق التشجيع.

وعلى ذلك فمن الممكن القول بأن القومية البريطانية التي تغلبت على التحزبات القائمة التي تولدت عن كثرة الاعتداءات وأعمال التحدي التي وجهت إلى جزيرة صغيرة من قبل القارة الأم، هذه القومية كان لها أثر جوهري في خلق وضع اجتماعي على قدر كبير من المرونة داخل بريطانيا مما سارع بعملية بناء الشروط اللازمة للانطلاق، وبهذا المعنى يمكننا اعتبار هذا الانطلاق الأول في التاريخ ضمن الحالة العامة برغم ما له من خواص مميزة.

الفصل الثالث

الانطلاق تحقيق النمو المطرد

ننتقل الآن إلى تحليل الفترة الحاسمة من تاريخ المجتمع التي يصبح فيها النمو هو طابعه الأساسي ونبحث كيفية حدوث تطور ملموس في عملية التغير التي ميزت فترة التهيؤ للانطلاق عندما قامت القوى العصرية تناهض العادات والمنظمات والقيم والمصالح التي سادت المجتمع التقليدي، فإذا بالنمو المطرد الذي يتبع قانون الفائدة المركبة يصبح صفة موطدة من صفات بنيان المجتمع.

وكما ذكرنا في الفصل الثاني فإن عملية الانطلاق قد حدثت تاريخياً في نوعين مختلفين من المجتمعات، ونتج عن ذلك اختلاف في عملية إرساء قواعد التهيؤ للانطلاق بين مجتمع وآخر. ففي الحالة الأولى وهي الأكثر شيوعاً كان تحقيق شروط التهيؤ يتطلب إحداث تغيرات جوهرية في البنيان الاجتماعي والسياسي بل حتى في القيم الاجتماعية السائدة. أما في الحالة الثانية فلم يكن العائق لعملية الانطلاق هو العقبات السياسية أو الاجتماعية أو الثقافية وإنما تيسير الوصول إلى مستوى من الرفاهية مرتفع (بل متزايد) عن طريق استغلال الأراضي والموارد الطبيعية. في هذه الحالة نجد الانطلاق يتم بواسطة حركة اقتصادية بحتة كما كان الحال في شمال الولايات المتحدة واستراليا وربما السويد أيضاً. وقد رأينا أن التاريخ يمدنا بأمثلة لدول تبعث

إحدى الحالتين العامة أو الخاصة والأخرى كانت مزيجاً من الاثنين.

ومن الممكن تحديد بدء عملية الانطلاق بحدوث دافع قوي معين قد يأخذ هذا الدافع شكل ثورة سياسية تؤثر مباشرة في ميزان القوى الاجتماعية والقيم السائدة وفي طبيعة النظم الاقتصادية وفي توزيع الدخل وفي نمط الاستثمار وفي مدى الأخذ بالطرق الإنتاجية الحديثة، هذا هو ما حدث مثلا عندما نشبت الثورة سنة ١٨٤٨ في ألمانيا وعندما ظهرت قوانين (ميجي) الإصلاحية في اليابان سنة ١٨٦٨ وهذا هو ما حدث مؤخراً في الهند عندما نالت استقلالها، ثم في الصين الشيوعية عندما أحرزت انتصارها. مثل هذا الدافع قد يأخذ أيضاً شكل تجديد في فنون الإنتاج أو (طرق المواصلات) يؤدي إلى إحداث سلسلة من عمليات التوسع الثانوية في القطاعات الحديثة ويحقق وفورات خارجية كبيرة يستغلها المجتمع. كذلك قد يحدث هذا الدافع في شكل تحسن في الظروف الخارجية كما حدث بالنسبة لصناعة الأخشاب السويدية في العقد السابع من القرن الماضي عندما فتحت أمامها الأسواق البريطانية والفرنسية، أو في شكل ارتفاع كبير مفاجئ في أسعار الصادرات أو في الواردات الرأسمالية الجديدة أو في الاثنين معاً كما حدث في الولايات المتحدة منذ العقد الخامس من أواخر القرن الماضي، وفي كندا وروسيا في منتصف العقد الأخير من نفس القرن. على أنه من الممكن أن يأخذ الدافع شكل تدهور في الموقف الخارجي يهدد اقتصاد الدولة مثل

تدهور شروط التبادل (أو انقطاع التجارة الخارجية خلال الحرب) بشكل يستوجب سرعة استبدال الواردات بالمصنوعات المحلية، كما كان الحال بالنسبة للأرجنتين واستراليا فيما بين سنتي ١٩٣٠، ١٩٤٥.

غير أن الأمر الذي يعنينا هنا ليس هو الشكل الذي يأخذه الدافع، بل إن ما بلغه المجتمع من تقدم في بنيانه وفي اقتصاده من قبل، يمكنه من الاستجابة بشكل قوي مطرد لهذا الدافع. ولن ينجم عن هذا حدوث تغير وحيد في دول الإنتاج وحجم الاستثمار بل زيادة في قابلية المجتمع لاستيعاب قدر متزايد من التجديدات الفنية في الإنتاج بصورة مستمرة ولتحقيق معدل متزايد للاستثمار.

ولاشك أن استخدام التحليل الداخلي الإجمالي يخفي الكثير من معالم العملية التي تحدث حينذاك. غير أنه قد يكون من المفيد أن نشير إلى أن من بين شروط الانطلاق– وهذا الشرط لازم ولكنه غير كاف– أن ترتفع النسبة من الدخل القومي (أو الناتج الصافي) المخصصة لأغراض الاستثمار، من حوالي ٥% إلى ما يفوق ١٠% وبذلك تتجاوز بشكل قاطع أي ضغط محتمل من جانب السكان (حيث إنه في فترة حدوث الانطلاق تكون نسبة رأس المال إلى الإنتاج منخفضة). وتؤدي إلى ارتفاع ملموس في الدخل الحقيقي للفرد. ولكن سواء كان هذا يستتبع زيادة في متوسط استهلاك الفرد أم لا فإن هذا أمر يتوقف على نمط توزيع الدخل وضغط السكان كما يتوقف على إنتاجية الاستثمار وطبيعتها.

ويمكن تحديد تواريخ ولو تقريبية للفترات التي تم فيها الانطلاق

بالنسبة إلى عدد من الدول التي مرت بمرحلة الانطلاق.

تعريف الانطلاق وتمييزه عن باقي المراحل:

إن الانطلاق هو بمثابة التحول الجوهري في سلسلة تاريخ مجتمع معين، ولذلك فإن من المهم أن ندرس طبيعة تعريفنا له والكيفية التي يتم بها بصورة أدق.

وينطوي التعريف الدقيق لمرحلة الانطلاق على عدة نقط ما يزيد عن ١٠% من الدخل القومي (أو الناتج القومي الصافي).

١- ارتفاع الاستثمار المنتج من حوالي ٥% أو أقل إلى ما نقارنه بالتعريفين الآخرين اللذين يمكن استخدامهما للاختيار. ومن الممكن أن نبدأ بتعريف مقبول للانطلاق ثم بالثلاثة الآنية المتصلة بعضها ببعض.

٢- نهوض قطاع صناعي كبير أو أكثر ونموه بمعدل كبير.

٣- وجود أو سرعة ظهور هيكل سياسي أو اجتماعي وتنظيمي يحسن استغلال الدفعات التي تساعد على تقدم القطاع الحديث، والاستفادة من الوفورات الاقتصادية الخارجية، وتغذية النمو بصورة متصلة.

وينطوي الشرط الثالث على توفر مقدرة كبيرة على تعبئة رأس المال من الموارد المحلية فقد حدثت بعض حالات الانطلاق بدون واردات رأسمالية تذكر كما هو الحال بالنسبة لبريطانيا واليابان. بينما تميزت بعض حالات الانطلاق بضخامة الواردات الرأسمالية كما حدث في الولايات المتحدة وروسيا وكندا. غير أن بعض الدول ظلت تستورد

مقادير ضخمة من رأس المال الأجنبي لمدد طويلة وساهمت هذه الأموال بلا شك في خلق الظروف اللازمة للانطلاق دون أن تتمكن من تحقيقه فعلا، ومن الأمثلة على ذلك الأرجنتين قبل سنة ١٩١٤ وفنزويلا حتى عهد قريب والكونغو البلجيكي حالياً.

وعلى ذلك فأيا كان الدور الذي تلعبه الواردات الرأسمالية فإن شروط الانطلاق تتطلب وجود هيكل يتيح لها فيما بعد تحقيق معدل حدي مرتفع للادخار.

هذا التعريف قصد منه تمييز المرحلة الأولى التي يبدأ فيها التصنيع عن المرحلة الثانية التي يصبح فيها التصنيع أكثر شيوعاً وأضخم قدراً. فلاشك أن التصنيع قد بدأ يتدعم في بريطانيا فيما بين سنتي ١٩١٥، ١٨٥٠، ولو أننا اعتبرنا أن العامل المميز للانطلاق هو حدوث ارتفاع كبير في معدل النمو الصناعي عموماً أو أنه تلك الفترة التي تنضج فيها الصناعات الكبيرة لكان من اللازم أن تعين تواريخ الانطلاق عند فترات متأخرة عن تلك التي ذكرناها. فنجعلها هي الفترات ١٨١٩– ١٨٤٨ لبريطانيا ١٨٦٨– ١٨٩٣ للولايات المتحدة، ١٨٩٠– ١٩٢٠ للسويد، ١٩٠٠– ١٩٢٠ لليابان، ١٩٢٨– ١٩٤٠ لروسيا. واختيارنا للتوقيت السابق قد بنى على أساس الاعتقاد بأن التحول القاطع (وما يصحبه من تغير جوهري في معدل الاستثمار) إنما يتم في المرحلة الأولى من مراحل التصنيع، وبعد ذلك يمكن إرجاع النضوج الصناعي إلى

الدعائم التي أرسيت قواعدها خلال المرحلة الأولى.

هذا التعريف يراد به أيضاً استبعاد التقدم الاقتصادي الملموس الذي يمكن أن يحدث في اقتصاد ما، قبل أن تتدعم فعلا عملية النمو المطرد، من مرحلة الانطلاق.

لنأخذ مثلا التوسع الاقتصادي البريطاني بين عامي ١٧٥٠، ١٧٨٣ والتوسع الاقتصادي الروسي بين عامي ١٨٦١، ١٨٩٠ والتوسع الاقتصادي الكندي في الفترة ١٨٦٧– ١٨٩٥. مثل هذه الفترات التي قلما يخلو منها أي مجتمع نام، تميزت بتطورات على قدر كبير من الأهمية، ففيها أنشئت شبكات النقل ونهضت بالتالي التجارة الداخلية والخارجية. وبدأت خلالها ثورة في الإنتاجية، وظهرت مؤسسات جديدة تعمل على تعبئة المدخرات كما بدأت طبقة من التجار بل ومن المنتجين الصناعيين في الظهور، وبدأت المشروعات الصناعية تظهر بحجم صغير (أو في بعض القطاعات) ومع أهمية هذه الفترات السابقة على الانطلاق بالنسبة إلى التطورات التي تأخذ مجراها فيما بعد، فإن حجمها وقوة الدفع التي تولدت عنها لم تكن بالقدر الكافي لتحويل الاقتصاد تحويلا جوهرياً أو لإحداث نمو يفوق نمو السكان بما يحقق زيادة في متوسط إنتاج الفرد.

فنحن نحاول هنا– بالرغم من شعورنا بما في المحاولة من مجافاة كبيرة لبعض وقائع التاريخ الاقتصادي– عزل فترة وصل فيها نطاق النشاط الاقتصادي إلى مستوى حرج، وأدى إلى إحداث تغيرات

استتبعت تحولا شاملا وتقدما في الهيكل الاقتصادي والاجتماعي، مسترشدين في ذلك بطبيعة هذه التغيرات لا مجرد درجتها.

بعض الأمثلة لمعدلات الاستثمار خلال الانطلاق:

إن الدعوى الخاصة بوجود ما يدعى بالانطلاق تتوقف إلى حد ما على المشاهدات الإحصائية الخاصة بحجم الاستثمار وإنتاجيته بالنسبة إلى نمو السكان. وهنا تصادفنا صعوبة عملية هامة إذ أن البيانات الخاصة بالاستثمار لا تتوفر حتى وقتنا هذا عن جميع المراحل الأولى للتاريخ الاقتصادي. وسوف نحاول الآن أن نثبت صحة القول بأن نحول معدل الاستثمار المنتج من ٥% من الناتج القومي الصافي إلى ١٠% هو في صميم عملية الانطلاق.

الإثبات النظري

إذا اعتبرنا أن النسبة الحدية لرأس المال إلى الإنتاج خلال المراحل الأولى للتقدم الاقتصادي في اقتصاد معين هي ١:٣,٥، وإذا فرضنا- كما هو جائز- أن معدل نمو السكان يتراوح بين ١، ١,٥% سنوياً، فمن الواضح أنه لابد للمحافظة على نصيب الفرد من الناتج القومي الصافي من أن يتراوح معدل الاستثمار باستمرار بين ٣,٥، ٥,٢٥% بينما تتطلب زيادة نصيب الفرد من الناتج القومي الصافي بمعدل ٢% سنوياً في مثل هذه الظروف إلى أن يصل معدل الاستثمار إلى ما يتراوح بين ٢٠,٥، ١٢,٥%. إذن بحكم التعريف وعلى أساس الفروض السابقة يتطلب التحول من حالة الركود في نصيب الفرد من الناتج القومي الصافي إلى ارتفاع ملموس مطرد- في ضوء المعدلات

المألوفة لنمو السكان– أن تنتقل النسبة التي تحتجز من الناتج القومي لأغراض الاستثمار المنتج من حوالي ٥% إلى حوالي ١٠%.

حالة السويد

في ملحق نشره (كورنتس) عن الاختلافات الدولية في تكوين رأس المال قدر هذا الكاتب تكوين رأس المال الإجمالي والصافي بالنسبة إلى الناتج القومي الإجمالي والصافي لعدد كبير من الدول التي تيسرت عنها بيانات إحصائية مقبولة.

وفيما عدا السويد نجد أن هذه البيانات لا تغطي الكثير من فترات الانطلاق[١٢]. وتبدأ بيانات السويد من العقد السابع للقرن الماضي وقد رأينا أن انطلاق هذه الدولة قد بدأ منذ أواخر هذا العقد.

---

(١٢) البيانات عن الدانيمارك تقف عند الحد. فهي تبدأ بالعقد ١٨٧٠– ١٨٧٩ الذي يمكن اعتباره أول عقد في الانطلاق وهي تعطي معدلات إجمالية وصافية لتكوين رأس المال المحلي تزويد عن ١٠% فإذا رجعنا إلى الصورة التي أعطاها (جيلد بيركي) عن الاقتصاد الدانيماركي في المحاضرة التي ألقاها في مؤتمر سنة ١٩٥٣ للجمعية الدولية لدراسة الدخل والثروة بعنوان "تغييرات أولية عن الناتج القومي لدانيماركي في الفترة ١٨٧٠– ١٩٥٠" (صفحة ٣٢– ٣٤) وجدنا بعد شيء من البحث أن الفترة ١٨٣٠– ١٨٧٠ شهدت فترة نشاط للتهيؤ للانطلاق وأن الانطلاق حدث في الفترة ١٨٧٠– ١٩٠٠" يؤيد هذا بعض بيانات متفرقة عن الثروة يظهر منها حدوث طفرة كبيرة في التكوين الرأسمالي بين ١٨٦٤، ١٨٨٤. وهذه البيانات هي كالآتي (بألف مليون جنيه كرونر):

١٨٦٤	١٨٨٤	١٨٩٩	١٩٠٩	١٩٢٧	١٩٣٩	١٩٥٠
٣,٥	٦,٥	٧,٢	١٠,٠	٢٤,٠	٢٨,٨	٥٤,٥

على أننا يجب أن نتذكر أن الغرض الذي نقدمه مازال يفتقر إلى شواهد إحصائية كافية.

بيانات كوزنتس عن السويد[١٣]

العقد	نسبة تكوين رأس المال المحلي الإجمالي إلى الناتج القومي الإجمالي	نسبة تكوين رأس المال المحلي الصافي إلى الناتج القومي الصافي	نسبة استهلاك رأس المال إلى تكوين رأس المال المحلي الإجمالي
	%	%	%
١٨٦١ –١٨٧٠	٥,٨	٣,٥	(٤٢)
١٨٧١ –١٨٨٠	٨,٨	٥,٣	(٤٢)
١٨٨١ –١٨٩٠	١٠,٨	٦,٦	(٤٢)
١٨٩١ –١٩٠٠	١٣,٧	٨,١	٤٣,٩
١٩٠١ –١٩١٠	١٨,٠	١١,٦	٤٠,٠
١٩١١ –١٩٢٠	٢٠,٢	١٣,٥	٣٨,٣
١٩٢١ –١٩٣٠	١٩,٠	١١,٤	٤٥,٢

(١٣) ذكر (كوزنيتس) أن بيانات التكوين الرأسمالي لا تشمل التغير في المخزون. ولعدم وجود بيانات عن استهلاك رأس المال عن الثلاث فترات الأولى افتراض أنه يبلغ ٤٢% من تكوين رأس المال المحلي الإجمالي.

حالة كندا

يتضح من البيانات التي جمعها (فايرستون) عن كندا[١٤] أنه قد حدث تحول مماثل في تكوين رأس المال الصافي خلال الانطلاق (أي في الفترة ١٨٩٦– ١٩١٤). غير أن نسبة الاستثمار الإجمالي خلال الفترة التي امتدت منذ بدأ تكوين الاتحاد إلى منتصف العقد الأخير من القرن الماضي كانت تبدو أعلى مما شوهد في فترات أخرى تمت فيها ظروف التهيؤ للانطلاق وذلك نتيجة الاستثمار في شبكة الخطوط الحديدية (التي كانت كبيرة بالنسبة لعدد سكان كندا) وبسبب الزيادة النسبية في الاستثمار الأجنبي حتى قبل فترة ازدياد الواردات الرأسمالية التي حدثت في العقد ١٩٠٥– ١٩١٤ (انظر جدول ٣)[١٥].

---

(١٤) ظهرت هذه البيانات في بحث ألقاه (فايرستون) عن "تقدم كندا الاقتصادي في الفترة ١٨٦٧– ١٩٥٢ مع الإشارة بوجه خاص إلى التغييرات في الناتج القومي والثروة القومية، وذلك أمام المؤتمر الدولي لدراسة الدخل والثروة (سنة ١٩٥٣). مع تصحيحات أجراها (فايرستون) ثم اطلع المؤلف عليها. ففي سنة ١٩٠٠ كان لدى كندا حوالي ١٨,٠٠٠ ميل من الخطوط الحديدية ولكن المنطقة التي تخدمها هذه الخطوط كانت محدودة نسبياً، وكان صافي رصيد المديونية الخارجية يزيد عن بليون دولار وبالرغم من أن هذا الرقم زاد إلى حوالي أربعة أضعاف في العشرين عاماً التالية فإن الواردات الرأسمالية ساهمت بزيادة كبيرة في الموارد الرأسمالية المحلية منذ فترة الاتحاد حتى فترة الرواج الكندي التي حدثت في ١٨٩٥– ١٩١٤.

(١٥) يشكر المؤلف مستر (ايفرت هاجن) لقيامه بجمع البيانات الواردة في هذه الفقرة فيما عدا الحالات التي أشير فيها إلى غير ذلك.

جدول (٣): الاستثمار الإجمالي الصافي في الأصول الثابتة كنسبة من الإنفاق القومي الإجمالي والصافي في كندا (في بعض السنوات).

	التكوين الرأسمالي الإجمالي إلى الناتج القومي الإجمالي	التكوين الرأسمالي الصافي إلى الناتج القومي الصافي	استهلاك رأس المال إلى الاستثمار الإجمالي
١٨٧٠	١٥,٠	٧,١	٥٦,٢
١٩٠٠	١٣,١	٤,٠	٧٢,٥
١٩٢٠	١٦,٦	١٠,٦	٤١,٣
١٩٢٩	٢٣,٠	١٢,١	٥٣,٣
١٩٥٢	١٦,٨	٦,٣	٤٩,٧

النمط الحالي بوجه عام

في السنوات التي تلت الحرب العالمية الأخيرة زاد عدد البلاد التي توفرت عنها إحصاءات الدخل (أو الناتج) القومي. ومع هذه البيانات ظهرت أيضاً تقديرات لا بأس بها للادخار والاستثمار لعدد بلاد تمر بمراحل مختلفة من مراحل النمو. ونستطيع أن نميز داخل مجموعة

البلاد التي يطلق عليها عادة اسم الدول المتخلفة أربعة أنواع[١٦].

(أ) بلاد تمر بمرحلة ما قبل الانطلاق حيث معدلات الادخار والاستثمار الظاهرية لها (بما في ذلك مقادير محدودة من الواردات الرأسمالية الصافية) تصل إلى ما دون ٥% من الناتج القومي الصافي. وبيانات هذه الدول على وجه العموم غير دقيقة. وعلينا أن نعتمد في تقاريرنا لصغر حجم التكوين الرأسمالي على بيانات جزئية مستمدة من تقديرات شخصية. من أمثلة هذه الدول: أثيوبيا وكينيا وتايلاند وكمبوديا وأفغانستان وربما اندونيسيا[١٧].

(ب) مجتمعات بسبيل الانطلاق فيها معدلات الادخار والاستثمار الظاهرية (بما في ذلك مقادير محدودة من الواردات الرأسمالية الصافية) قد

---

[١٦] نسبة تكوين رأس المال المستحقة هي نسب التكوين الرأسمالي الصافي إلى الناتج الصافي "أي إلى الناتج الإجمالي داخل الحدود الجغرافية للدولة مطروحا منه استهلاك رأس المال. ويشمل الناتج المحلي قيمة الإنتاج الذي ينتج داخل المنطقة" بغض النظر عما إذا كان الدخل المتولد عنه يبقى داخلها أو يتسرب إلى الخارج. ونظراً لأن الضرائب غير المباشرة لا تخصم منه فإنه يكون عادة أكبر من الدخل القومي. ولذلك فإن النسب تكون أصغر عما لو احتسبت منسوبة إلى الدخل القومي.

[١٧] يعطي مكتب الاستعلامات للحكومة الأمريكية بواشنجتون تقديرات عن نسب الاستثمار (الإجمالي) إلى الناتج القومي الإجمالي في تقريره رقم ٦٦٧٢ في ٢٥ أغسطس سنة ١٩٥٤ ص ٣ وفقاً لأحداث البيانات المتاحة عندئذ، لعدد من البلدان التي تنتمي لمرحلة ما قبل الانطلاق

أفغانستان ٥%	سيلان ٥%	باكستان ٦%	اندونيسيا ٥%

ارتفعت من ٥% من الناتج القومي الصافي[١٨] فمثلا المكسيك (١٩٥٠) كانت نسبة التكوين الرأسمالي الصافي (ت. ص) إلى الناتج المحلي الصافي (ن. م. ص) هي ٧,٢٠% وكانت هذه النسبة في شيلي (١٥٠) ٩,٥% وفي بناما (١٩٥٠) ٧,٥% وفي الفيلبين (١٩٥٢) ٦,٤% وفي بورتوريكو كانت نسبة ت، ص. الخاص إلى ن. م. ص (١٩٥٢) هي ٧,٦% وفي الهند (١٩٥٣) كانت نسبة ت. ص إلى ن. م. ص حوالي ٧%. وسواء نجحت عمليات الانطلاق أم لا، فهذا أمر في طيات المستقبل. ولو أن المكسيك على الأقل قد تخطت فيما يبدو هذه المرحلة التاريخية الفاصلة.

(ج) المجتمعات النامية التي وصلت فيها معدلات الادخار والاستثمار الظاهرية (بما في ذلك مقادير محدودة من الواردات الرأسمالية الصافية) إلى ١٠% أو أكثر. مثال ذلك كولومبيا (١٩٥٠) حيث كانت

---

(١٨) في المرجع السابق نجد تقديرات خاصة بدون بعضها يحاول الانطلاق والبعض الآخر قد دخل طور النمو المنتظم:

الأرجنتين ١٣%	البرازيل ١٤%	شيلي ١١%	كولومبيا ١٤%
الفليبين ٨%	فنزويلا ٢٣%		

وقد ظلت فنزويلا مدة في مفترق الطرق، فكان معدل استثمارها مرتفعا ومركزاً في قطاع تصديري حديث لم يكن نموه يستتبع اندفاعا عاما في الاقتصاد القومي. غير أنها استطاعت في السنوات القليلة الأخيرة أن تنتقل إلى مجموعة الدول التي تثبت انطلاقها.

انظر تقرير لجنة التخطيط الهندية الفصل الأول من الجزء الأول.

نسبة صافي تكوين رأس المال إلى صافي الناتج المحلي هي ١٦,٣٪.

(د) مجتمعات في مفترق الطرق وتشمل: (أولا) حالات بلغت معدلات الادخار والاستثمار (بما في ذلك مقادير كبيرة من الواردات الرأسمالية الصافية) ١٠٪ أو أكثر، ولكن لم تتحقق فيها بعد ظروف التهيؤ للنمو المطرد الداخلية. هذه المجتمعات تتميز بصناعات تصديرية كبيرة وتفتقر إلى الشرط الثالث من شروط الانطلاق (التي ذكرناها في القرن الثاني) وهي تشمل الكونغو البلجيكية التي كانت نسبة التكوين الرأسمالي الصافي إلى الناتج المحلي الصافي (١٩٥١) هي ٢١,٧ وروديسيا الجنوبية وفيها نسبة التكوين الرأسمالية الإجمالي إلى الناتج المحلي الإجمالي هي ٤٥,٥٪ في سنة ١٩٥٠ ثم ٤٥,٤ في سنة ١٩٥٢ (ثانيا) حالات تتميز بكبر الصادرات الرأسمالية مثل بورما وفيها ١٩٣٨ نسبة ت. ص. إلى ن. م. ص. هي ٧,١٪ ونسبة صافي الصادرات الرأسمالية إلى ن. م. ص. هي ١١,٥٪ ونيجيريا (١٩٥٠-١٩٥١) حيث كانت فيها هاتان النسبتان ٥,١٪، ٥,٦٪ على التوالي.

حالتا الهند والصين الشيوعية

إن أبرز مثلين معاصرين للمجتمعات التي تحاول عامدة أن تنطلق في سبيل التقدم هما الهند والصين الشيوعية، وكلاهما يستخدم وسائل التخطيط القومي. وقد وسعت عملية نمو تحت ظروف كتلك التي ذكرناها في الفقرة الأولى من القسم الحالي. وقدرت لجنة التخطيط

الهندية معدل الاستثمار بحوالي ٥% من الناتج القومي الصافي في السنة الأولى من الخطة (١٩٥٠/ ١٩٥١)[١٩]. وباستخدام نسبة حدية لرأس المال إلى الإنتاج تساوي ١:٣ قدر معدل الادخار الحدي بما يبلغ ٢٠% خلال الخطة الخمسينية الأولى ثم ٥٠% بعد ذلك حتى سنة ١٩٦٩/١٩٦٨ حيث يصل متوسط النسبة المستثمرة من الدخل في تلك السنة ٢٠% سنوياً. وكما تتوقع فإن الإطار الأول للخطة لم يحتو على تفصيلات عن القطاعات. ومع هذا فسيظل التاريخ يذكر للهند أنها أول دولة صممت عامدة على إحداث الانطلاق معتمدة في ذلك على تحديد الناتج القومي.

فإذا نظرنا إلى الإجماليات وجدنا أن الأرقام التي حددتها الخطة الهندية تتفق مع الفروض لو أن الهند تمكنت فعلا من تحقيق النظرية ومع التجارب التاريخية، كافة الاحتياجات اللازمة للانطلاق. أما تقديرات الصين الشيوعية فقد كانت أكثر طموحا فيما يتعلق بكل من الزراعة والصناعة.

وعندما حلت سنة ١٩٥٩ كانت قوة الاندفاع التي تحققت خلال السنوات الست السابقة قد فاقت في الصين الشيوعية نظيرتها في الهند. غير أنه لابد من انقضاء بعض الوقت قبل أن تتضح معالم النمو في البلدين بجلاء خاصة بالنسبة إلى التقدم الزراعي الذي لابد وأن يلعب دوراً كبيراً في كل منهما. والذي يمكن قوله هو أن خطط البلدين، فيما يتعلق بأهداف

---

(١٩) انظر تقرير لجنة التخطيط الهندية: الفصل الأول من الجزء الأول.

الاستثمار في جملته وتوزيع الإنتاج بين القطاعات، تتفقان مع الاحتياجات اللازمة للانطلاق. فضلا عن أن عزم كل منهما على التقدم– وهذا هو الأهم– من الصدق بدرجة لا تسمح بحدوث حتى ولو انتكاسة مؤقتة.

هيكل عملية الانطلاق

أيا كانت أهمية ومزايا النظرة إلى الانطلاق القائمة على الإجماليات بما في ذلك الناتج القومي ونسبة الاستثمار إلى الناتج والنسبة الإجمالية الحدية لرأس المال إلى الإنتاج– فلن نجني الكثير من المعرفة بما يحدث فعلا خلال هذه العملية وبالحلقات السببية التي تحدد شكلها، كما أن نسبة الاستثمار بمفردها لن تكون دليلا حاسما عليها.

ووفقاً لتعريفنا للانطلاق لابد لنا من ألا نكتفي بدراسة الكيفية التي ظهرت بها القطاعات الصناعية السريعة النمو والتي أطلقت بها هذه القطاعات العنان للدفعات الأولية والثانوية للنمو في الاقتصاد كله.

وربما كان أهم ما يمكن قوله عن سلوك هذه المتغيرات في حالات الانطلاق التي حدثت في الماضي هو أنها قد أخذت أشكالا مختلفة ومتعددة. فليس هناك نمط واحد تبعثه هذه الحالات جميعاً. فمن الممكن أن يرتفع معدل الاستثمار وتزداد إنتاجيته وأن تشيع هذه الزيادات في صورة عملية نمو عام حين تغذي نفسها بنفسها عن طريق وسائل اقتصادية وفنية وفي ظل نظم اجتماعية وسياسية وثقافية مختلفة تحددها دوافع إنسانية عديدة.

وسوف نحاول في الفقرات التالية أن نبين بإيجاز وعلى سبيل المثال لا الحصر بعض أوجه الشبه والاختلاف في المتغيرات التي حدد تغيراتها هيكل عملية النمو.

مصادر عرض الموارد المائية

على وجه العموم يستمد عرض الموارد المالية اللازمة لتمويل عملية الانطلاق من مصدرين مختلفين: الأول هو حدوث انتقال في استحقاقات التدفقات الدخلية بما في ذلك التغيرات في توزيع الدخل والواردات الرأسمالية. والثاني هو إعادة استغلال الأرباح في بعض قطاعات تتميز بالتوسع الكبير السريع.

ولا شك أن القول بأن التقدم الاقتصادي يمكن أن يحدث نتيجة لانتقال الدخول من أيدي أولئك الذين ينفقون (أو يكتنزون[٢٠] أو يقرضون) أموالهم بشكل غير منتج، إلى أولئك الذين ينفقون (أو يقرضون) أموالهم بشكل أكثر إنتاجية، إنما هو قول معروف منذ القدم ويعتبر من المبادئ الأساسية في علم الاقتصاد. فهو مثلا من القواعد

---

(٢٠) من الممكن أن يساعد الاكتناز على تحقيق النمو عن طريق إحداثه انكماشاً في الاستهلاك وإطلاقه بعض الموارد لأغراض الاستثمار لو أن الأشخاص غير المكتنزين استطاعوا الحصول على هذه الموارد وتوفرت لديهم العزيمة على التوسع في الاستثمار المنتج. وليس من الضروري حدوث تحول مباشر للدخل.

الرئيسية التي قام عليها كتاب "ثروة الأمم"[٢١].

والشواهد التاريخية تشير إلى تعداد الأشكال التي تم بها تغير توزيع الدخل بشكل يستتبع حدوث تقدم اقتصادي، ففي عهد (ميجي) في اليابان وفي روسيا القيصرية. أدى استبدال السندات الحكومية مقابل الاستحقاقات الريفية التي كانت لملاك الأراضي إلى إعادة توزيع الدخل بالشكل الذي تأذى به (آدم سميث) لصالح العالمين بشئون القطاع الحديث. وفي كلتا الحالتين تدهورت القيمة الحقيقية للسندات الحكومية التي استبدلت بها الأراضي وبذلك وجد الملاك أنفسهم في النهاية في موقف أسوأ مما قدروا في البداية. وأدى إصلاح الأراضي بجانب أثر المصادرة ذاتها إلى أثرين آخرين مواتيين: الأول هو أن الحكومات قامت بنفسها باستخدام تيارات المدفوعات التي كان يؤديها المزارعون والتي سحبت من أيدي الملاك، في أنشطة شجعت التقدم الاقتصادي والثاني هو أن عدداً من الملاك السابقين الذين تميزوا بروح الإقدام قاموا مباشرة بالاستثمار في التجارة والصناعة. وتجرى الآن في الهند والصين المعاصرتين عمليات تحويل للدخول عن هذا الطريق بدرجات متفاوتة. فالهند تعتمد إلى حد ما على عمليات تحويل الدخول

(٢١) انظر ملاحظات آدم سميث عن "انحراف" الثروة بسبب "السنة"– أي الإنفاق الاستهلاكي غير المنتج– وعن فضائل "التقتير" الذي يؤدي لتحول الدخل إلى أولئك الذين يزيدون "الموارد المالية المعدة للإنفاق على الأيدي المنتجة"– (ثروة الأمم: صفحة ٢٥٩– ٢٦٠).

التي ينفقها كبار الملاك في غير الأغراض الإنتاجية، ولو أن هذا المورد ليس بذي بال في برامجها. أما الصين الشيوعية فقد عملت باستمرار على تحويل جميع مصادر رأس المال غير الحكومية إلى أيدي الدولة والتجأت في ذلك إلى فرض ضرائب على رأس المال بشكل سافر أو شبه سافر وهي تستمد الجانب الأكبر من مواردها الرأسمالية ممن بقى من صغار الزراع أو متوسطي الحال.

وبجانب إجراءات المصادرة والضرائب التي يمكن أن تكون ذات فائدة إذا ما كانت الدولة تقوم بالإنفاق بشكل أكثر إنتاجية عن الأفراد الذين فرضت عليهم الضرائب، نجد أن التضخم يلعب دوراً هاما في كثير من عمليات الانطلاق. ففي بريطانيا في أواخر القرن الثامن عشر، وفي الولايات المتحدة خلال العقد السادس من القرن الماضي وفي اليابان في العقد الثامن من نفس القرن، ساعد التضخم السعري مساعدة لا تنكر على تكوين رأس المال، بتحويله الموارد المالية من الاستهلاك إلى الأرباح.

ولا شك أن تحويل التدفقات الداخلية إلى أيد أكثر إنتاجية لم يحظ من الوجهة التاريخية بمساندة الإجراءات المالية الحكومية له فقط وإنما عضدته أيضاً البنوك وأسواق رأس المال فقد تميزت فترات الانطلاق بدون استثناء تقريباً. بتوسيع كبير من المؤسسات المصرفية التي تزايد نشاطها في تمويل رأس المال العامل. كما أن أسواق رأس المال المركزية المنظمة

توسعت في غالبية الأحوال في ميدان التمويل طويل الأجل.

ورغم أن هذه الوظائف المعروفة التي قامت بها الحكومات والمؤسسات الخاصة كانت هامة بالنسبة لعمليات الانطلاق، فإننا إذا ما أنعمنا النظر اتضح لنا أن من الشروط اللازمة للانطلاق وجود قطاع تام أكثر يساهم منظموه (سواء كانوا من رجال الحكومة أو من الأفراد) بإعادة استغلال نسبة كبيرة من أرباحهم في إنشاء طاقات جديدة. وبعبارة أخرى فمن المرجح أن الطلب على الموارد المالية لأعرضها هو العامل الحاسم في تقرير الانطلاق بعكس الحال خلال فترة التهيؤ للانطلاق، أو فترة موالاة النمو المطرد بعد أن تبدأ حلقاته، وقد يكون من العسير الفصل بين هذه الظواهر عملياً خاصة عندما تلعب الدولة دورا مزدوجا بتعبئتها الموارد وتعهدها في نفس الوقت للأنشطة الإنتاجية. ومع كل فهناك فترات في التاريخ الاقتصادي لم يؤد فيها حدوث تحسينات كبيرة في جهاز عرض رأس المال بمفردها إلى البدء بعملية الانطلاق ولكنه ظهر في فترة التهيؤ لها مثال ذلك التطورات التي مر بها الجهاز المصرفي البريطاني خلال ما يقرب من قرن كامل قبل بدء الانطلاق سنة ١٧٨٣. وكذلك التطورات المصرفية الروسية قبل سنة ١٨٩٠.

وقد حدث نوع هام من أنواع إعادة الاستغلال عن طريق التجارة الخارجية. فقد خلقت المجتمعات النامية من مواردها الطبيعية صناعات تصدير رئيسية واستخدم التوسع السريع في الصادرات لتمويل الواردات

من المعدات الرأسمالية ولتسديد القروض الأجنبية التي نشأت خلال الانطلاق، وقامت الغلال في الولايات المتحدة وروسيا وكندا بهذه المهمة بينما قامت بها الأخشاب ولب الشجر في السويد، والحرير في اليابان الخ وفي الوقت الحالي نجد أن الذي يلعب هذا الدور الرئيسي في الصين هو صادراتها إلى الكتلة الشيوعية وهي صادرات يتحمل فيها قطاع الزراعة نفقات إدارية وبشرية باهظة. ولا يفوتنا أن نذكر أن تقدم مثل هذه القطاعات التصديرية لم يضمن في ذاته تزايداً في معدل تكوين رأس المال فهناك أمثلة معروفة استخدمت فيها حصيلة النقد الأجنبي المتزايدة في تمويل المكتنزات (كما في حالة الواردات الهندية الشهرية من السبائك) أو في أغراض الاستهلاك غير المنتج.

ومما يساعد أيضاً على زيادة معدل إعادة استغلال الأرباح في الاستثمار المنتج، حدوث توسع في الطلب الفعال على السلع الاستهلاكية المصنوعة محليا بشكل يؤدي إلى تزايد الجزء من التدفقات الدخلية الذي يصل إلى أيدي منتجين أكفاء في ظروف تحملهم على التوسع في الطاقات الإنتاجية التي يساهمون فيها، وتدعوهم إلى زيادة طلبهم على المواد الخام والمنتجات نصف المصنوعة أو اللازمة للصناعة.

هناك عنصر في جانب عرض الموارد المالية وهو الواردات الرأسمالية فقد لعب رأس المال الأجنبي دوراً رئيسياً في مرحلة الانطلاق في كثير من الاقتصاديات مثل الولايات المتحدة وروسيا وكندا. غير أن

هذا لا يعتبر شرطا لازما كما يتضح من حالة بريطانيا واليابان. وقد كان رأس المال الأجنبي عظيم النفع في الحالات التي حدث فيها توسع في السكك الحديدية أو غير ذلك من الأصول الرأسمالية الكبيرة التي يحتاج إنشاؤها لوقت طويل، خلال فترة الانطلاق أو في أواخر مرحلة التهيؤ له. وبالرغم من الدور الاستراتيجي الهام الذي يقوم به الاستثمار الموجه إلى الصناعة بالنسبة لعملية النمو، فإن نسبته إلى إجمالي الاستثمار تكون عادة صغيرة نسبيا عن تلك اللازمة للمرافق العامة والنقل وبناء المساكن المخصصة لسكنى العدد المتزايد من السكان في المناطق الحضرية؛ ومن الممكن أن يساهم رأس المال الاجتماعي مساهمة فعالة في حمل عبء هذه النفقات الثابتة بشكل مباشر أو غير مباشر.

فما هي إذن النتيجة العامة التي يمكن استخلاصها بالنسبة لعرض الموارد المالية خلال فترة الانطلاق؟ أول ما نلاحظه هو أنه لابد كشرط لازم للانطلاق أن يتسرب الفائض الذي يكونه المجتمع زيادة عما يكفي لاستهلاك عامة الشعب إلى أيدي أولئك الذين يعقمونه عن طريق الاكتناز أو التبذير في الاستهلاك أو الإنفاق على استثمار ضعيف الإنتاج. ثانيا، نلاحظ أيضاً أن من الشروط اللازمة ظهور مؤسسات تيسر تدبير قدر مناسب من رأس المال العامل بتكاليف بسيطة. الشرط الثالث وهو الضروري أن ينمو أحد قطاعات المجتمع أو بعض قطاعاته بسرعة كبيرة بشكل يساعد على حدوث عملية تصنيع عام وأن يقوم المنتجون في

هذه القطاعات بإعادة استغلال نسبة كبيرة من أرباحهم في نواح استثمارية منتجة أخرى! كما أنه من الممكن أن تتخذ عملية إعادة الاستغلال شكل استثمار الحصيلة المتجمعة من نمو قطاع التصدير عندما ينمو هذا القطاع بسرعة.

وتعطينا الشواهد التاريخية صوراً مختلفة للكيفية التي اتخذتها عمليات المصادرة والإجراءات المالية التي ساعدت على تحقيق الشرطين الأولين وكما سنبين فيما بعد، تباينت القطاعات الصناعية القائدة التي ساهمت في بدء عملية الانطلاق تباينا كبيراً. وأخيراً فإن التدفقات الرأسمالية الأجنبية قد لعبت في كثير من الأحوال دوراً هاما في عملية الانطلاق خاصة في الحالات التي اشتدت فيها الحاجة إلى تكوين رأسمال ثابت كبير الحجم ذي فترة اكتمال طويلة، غير أن هناك حالات انطلاق قامت على الموارد المالية المحلية فقط.

مصادر عنصر التنظيم

من الواضح أن عملية الانطلاق تتطلب وجود فئة من المجتمع تقدم على الأخذ بالتحديدات الفنية وتنجح في تأدية هذه الرسالة. وقد ذكرنا من قبل أن تدبير عنصر التنظيم لم يكن بالمشكلة العسيرة بالنسبة إلى عدد محدود من الدول الزراعية الفنية التي أتى إليها سكانها بالهجرة خاصة من شمال غرب أوروبا. ففي تلك الحالات كانت مشكلة الانطلاق هي أساسا مشكلة اقتصادية، وعندما ظهرت الحوافز

الاقتصادية للقيام بالتصنيع أمكن للفئات المشتغلة بالتجارة والبنوك أن تنتقل بسهولة إلى العمل في الصناعة غير أنه في دول كثيرة أخرى كان نمو طبقة المنتجين الممتازين مشكلة اجتماعية خطيرة.

ومن اللازم أن تظهر نوازع من الحوافز البشرية أو غيرها. فئة من الناس تؤمن بأنه من الممكن بل من المستحب أيضاً أن تساهم في عمليات الاستثمار الرأسمالي. ولكي تحظى جهودهم بقدر ملموس من النجاح لابد لهم من أن ينهجوا مسلكا حكيما في اختيار النواحي التي يوجهون إليها نشاطهم ولا تقتصر مسئوليتهم على استحداث النمو كيفما اتفق بل عليهم أن يكفلوا النمو المتوازن إلى حد كبير. غير أنه لا يوجد ما يدعونا لأن نفترض أنهم يسعون بالضرورة إلى تحقيق أقصى ربح ممكن، فقاعدة السعي وراء أقصى ربح خاص لا تتفق دائما ومستلزمات المعدل الأمثل والنمط المناسب للنمو في القطاعات الإنتاجية المختلفة. فالتاريخ الاقتصادي يمدنا بأمثلة كثيرة لمجتمعات نامية أمكن فيها خلال فترات تفوق في طولها طول الدورة التجارية، أن تهذب الانحرافات عن الطريق السوي، بمعنى أن الطاقات المعطلة أمكن في النهاية توجيهها إلى الأغراض الإنتاجية. فإذا ما تركنا جانبا مشكلة تحديد الدافع البشري النهائي وافترضنا أن النفقات الثابتة قد أديت فعلا ولو اقتضى الأمر قيام الدولة بتهيئتها بطريقة ما (عن طريق منح الإعانات مثلا) فإننا نستطيع أن نقول على وجه التقريب إنه لابد من أن تنشأ فئة تعمل كما لو كانت

متأثرة بدافع الربح في مجتمع ديناميكي تتغير فيه دوال الإنتاج باستمرار.

والملاحظ في هذا الصدد أنه قد بدأت تشيع بين الاقتصاديين فكرة تمجيد العقيدة البروتستانتية ولا يسع المؤرخ أن يغمط هذه اللمحة الشاردة في أفق نماذج النمو النظرية حقها غير أن الحالات المعروفة للنمو الاقتصادي التي يجب على النظرية أن تفسرها تحملنا بعيداً عن محراب البروتستانتية. ففي عالم استطاع فيه المثقفون من الساموراثيين والمجوس واليهود وسكان الشمال في إيطاليا والأتراك والروس ورجال الحكم الصينيين (وكذلك الهيجونوت والاسكتلنديين وسكان الريف في شمال بريطانيا) أن يلعبوا دوراً هاماً في النمو الاقتصادي، لا يمكننا أن نعطي (جون كالفن) كل الفضل. فالحقيقة الهامة هي أن التحزب لمعيار ديني معين أو لأي مجموعة أخرى من المثل التي تمجد الأعمال التي تستهدف الربح لا يعتبر أساساً اجتماعياً كافياً لتحقيق هذه الظاهرة الهامة التي نحن بصددها.

فظهور مثل هذه الطبقة المفكرة لا يستدعي فقط نشأة مجموعة ملائمة من المثل، وإنما يحتاج إلى شرطين آخرين. الأول أن نشعر بأن الطرق التقليدية للوصول إلى المكانة الاجتماعية المرموقة وإلى السلطان ليس ممهداً أمامها في المجتمع التقليدي الذي تنتمي إليه، الأمر الثاني هو أن يكون المجتمع التقليدي من المرونة (أو الضعف) بحيث يسمح لبعض أفراده أن يسعوا إلى التقدم المادي (أو النفوذ السياسي) كطريق إلى الصعود في المجتمع بدلا من مسايرة الأوضاع.

وبالرغم من أنه يبدو من الضروري أن تظهر فئة من المفكرين المنظمين لها سلطان قوي وعلى جانب كبير من الدخل ومن القدرات الاستثمارية الصناعية فإن معظم حالات الانطلاق قد سبقها أو صحبها تغيرات جذرية في فنون الإنتاج الزراعية والنظم السوقية وبوجه عام كان المنظم الزراعي هو الشخص الذي يملك الأرض ويفلحها، وعلى ذلك فإن من شروط الانطلاق وجود طبقة من الزراعيين راغبين، وقادرين على الاستجابة إلى الإمكانيات التي تيسرها لها فنون الإنتاج الجديدة ونظم الملكية السائدة ووسائل النقل والنظم السوقية والائتمانية. ومن الممكن أن تقطع فئة قليلة من المثقفين ذوي العزم شوطاً طويلا في تعهد عملية النمو، غير أنه لابد في حالة بالذات (وإلى حد ما أيضاً بالنسبة للعمال الصناعيين) من حدوث ثورة أوسع نطاقاً وأكثر انتشاراً في طريقة التفكير.

وهناك نواح كثيرة تكشفها الأحداث التاريخية عن الدوافع التي قادت الأفراد إلى الانغماس في عمليات تنظيم الإنتاج خلال فترة الانطلاق. غير أن ما نستطيع الجزم به في هذا الصدد هو أن هذه الدوافع قد تباينت إلى حد كبير بين مجتمع وآخر، وأنه يندر إن كانت طبيعة هذه الدوافع في مجتمع مادية خالصة.

القطاعات القائدة خلال مرحلة الانطلاق

ذكرنا في نهاية الفصل الثاني أن المعدل الإجمالي لنمو الاقتصاد يعتبر قبل كل شيء محصلة معدلات النمو المختلفة في قطاعات

الاقتصاد القومي وأن من بين العوامل التي تحدد معدلات نمو القطاعات، عوامل تأتي من جانب الطلب الكلي (مثل حجم السكان ودخل المستهلكين والأذواق الخ..) وكذلك بعض الآثار الأولية والثانوية التي تترتب على تغير عوامل العرض، عندما تستغل هذه التغيرات فعلا.

ووفقاً لهذا الرأي يمكننا أن نقسم قطاعات الاقتصاد إلى ثلاث فئات:

١- القطاعات ذات النمو الأولى: وهي التي تحقق فيها إمكانيات التجديد أو فرص استغلال الموارد التي غدت مربحة أو التي لم تكن معروفة من قبل معدلات مرتفعة للنمو ويترتب عليها سلسلة من أنحاء الاقتصاد.

٢- القاطعات ذات النمو المكمل: وفيها يحدث النمو السريع كنتيجة مباشرة- أو كضرورة لازمة- للتقدم في القطاعات ذات النمو الأولي، مثل الفحم والحديد والصناعات الهندسية التي ظهرت كمكملة للسكك الحديدية. هذه القطاعات تشغل حلقات متتالية عديدة في الاقتصاد.

٣- القطاعات ذات النمو المشتق: وفيها يحدث التقدم كنتيجة للنمو في الدخل الحقيقي الكلي وفي السكان والإنتاج الصناعي أو أي متغير إجمالي آخذ في النمو. ومن الأمثلة المعروفة لهذا النوع إنتاج الغذاء وهو مرتبط بالسكان وبناء المساكن ويرتبط بتكوين الأسر الجديدة.

وفي المراحل الأولى للنمو تستمد القطاعات ذات النمو الأولي أو المكمل قوة اندفاعها أساساً من الأخذ بالتغيرات التي تصيب ظروف التكاليف والعرض وانتشار تطبيقها.

(وهذه بدورها تتأثر بتغيرات الطلب) بينما تتوقف القطاعات ذات النمو المشتق أساساً على تغيرات الطلب (ولو أنها تتعرض باستمرار لتغيرات في دول الإنتاج ولكنها تغيرات غير بعيدة الأثر).

وفي مرحلة شيوع الاستهلاك الوفير تصبح القطاعات القائدة أكثر تأثراً بعوامل الطلب عنها في المراحل الأولى للنمو، كما سيتضح في الفصل السادس.

وفي أي فترة من الزمن تكون المحافظة على قوة الاندفاع حتى في المجتمعات النامية الناضجة متوقفة على التوسع السريع في عدد محدود من القطاعات الأولية التي يكون لتوسعها آثار ملموسة على الوفورات الخارجية، كما يكون لها آثار أخرى ثانوية.

وعلى هذا الأساس نجد أن سلوك القطاعات خلال فترة الانطلاق إن هو إلا حالة خاصة من عمليات النمو عموماً، أو بعبارة أخرى فإن النمو يظل يكرر الأحداث التي مر بها المجتمع خلال فترة الانطلاق مرة بعد الأخرى باستمرار مع الاختلاف في النمط، والاختلاف في القطاعات القائدة.

وكما هو الحال بالنسبة للانطلاق، فإن النمو الطويل الأجل لا يتطلب فقط من المجتمع أن يعبئ كميات ضخمة من رأس المال لأغراض الإحلال

والصيانة اللازمة للمساكن وللمرافق اللازمة لها وغير ذلك من الأصول الثابتة، بل لابد أيضاً من وجود سلسلة من القطاعات الأولية ذات الإنتاجية العالية تظهر فيها دول جديدة للإنتاج في مستوى منخفض.

ومرة أخرى نجد التاريخ مليئاً بالأمثلة المتباينة، فقد قامت خلال عملية الانطلاق قطاعات مختلفة بأداء هذا الدور الأساسي.

ولم يكن تقدم صناعة المنسوجات القطنية بشكل يكفي حاجات الطلب المحلي في ذاته دافعاً قويا لإرساء معالم نمو مطرد في جميع الحالات بل لقد كان الغالب أن تتقدم هذه الصناعة في صورتها الحديثة بعرض إحلال الإنتاج المحلي محل الواردات في مرحلة ما قبل الانطلاق، وهذا هو ما حدث في الهند والصين والمكسيك.

غير أن هناك استثناء معروفا لهذه القاعدة، ونعني به الثورة الصناعية البريطانية.

ومن المفيد هنا أن ننقل عن (بينز[٢٢]) الجدول الذي أورده بشأن الواردات من القطن الخام وتعليقه على هذا الجدول الذي شمل القطاع القائد الأول في أولى عمليات الانطلاق (جدول ٤).

جدول (٤) معدل زيادة الواردات من القطن الشعر بين ١٧٤١

---

(٢٢) انظر صفحة ٣٤٨ من:

E. Baines: History of the Cotton Manufacture.

و١٨٣١ لفترات طولها عشر سنوات (٢٠%)[٢٣].

١٧٤١	١٧٥١	٨١	١٧٩١	١٨٠١	٦٧,٥
٧٥١	١٧٦١	٢١,٥	١٨٠١	١٨١١	٣٩,٥
١٧٦١	١٧٧١	٢٥,٥	١٨١١	١٨٢١	٩٣
١٧٧١	١٧٨١	٧٥,٧٥	١٨٢١	١٨٣١	٨٥
١٧٨١	١٧٩١	٣١٩,٥			

والسؤال الآن هو: لماذا أدى تقدم النظام الصناعي الحديث في صناعة القطن البريطانية إلى عملية نمو مطرد هناك بينما عجز عن ذلك في غيرها من الدول؟ يرجع جانب من الإجابة إلى أنه في أواخر القرن الثامن عشر كانت شروط الانطلاق قد تحققت كاملة في بريطانيا. فقد كان التقدم في صناعة المنسوجات والفحم والحديد بل القوة البخارية عظيما خلال القرن الثامن عشر كله، وكانت الظروف الاجتماعية والتنظيمية مواتية.

---

(٢٣) ذكر (بينرز) أنه فيما بين ١٦٩٧، ١٧٤١ كانت الزيادات طفيفة وفيما بين ١٧٤١ و١٧٥٩ حدثت طفرة كبيرة في هذه الصناعة ولو أنها ظلت صناعة صغيرة الحجم، وفي العشرين عاما التالية كانت الزيادة متوسطة. وحدث توسع كبير بين ١٧٧١ و١٧٨١ بسبب اختراع المنازل ودواليب الغزل التي تدار بالماء (التي اخترعها اكرايت). ثم ازداد التوسع بصورة خيالية في العشر سنوات التالية التي أعقبت اختراع المغزل وانتهاء امتياز اركرايت فبلغ ٣٢٠%. ومنذ ذلك الوقت حتى الآن (أي سنة ١٨٣٥) وخاصة منذ نهاية الحرب ظلت الزيادة سريعة ومنتظمة ولو أنها نقصت بعض الشيء. غير أنها فاقت الزيادة في أي صناعة أخرى.

غير أن هناك عاملين فنيين آخرين ساعدا على تحديد الموقف:

أولهما أن صناعة المنسوجات القطنية في بريطانيا كانت كبيرة بالنسبة إلى حجم الاقتصاد كله. ومنذ بدأت الصناعة الحديثة للمنسوجات وعلى الأخص منذ العقد التاسع من القرن الثامن عشر كانت نسبة عالية جدا من إنتاج المنسوجات تصدر إلى الخارج حتى لقد وصلت هذه النسبة ٦٠% في العقد الثالث من القرن الماضي[٢٤].

والواقع أن تطور هذه الصناعة كان عظيم الشأن وتبعته آثار ثانوية بشكل يفوق ما كان يمكن أن يحدث لو أنها اقتصرت على إجابة الطلب المحلي فقط.

ومثل هذا النشاط الصناعي الضخم لابد وأن تكون له آثار ثانوية على تقدم المناطق الحضرية وعلى الطلب على الفحم والحديد والآلات وعلى الطلب على رأس المال العامل، وأخيراً على الطلب على وسائل المواصلات الرخيصة الأمر الذي غذى التقدم الصناعي في شتى الاتجاهات بشكل واضح[٢٥].

---

(٢٤) ازداد حجم صادرات بريطانيا من السلع القطنية (بالسعر الرسمي) بين ٧٦٢٤٥٠ في سنة ١٨٠٢ (المرجع السابق ٣٥٥٠١٠ جنيه إسترليني سنة ١٧٨٠ إلى ص ٣٥٠) انظر أيضاً تقديرات ما يتوازي ١٢٧– ١٢٩ من: R.C.O

Matthews: A Study in Trade Cycle History.

(٢٥) إذا اعتبرنا نيو أنجلند في النصف الأول من القرن التاسع عشر اقتصاداً مستغلا فإن انطلاقها يمكن تحديده بالفترة ١٨٢٠– ١٨٥٠. وفي هذا الانطلاق نجد أن أساس النمو

العامل الثاني هو أن الطلب الفعال على المنسوجات القطنية البريطانية قد عززه في البداية الانخفاض الكبير في التكاليف الجدية والأسعار التي صحبت التقدمات الفنية في الصناعة وانخفاض التكاليف الحقيقية للقطن الخام الذي نشأ عن ظهور آلات الحلج.

وهنا استطاعت بريطانيا أن تحقق ميزة لم تحصل عليها أية دولة أخرى تأخرت عنها في ولوج هذا الميدان إذ أن هذه الدولة الأخرى لم تفعل أكثر من الاستعاضة عن المنسوجات القطنية الأجنبية بتلك المستصنعة محليا.

ولا جدال في أن هذه الاستعاضة كانت لها آثار ثانوية هامة بحيث أنها أدخلت قطاعاً صناعيا حديثا في اقتصادها وأطلقت جانباً من العملات الأجنبية للاستخدامات الأخرى.

غير أن هذه الحالات لم يحدث فيها انخفاض كبير في التكاليف الحقيقية للمنسوجات القطنية وبالتالي لم يحدث ارتفاع مماثل في الدخل الحقيقي.

وهناك أمثلة تاريخية كثيرة لعب فيها إدخال السكك الحديدية دور

الإقليمي كان هو ظهور صناعة قطنية كبيرة تعتمد على التصدير (أي من نيو انجلند إلى باقي الولايات المتحدة).

القطاع القائد للانطلاق[٢٦]، فقد كان لهذا القطاع أثره الحاسم في كل من الولايات المتحدة وفرنسا وألمانيا وكندا وروسيا، كما أنه لعب دوراً رئيسياً في السويد واليابان وغيرهما.

والواقع أن السكك الحديدية كان لها ثلاثة آثار على النمو الاقتصادي خلال فترة الانطلاق فهي أولا قد خفضت تكاليف النقل الداخلي، وغذت الأسواق التجارية بمنتجات جديدة، كما أمدتها بالطلب الذي نقلته إليها من أماكن متعددة. فقامت بوجه عام بأداء العملية التي أطلق عليها (سميث) "توسيع الأسواق".

ثم هي ثانياً كانت شرطاً لازماً في كثير من أحوال التقدم لظهور قطاع تصدير رئيسي جديد، وسرعة نمو الأمر الذي ساعد بالتالي على تدبير رأس المال اللازم للتقدم الداخلي، وهذا هو ما حدث فعلا بالنسبة للسكك الحديدية الأمريكية قبل سنة ١٩١٤.

أما الأثر الثالث وهو الأهم فيما يتعلق بعملية الانطلاق ذاتها، فهو أن تقدم السكك الحديدية أدى إلى تقدم الصناعة الحديثة في الفحم والحديد والصناعات الهندسية.

ومن الممكن أن نتتبع العوامل التي أدت إلى نمو القطاعات الصناعية

---

(٢٦) للتعرف على آثار السكك الحديدية على التقدم الاقتصادي راجع رسالة الدكتوراه غير المنشورة:

الأساسية الحديثة في كثير من الدول لنجدها ترجع إلى الآثار المباشرة التي تولدت عن احتياجات إنشاء وصيانة الشبكات الحديدية الكبيرة.

فعندما يتمكن المجتمع من تحقيق شروط الانطلاق الأساسية في النواحي التنظيمية والاجتماعية والسياسية، نجد أن النمو السريع لشبكات الخطوط الحديدية، بما لها من هذه الآثار الثلاثة الهامة، قد ساعد على دفع المجتمع إلى حالة النمو المطرد.

غير أن هناك حالات أخرى لم تكن فيها شروط الانطلاق قد تحققت، فلم يحدث الانطلاق بالرغم من عمليات إنشاء السكك الحديدية على نطاق واسع، وهذا هو ما حدث مثلا في الهند والصين وكذلك في كندا قبل سنة ١٨٩٥ وفي الأرجنتين قبل سنة ١٩١٤، الخ.

ومن الواضح أن التوسع في القوة العسكرية والأخذ فيها بالنظم الحديثة يمكن أن يقوم هو الآخر بدور القطاع القائد للانطلاق، فنجده قد لعب دوراً هاماً في انطلاقات روسيا واليابان وألمانيا، وهو ذو شأن كبير في خطط الصين الشيوعية في الوقت الحالي. غير أن الشواهد التاريخية تشير إلى أن دور التسليح الحديث يأتي في المرتبة الثانية لا الأولى بالنسبة للانطلاق ذاته.

كذلك نجد أن الخامات والمواد الغذائية، بجانب قيامها بتوفير العملات الأجنبية اللازمة لتكوين رأس المال عموماً، تستطيع أيضاً أن تتولى قيادة الانطلاق لو أنها أخذت بعمليات التصنيع الحديث.

فصناعة الأخشاب التي قامت على المنشار البخاري أدت هذا الدور في الشوط الأول من الانطلاق السويدي وتبعتها في ذلك مباشرة صناعة لب الشجر.

وبالمثل قامت صناعة اللحوم ومنتجات الألبان في الدانمارك بعد سنة ١٨٧٣ بتعزيز التقدم في القطاع الصناعي وفي الوقت ذاته أتاحت للاقتصاد مورداً هاماً للعملات الأجنبية.

وكما أشار (لوكوود) فإن الصادرات اليابانية من غزل الحرير كانت لها آثار ثانوية هامة أدت إلى انتشار فنون الإنتاج الحديثة هناك.

"فلمواجهة طلب صناعات النسيج والملابس الأمريكية على الخيوط الجيدة المنتظمة، كان لابد من تحسين جودة الإنتاج في جميع المراحل ابتداء من إنتاج دودة القز حتى شحن الحرير في البالات.

وكان معنى هذا بالنسبة لصناعة تربية دودة القز، إدخال الطرق العملية للتربية ولمقاومة الآفات وبالنسبة لاستخلاص خيوط الحرير كان معناه التحول إلى الآلات الضخمة. بينما اتسعت عمليات التسويق بظهور مؤسسات كبيرة لتجميع وبيع الشرانق والحرير الخام. وقد ولد كل هذا طلبا متزايدا على تطبيق العلم الحديث واستخدام الآلات وإتباع نظم المشروعات الحديثة".

وأخيرا نجد أن دور القيادة قد تولاه أحيانا النمو المتزايد في الإنتاج المحلي لعدة أنواع من السلع الاستهلاكية المختلفة التي

استحدث إنتاجها والاستعاضة بها عن الواردات كما حدث في استراليا والأرجنتين وربما تركيا المعاصرة أيضاً.

فما الذي يمكننا استخلاصه إذن من كل هذه القطاعات القائدة بوجه عام؟ التاريخ قد أعطانا أمثلة تتراوح بين صناعات المنسوجات القطنية والصناعات الثقيلة المختلفة القائمة على سد احتياجات السكك الحديدية والتسليح، وبين الأخشاب ولب الشجر ومنتجات الألبان، ثم أخيرا عدد كبير من السلع الاستهلاكية المختلفة.

إذن فلا يوجد أي نمط قطاعي موحد في عمليات الانطلاق، ولا يتولى قطاع بذاته دور الافتتاح.

وبعبارة أخرى لا يوجد ما يدعو أي مجتمع آخذ بأسباب النمو لأن يقلد مثلاً سلسلة التطورات التي مرت بها بريطانيا أو الولايات المتحدة أو روسيا.

ولكن لابد له من أن يضمن تحقيق أربعة عوامل رئيسية هي:

١- لابد من وجود طلب فعال متزايد على النواتج من القطاعات التي ترى أساس النمو السريع في الإنتاج، وتبين الوقائع التاريخية أن هذا قد حدث في البداية عن طريق تحويل الدخل من الاستهلاك أو الاكتناز إلى الاستثمار المنتج، كما أنه قد حدث عن طريق استيراد رأس المال، أو حدوث ارتفاع حاد في إنتاجية بعض العناصر الاستثمارية الجارية، يصحبه ارتفاع في دخل المستهلكين الحقيقي ينفق على المصنوعات المحلية، أو قد يحدث عن طريق عدد من هذه الوسائل معا.

٢– لابد من أن ندخل في هذه القطاعات دولا جديدة للإنتاج، وأن يحدث توسع في طاقتها الإنتاجية.

٣– ولابد أن يكون المجتمع قادرا على توفير رأس المال اللازم لإيقاد شعلة الانطلاق في هذه القطاعات الرئيسية ولابد بالأخر من ارتفاع معدل إعادة استغلال الأرباح من جانب المنتجين (سواء أكانوا أفراداً أم من القطاع العام) الذين بيدهم تحديد الطاقات وفنون الإنتاج المستخدمة في هذه القطاعات.

٤– وأخيراً لابد للقطاع أو القطاعات القائدة من أن يكون توسعها وحدوث التحول فيها ذا طابع يسمح بتوليد سلسلة من الطلب على زيادة الطاقة وإمكان إدخال نظم إنتاج جديدة في قطاعات أخرى، وأن يقوم المجتمع فعلا بالاستجابة إلى هذه العوامل بشكل متزايد.

نظرة أخيرة إلى الانطلاق

إن التحليل الذي أوردناه خاصاً بعملية الانطلاق ليس إلا عودا إلى نظرية قديمة معروفة عن التقدم الاقتصادي. فقد عرفنا الانطلاق مباشرة بحدوث تغيرات جذرية في طرق الإنتاج لها آثارها الحاسمة على مدى فترة قصيرة نسبيا، بأنه ثورة صناعية ترتبط بصورة من الزمن.

ومثل هذا الرأي لا ينكر الدور الذي تلعبه التغيرات البطيئة والطويلة الأجل في عملية النمو الاقتصادي بأكمله بل الأمر على العكس من ذلك إذ أن الانطلاق يتطلب جمهرة كبيرة من الشروط التي تمتد إلى

صميم التنظيم الاقتصادي للمجتمع، وإلى صميم شئونه السياسية وإلى ما يسود فيه من مثل مما بيناه في الفصل الثالث.

الأمر الذي تؤكده فكرتنا هذه، هو أن النمو السريع في قطاع أو أكثر من القطاعات الصناعية هو أداة قوية ولازمة للتحول الاقتصادي وقوته مستمدة من تعدد الأشكال التي تأخذها الآثار المترتبة عليه عندما يكون المجتمع متأهبا للاستجابة بصورة إيجابية لهذه الآثار.

فالنمو في تلك القطاعات التي تظهر فيها دول جديدة للإنتاج، والتي تمتاز بارتفاع إنتاجيتها، يعمل في حد ذاته على رفع متوسط إنتاج الفرد. كما يعمل على تحويل الدخول إلى أيدي أشخاص لا يكتفون بادخار نسبة عالية من دخلهم المتزايد بل يعملون أيضا على إعادة استغلالها في استثمارات عظيمة الإنتاجية. ثم هو يحدث سلسلة من أنواع الطلب الفعال على المنتجات الصناعية الأخرى.

وهو يولد أيضا حاجة إلى التوسع في المناطق الحضرية، وقد يدعو هذا إلى زيادة النفقات الرأسمالية، ولكنه في الوقت نفسه يهيئ نوعا من السكان ومن الأسواق يساعد على دفع عجلة التصنيع إلى الأمام.

ثم هو أخيرا يفتح الأبواب الخارجية فيؤدي في النهاية إلى إظهار قطاعات قائدة جديدة عندما تأخذ الدفعة الأولية التي أحدثتها القطاعات القائدة للانطلاق في التداعي.

فإذا نظرنا إلى الجانب غير الاقتصادي من الموضوع وجدنا أن

الانطلاق يشهد عادة نصراً واضحا في المجالات الاجتماعية والسياسية والثقافية يحرزه أولئك الذين يتشوقون إلى النهوض بالاقتصاد على أولئك الذين يتمسكون بالمجتمع التقليدي أو يسعون إلى غير ذلك من الأهداف.

ولكن نظراً لأن الحكومة القومية يمكن أن تكون بمثابة المنفذ الاجتماعي كما أنها قد تكون قوة مؤدية إلى الانحراف، فمن الممكن أن يأخذ هذا التصرف أشكالا تؤدي إلى تعايش القوى التقليدية مع الفئات العصرية بدلا من فنائها. من أمثلة ذلك دور جماعة (اليونكرز) في ألمانيا الصناعية الناشئة واستقرار قدر كبير من النظم التقليدية في اليابان بعد سنة ١٨٨٠.

وعلى وجه العموم فإن تمسك الجيل الحاضر بقوة اندفاعه تؤدي إلى حمل المجتمع على البقاء على وضعه، وعلى تركيز جهوده في التوسع في تطبيق ضروب الفنون الإنتاجية الحديثة على قطاعات أخرى غير تلك التي برزت خلال الانطلاق.

المضي نحو التقدم

بعد حدوث الانطلاق يتبعه ما يمكن تسميته بالمضي نحو النضوج وهناك عدة طرق يمكن بها تعريف النضوج الاقتصادي، غير أن التعريف الذي يخدم أغراضنا هو أن نعتبره الفترة التي يكون فيها المجتمع قد تمكن من تطبيق جميع طرق الإنتاج الحديثة المعروفة حتى ذلك الوقت، على غالبية موارده.

فإذا نظرنا إلى التطورات التي تصيب القطاعات وجدنا أن المضي

نحو النضوج يصحبه تنوع في العمليات الصناعية وتظهر فيه قطاعات قائدة جديدة تستجمع قوتها لكي تطغى على القطاعات القائدة القديمة التي أحدثت الانطلاق والتي قد تكون قد بدأت تتقاعس في معدل توسعها. فبعد أن حدثت الانطلاقات القائمة على السكك الحديدية خلال الربع الثالث من القرن التاسع عشر، وما صحب النمو الذي تلاها من توسع في قطاعات الفحم والحديد والصناعات الهندسية الثقيلة، أصبحت القطاعات التي تتولى قيادة الاقتصاد وتحافظ على معدل النمو العام فيه هي تلك الخاصة بالصلب والسفن الجديدة والكيماويات والكهرباء ومنتجات الآلات الحديثة.

وهذا هو ما حدث بالذات في حال المضي نحو النضوج في روسيا بعد سنة ١٩٢٨.

غير أن المضي أخذ في السويد شكل تطور بدأ في سنة ١٨٩٠ من صناعة الأخشاب إلى لب الشجر والورق. ثم من خام الحديد إلى الصلب بأرقى أنواعه ومنتجاته المعدنية الدقيقة. وعلى ذلك فإن القطاعات القائدة إلى النضوج لا تتجدد فقط على أساس المعرفة التكنولوجية ولكن أيضاً على أساس طبيعة الموارد التي وهبتها الدولة، وعلى أساس طبيعة الانطلاق والقوى التي دفعته إلى الحركة كما قد تتأثر إلى حد ما بالسياسات الحكومية.

وبالرغم من أن هذا التعريف يحتاج في تطبيقه إلى إجراء دراسة

تفصيلية دقيقة، فإننا نستطيع أن نحدد بعض التواريخ التقريبية للنضوج التكنولوجي لمجموعة من الدول[٢٧].

بريطانيا العظمى	١٨٥٠	السويد	١٩٣٠
الولايات المتحدة	١٩٠٠	اليابان	١٩٤٠
ألمانيا	١٩١٠	روسيا	١٩٥٠
فرنسا	١٩١٠	كندا	١٩٥٠

وهناك ملاحظة تسترعي الانتباه كما أشرنا في الفصل الثاني فهذه

---

[٢٧] قد يتساءل القارئ عن السبب في أننا أعطينا التواريخ بهذه الصورة المحددة وليس في شكل فترة معينة كما فعلنا في الفصل الرابع عندما تعرضنا لتوقيت الانطلاق. والسبب في هذا الاختلاف في المعاملة يرجع إلى الأساس في آخر الفصل الثاني.

فمراحل النمو تستمد معالمها من السرعة فقد تحددت نقط ابتداء الانطلاق باللحظات التي بدأ فيها حدوث توسع عام ملموس لنظرية مراحل النمو التي عرضناها، النمو في قطاعات قائدة معينة. وعلى ذلك في شكل نمو سريع في قطاعات معينة. ففي الفترة التي سبقت الحرب الأولى مثلا كانت نقط ابتداء الانطلاق تصحب عادة بداية توسع وري كبير. غير أن الوصول إلى النضوج لا يستتبع–كما سنرى– إرساء معالم المرحلة التالية وظهور قطاعات قائدة جديدة. وكانت تمضي في الغالب قبل بدء عصر شيوع الاستهلاك الوفير، وخلال هذه الفترة يرتفع الاستهلاك حتى قد تمضي هذه الفترة في انحرافات الاتجاه يصل إلى المستوى اللازم لهذه المرحلة أو العام، كأن تمضي في حال ركود أو في منازعات عسكرية. فإذا بدا عهد الاستهلاك الوفير أمكن تحديد تواريخ جديدة دقيقة إذ تنشأ مرة أخرى قطاعات جديدة قائدة قوية الاندفاع.

التواريخ التي استنتجت بشكل مستقل عن توقيت عملية الانطلاق تأتي كلها بعد مضي حوالي ٦٠ عاما من بدء الانطلاق برغم اختلاف الظروف ولأسباب تتباين كل التباين.

ونحن لا نملك الآن أي تعليل أو تدليل كامل لتبرير هذا الاتفاق، ولكن من الجائز- كما أسلفنا القول- أن تتضح معالم هذا التدليل لو أننا استطلعنا الآثار التي يخلفها مضي ٦٠ عاماً من النمو المتواصل في رأس المال مع ما يصحب ذلك من تعاقب أجيال ثلاثة من الأفراد الذين يعيشون في بيئة طابعها النمو.

أنماط النضوج في القطاعات

السكك الحديدية وما يخلفها

تركز الانطلاق في بريطانيا العظمى حول الآثار المباشرة وغير المباشرة للتوسع السريع في صناعة المنسوجات القطنية بما صحبه من تطورات أبعد ما تكون عن مركز تلك الصناعة أي لا نكشير، كالمحلج الذي اخترعه (إلي وتني) والتطورات الأخرى التي تمت بصورة مستقلة ولكنها حدثت في التاريخ نفسه مثل تحسين الآلة البخارية وازدهار المعرفة الفنية في ميدان الحديد التي قامت على خام الحديد وفحم الكوك الموجودين في بريطانيا ولم يقتصر مسلك تلك الدولة نحو النضوج على الوسع في استغلال الاختراعات التي أتى بها (آركرايت) و(وات) و(وتني) بعد سنة ١٨١٥، ولكنه شمل أيضاً رواج السكك

الحديدية في العقدين الرابع والخامس من القرن الماضي. وأدت هذه الأحداث بصناعات الفحم والحديد والصناعات الهندسية الثقيلة في بريطانيا إلى بلوغ النضوج في منتصف القرن الماضي.

وعلى ذلك فعندما أقيم معرض سنة ١٨٥١ كانت بريطانيا قد استطاعت أن تتحكم في جميع مواردها وأن تطبق عليها جميعاً كل ثمرات العلوم والفنون الإنتاجية الحديثة التي كانت معروفة حتى ذلك الوقت (بما في ذلك الموارد البشرية ذاتها) ونقصد هنا بطبيعة الحال الموارد التي كانت متاحة لها في منتصف القرن التاسع عشر.

على أن بعض الدول استطاعت، حتى في ذلك الوقت، أن تتفوق على بريطانيا في فروع معينة للإنتاج فمثلا استطاع الأمريكيون أن يبرزوا في صنع الآلات وإحلالها محل العمل البشري، خاصة الآلات الزراعية، على حين أثبت الألمان تفوقهم في الكيماويات. غير أن بريطانيا استطاعت أن تثبت اتساع أفق تفوقها وشمول نضجها لجميع النواحي بإنشائها القصر البللوري.

وفي أقل من ٧٠ عاماً من تاريخ ابتداء فترة الرواج الذي أصاب عمليات إنشاء القنوات وصناعة المنسوجات القطنية خلال العقد التاسع من القرن الثامن عشر، وهو الوقت الذي بدأت فيه الثورة الصناعية بمعناها الضيق، استطاعت بريطانيا أن تحول نفسها إلى دولة صناعية وأكد هذا الاتجاه إلغاء قوانين القمح. وبذلك استطاعت بريطانيا أن

تتفوق في غالبية القطاعات ولكن ليس فيها جميعاً إذا ما قورنت بالمجتمعات الأخرى التي حققت قدراً كبيراً من الشروط اللازمة للانطلاق خلال القرن الثامن عشر وأصبحت بريطانيا في وضع يمكنها من توجيه نسبة عالية من رأسمالها ومن المعرفة الفنية المتاحة لها إلى الخارج لمدة ربع قرن من الزمان ازداد خلاله انتشار صناعات الحديد والصناعات الثقيلة والتشييد وهي فروع النشاط التي توقفت عليها صناعة إنشاء السكك الحديدية.

وكما أشرنا في الفصل الرابع كانت الانطلاقات التي حدثت في الولايات المتحدة وفرنسا وألمانيا والتي اكتملت قبل سنة ١٨٧٣، مباشرة على السكك الحديدية لا المنسوجات القطنية– ولذلك فإن طريق هذه الدول إلى النضوج اتجه إلى مجموعة من الصناعات تكشفت إمكانياتها إلى حد ما خلال الانطلاق الذي قام على كاهل السكك الحديدية.

فكما أدى نجاح خط مانشستر، ليفربول إلى رواج السكك الحديدية في بريطانيا، فإن احتياجات صيانة السكك الحديدية قد أثبتت الحاجة إلى إنتاج الصلب الرخيص الذي لا تبلى قضبانه بالسرعة التي تبلى بها القضبان المصنوعة من الحديد.

ومن هذا تولدت صناعة الصلب الحديثة، وبعبارة أخرى فإن الصلب قد خلف السكك الحديدية بينما أن هذه الأخيرة قد نبعت عن الاحتياجات والآثار المترتبة على صناعة المنسوجات القطنية الحديثة.

غير أن ظهور الصلب الرخيص كشف الطريق أمام استخدامات عديدة أخرى له مثل المراجل والسفن الحديثة المصنوعة من الصلب والآلات الميكانيكية والمعدات الجديدة اللازمة للمصنوعات الكيماوية الثقيلة والتشييدات الحضرية الجديدة.

وعلى ذلك فإن تاريخ المهن الهندسية يعطينا- بصورة موجزة- قصة التطور في القطاعات القائدة التي انفسح المجال أمامها فبجانب الأحوال التي توسعت فيها هذه النشاطات لمواجهة الأغراض العسكرية، نجدها قد ازدهرت بسبب الحاجة إلى تمهيد الطرق وحفر القنوات وإنشاء المضخات المائية اللازمة لمناجم الفحم ولصنع آلات النسيج وكذلك لصنع المعدات اللازمة لتحريك تلك الآلات. وعلى أساس الخبرة التي اكتسبها المهندسون من هذه التجارب المبكرة انتقلوا إلى السكك الحديدية. ثم توجهت جهودهم على سبيل التخصص إلى النواحي الميكانيكية والكيماوية والكهربية وإلى فروع التخصص الدقيقة مثل الإنشاءات البحرية والهندسة المدنية. ومن بين الخطوات التي خطتها الصناعة الهندسية الحديثة في تطورها، تبرز السكك الحديدية كأهم هذه الخطوات. فمثلا أدى تمويل إدارة السكك الحديدية إلى إطلاق عمليات تصنيع قائمة على فكرة المشروع الكبير في عدة نواح مختلفة، فكذلك أدت الخبرة الفنية المكتسبة من إنشاء وتشغيل السكك الحديدية إلى إرساء قواعد عملية ومضي الدول الغربية نحو النضوج.

وعلى ذلك فإن الفترة التي تلت الانطلاق في كل الولايات المتحدة وألمانيا وفرنسا تركزت في التقدم في الفنون التكنولوجية المترتبة على السكك الحديدية، وبنى معظمها على التعمق في الأفكار التي تفتحت خلال التجربة الفنية الأولى.

ولا شك أن انتعاش صناعة الصلب– وجميع استخداماته سواء منها الضخم أو الدقيق– كان هو العصب الأساسي للحركة التي تلت السكك الحديدية ومضت بدول غرب أوربا والولايات المتحدة نحو النضوج وقد اشتركت بريطانيا بطبيعة الحال في أحكام هذه التحديدات الفنية وتطبيقها لديها.

ولكن ماذا عن الدول التي تأخر انطلاقها حتى أواخر القرن التاسع عشر؟ ماذا مثلا عن السويد واليابان وروسيا وهي دول بدأ انطلاقها فيما بين سنتي ١٨٧٠، ١٨٩٠؟

السويد

قام الانطلاق السويدي الذي حدث خلال العقدين الثامن والتاسع من القرن الماضي، على أكتاف صناعة حديثة تصديرية للأخشاب، وعلى إنشاء السكك الحديدية. وبدأت نقطة التحول نحو النضوج في أوائل العقد الأخير من القرن نفسه في شكل حدث تهدد اقتصادها، إذ أصيبت بكساد فقدت خلاله أسواقها التصديرية التي عليها قام الجانب الأكبر من انطلاقها. ومثل هذا المجرى للأمور يعتبر عادياً في الواقع.

فالانطلاق من الوجهة الهيكلية إن هو إلا طفرة في الإنتاج تصيب عادة عددا صغيرا من القطاعات. ومن المألوف في عملية الاستثمار بطبيعتها أن تنقضي– بعد حين– مثل هذه الطفرات، فتلك في الواقع هي طبيعة الدورة التجارية. فإذا ما تخطى الاقتصاد الحدود المعقولة في القطاعات الأساسية التي تتولى زمام الطفرة الأولى للانطلاق، يصبح من اللازم عليه أن يعيد تنظيم خطوطه ويعيد توزيع موارده بشكل يؤهله لاستعادة سبيله إلى النمو في القطاعات الأخرى.

وهذا من الوجهة الهيكلية هو طبيعة الدور التاريخي الذي تلعبه فترات الكساد. وعلى ذلك فقد كان من الطبيعي أن ينتهي الانطلاق بفترة كساد. ومن الأدلة التي تثبت بلوغ المجتمع نهاية الانطلاق، أن يكون في وسعه إعادة تنظيم موارده بشكل مثمر وأن يستحدث زيادة في توسع مجموعة جديدة من القطاعات القائدة.

وقد استطاعت السويد أن تحسن مواجهة هذا التحدي الذي هدد هيكلها في العقد الأخير من القرن الماضي، فحدث تحول من الأخشاب إلى لب الشجر ومن تصدير الثقاب والألواح غير المستوية إلى تصديرها في صورة مستوية، وبدأت عملية استغلال خامات الحديد الموجودة لدى دول الشمال تتم بالطريقة الحديثة بصورة منتظمة وانتقل النشاط من الحديد المطاوع إلى صناعات الصلب الدقيقة والصناعات الهندسية واستغلت مصادر القوى الكهربية المائية. وبذلك أرسيت دعائم صناعة

الآلات الكهربية على مستوى قلل من الكفاية بشكل مكن السويد فيما بعد من أن تحول خطوطها الحديدية من الفحم إلى الكهربا.

وحتى الزراعة أصابها تحول شابه في اتجاهه ذلك الذي حدث في الدنيمارك، أي انتقال من إنتاج الغلال إلى المنتجات الحيوانية ومنتجات الألبان، وهي منتجات تميزت بارتفاع إنتاجيتها. واستطاعت السويد أن تبدأ في إنتاج عدد كبير من السلع الصناعية التي كانت حتى ذلك الوقت تستورد من الخارج. وعلى حد قول (ليندال) تميز العقد الأخير من القرن الماضي في السويد بأنه شهد بداية عهد من "التنوع في المنتجات"[٢٨] استمر حتى سنة ١٩١٤ واشتد نتيجة الموقف المحايد الذي جعل السويد تقف شبه منعزلة خلال الحرب العالمية الأولى.

والخاصية الأساسية لهذا التحول هو الاستمرار في تطبيق أفضل الطرق التكنولوجية المتاحة على الموارد الفنية المعروفة والتي كانت مسيرة للسويد في نطاق محدود.

وخلال العقد الأخير من القرن الماضي كان المجتمع السويدي قد تحول بطريقة واضحة عما كان عليه منذ جيل مضى بحيث استطاع أن ينشئ مجموعة من المنظمين والفنيين تكفي لتغذية هذا الاندفاع في فروع الإنتاج الجديدة، وبذلك استطاعت السويد في نهاية العقد الثالث من

---

(٢٨) انظر صفحات ١٢٢؛ ٢٦٣- ٤؛ ٣١٤ من الجزء الأول من Lindahpl: National Income of Sweden

القرن الحالي أن تصبح دولة تامة النضوج بالنسبة لمواردها الخاصة وللفنون التكنولوجية الحديثة التي ساهمت فيها مساهمة فعالة وأصبحت مهيئة لعصر الرفاهية ولتقبل عهد السلع الاشتراكية المعمرة.

اليابان

وقصة اليابان في خطوطها العريضة تحمل أوجه شبه كبيرة مع قصة السويد في هذه الناحية– ولو أنها تأخرت عنها ما يقرب من عشر سنوات– هذا بالرغم من أن ميزان القوى البشرية فيها كان أقل ملاءمة عنه في السويد من اختلاف الإطار الثقافي والسياسي الذي يبدو لأول وهلة متناقضاً أشد التناقض مع الأوضاع في السويد.

تمثل اليابان أيضاً طفرة نحو النضوج وضح فيها التعمد والقصد واستطاع خلالها قوم مثابرون ذوو عزيمة ماضية أن يسيطروا على قدر محدود نسبياً من الموارد الطبيعية وأن يوطدوا عزمهم على الحصول على أقصى ما يمكن أن تحققه الفنون الإنتاجية الحديثة خلال الستين عاما التي امتدت ما بين سنتي ۱۸۸۰، ۱۹٤۰ تقريباً.

وكما اختلف تركيب القطاعات في الانطلاق الياباني عنه في الانطلاق السويدي، فقد اختلفت أيضاً مجموعة الصناعات التي قادت اليابان نحو النضوج خلال العقد الرابع من القرن الحالي.

والذي مكن اليابانيين من الانطلاق حدوث سلسلة من التطورات في الزراعة، وهي تطورات سبقت الانطلاق وعاصرته وأدت الرسالة الثلاثية التي

تتحملها الزراعة بالنسبة للتقدم الصناعي مما بيناه في الفصل الثالث.

فمن ناحية العرض أمدت الزراعة الدولة بالزيادات في الأغذية والألياف اللازمة لعدد متزايد من السكان ولتزايد درجة التحضر ولاكتساب المزيد من النقد الأجنبي.

ومن ناحية الطلب أدى ارتفاع الإنتاجية في المناطق الريفية إلى إمداد الصناعة اليابانية بأسواق متزايدة وإلى تشجيع الصناعة الوطنية.

وأخيراً من ناحية تكوين رأس المال، أدى استبدال الريع الذي كان يحصل عليه الإقطاعيون وتحويل هذا التيار الداخلي إلى الحكومة. إلى إمداد القطاع الصناعي الياباني بالنفحة الأولى الضرورية من رأس المال، حتى أصبح في موضع يمكن فيه لعملية إعادة استغلال الأرباح الصناعية أن تأخذ بناصية جانب كبير من التمويل الصناعي.

غير أنه بالرغم من الخبرات الجديدة المكتسبة في الميادين الفنية والسوقية التي صاحبت هذه التطورات الزراعية، فإن هذه التطورات لم تكن تكفي بمفردها للانطلاق باليابان.

ففي العقدين الأخيرين من القرن الماضي نشأت مجموعة كبيرة من الصناعات الجديدة وساهم في البدء بها الحكومة التي عهدت بها– فيما بعد– إلى الأفراد عندما ظهرت فئة جديدة من الناس على استعداد لتحمل المسئولات والمخاطر الخاصة بالإدارة والملكية.

وقام الانطلاق– خلال هذين العقدين– على أكتاف السكك الحديدية وبناء السفن والصناعات القطنية (التي اعتمدت أولا على القطن المستورد) وعلى إنتاج الحرير وصنعه وعلى الفحم والحديد المطاوع ثم أخيرا على مجموعة من الاحتياجات التي ساعدت على إنشاء الصناعات الهندسية.

ومن الممكن أن نميز أيضاً خلال العقد الأخير من القرن الماضي بذور صناعة كيماوية حديثة غير أن نهضة صناعة الكيماويات وما أدته من خدمات جليلة للزراعة اليابانية، لم تحدث إلا خلال عملية تنويع الصناعات– أي مرحلة التقدم في جبهة صناعية واسعة– وهي التي ميزت الأعوام الأربعين الأولى من القرن الحالي.

فبالرغم من ارتفاع معدلات النمو خلال العقدين السابقين، فإن القطاع الصناعي الحديث في اليابان كان وما زال صغيراً في سنة ١٩٠٠ كما كان مركزاً– إلى حد كبير– في المنسوجات. ولم يبدأ القطاع الصناعي في اليابان يساهم في صناعات الأسمدة الكيماوية والصلب والمعدن والمعدات الكهربية إلا فيما بين سنتي ١٩٠٠ و١٩٢٠ وساعده في ذلك نشوب الحرب العالمية الأولى.

وقد انتهى (لوكوود) إلى نتيجة تتفق إلى حد كبير مع تعريفنا للنضوج "ففي أواخر العقد الثاني من القرن الحالي.. كانت عملية التقدم والنمو قد امتدت بدرجات متفاوتة إلى جميع قطاعات الاقتصاد.

غير أنه لم يكن في وسع الصناعات الهندسية أن تبلغ أوجها إلا في

العقد الرابع بدافع من تقدم ماشوريا والنفقات والاستعدادات الحربية ففي هذا العقد فقط نجد مثلا أن قيمة إنتاج المعادن والآلات والكيماويات قد بدأت تفوق قيمة إنتاج المنسوجات من حيث مساهمتها في الإنتاج القومي الإجمالي لليابان[٢٩].

وعلى هذا فإن اليابان التي تبدأ انطلاقها بعد الدول الأوربية الكبرى بحوالي ثلاثين عاما وبعد السويد بعشرة أعوام، قد بلغت النضوج بنفس الترتيب الزمني تقريباً أي بعد فرنسا وألمانيا بثلاثين عاما وبعد السويد بعشرة أعوام.

روسيا

ننتقل الآن إلى الحال الروسية، وسنتعرض هنا لها بإيجاز. لأننا سوف نتناول بشيء من التفصيل في الفصل السابع عندما نقارنها بالولايات المتحدة.

لقد تم تهيؤ روسيا للانطلاق منذ أمد طويل، فهو يرجع على الأقل إلى الفترة التي عاد فيها (بطرس) من الغرب يحمل إيمانه العميق بأن على روسيا أن تأخذ بأسباب التمدين، غير أن المجتمع التقليدي هناك لم تهن عزيمته بسهولة، وبقى حتى رج أركانه نابليون ومن بعده حرب القرن، وبدأت دعائمه تنهار ببطء بانتشار المعرفة بما يجرى في الغرب خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر.

وفي سنة ١٨٦١- وبعد تحرير العبيد- بدأت عملية تهيئة

---

(٢٩) انظر صفحات ٨- ٨٣ من **K. Ohkawa et al: The Growth Rate of the Japanese economy since 1878.**

الظروف للانطلاق يشتد ساعدها سواء من الوجهة الفنية– بإنشاء رأس المال الاجتماعي الثابت ودعائم الصناعة الحديثة– وعلى أساس الآراء والنزعات والآمال التي شاعت بين فئات الشعب المختلفة. فإذا بالانطلاق الروسي يبدأ حوالي سنة ١٨٩٠.

هذا الانطلاق الروسي ساعده تماماً كما حدث في الانطلاق الكندي المعاصر له– ارتفاع أسعار الغلال وزيادة الطلب على صادراتها الذي حدث خلال منتصف القرن الماضي فهذا الارتفاع هو الذي جعل من المربح إنشاء شبكات حديدية واسعة النطاق في كل من البلدين، مثلما حدث في العقد الخامس من القرن نفسه عندما أدى النقص الكبير في محصول البطاطس في ايرلندا والضغط على المساحة اللازمة للغلال في غرب أوربا عموماً إلى ظهور عهد إنشاء السكك الحديدية في وسط غرب أمريكا خلال العقد السادس الذي تلاه.

وقد كانت السكك الحديدية بما لها من آثار متعددة على النمو هي التي قادت روسيا إلى الانطلاق قبيل الحرب العالمية الأولى فطفرت فيها صناعات الفحم والحديد والصناعات الهندسية طفرة كبيرة كما نشأت صناعة المنسوجات القطنية لتقابل التوسع في الطلب المحلي وبالإضافة إلى ذلك اتسع نطاق صناعة البترول في (باكو) إلى أقصى ما تسمح به الموارد الطبيعية، وانتعشت الصناعات القائمة على الفحم والحديد في (أوكرانيا) بمثل ما حدث في حوض (الرور) وفي (بنسلفانيا)

ووسط غرب أمريكا قبل ذلك بنصف قرن من الزمان أو أكثر.

وعندما جاءت سنة ١٩١٤ كانت روسيا تنتج ما يقرب من خمسة ملايين من الأطنان من الحديد المطاوع وأربعة ملايين من الحديد الصلب وأربعين مليوناً من الفحم وعشرة ملايين من البترول كما كانت قادرة على تحقيق فائض في تصدير الغلال يبلغ حوالي ١١٢ ألف طن. وبالرغم من أن مصيرها كان هو الانهيار والهزيمة خلال الحرب العالمية الأولى.. فإنه كان في وسع روسيا أن تجند وتعد وتمون جيشاً ضخما لمدة ثلاثة أعوام. امتلأت بالضحايا العديدين والخسائر الكبيرة.. وتمدهم بالعتاد الحديث بما في ذلك أنواع معقدة من المدفعية والطائرات.

فالشيوعيون إذن آل إليهم ميراث مجتمع كان قد انطلق فعلا، واستطاع أن يحقق فائضاً ضخما من الصادرات الزراعية.

وقد احتاج (لينين) وخلفاؤه إلى ما يقرب من عشر سنوات لكي يعيدوا تنظيم المجتمع بما يتفق ومشاربهم.. لكي يعودوا به إلى مستوى الإنتاج الذي وصل إليه من قبل ثم جاءت بعد ذلك الخطط الخمسية.

وعلى هذا فإن هذه الخطط يجب ألا ينظر إليها على اعتبارها هي في ذاتها انطلاقاً بالمعنى المفهوم.. وإنما هي في الواقع مضى نحو النضوج أي عملية تنويع المنتجات الصناعية والتقدم نحو المدنية الحديثة في فروع متعددة من النشاط.

إذن لم يكن (ستالين) هو المهندس الذي صمم عملية التحضر في

مجتمع متأخر، بل لقد تولى عملية إتمام هذا التحضر. ومن هنا يجوز اعتبار (ستالين) خليفة (ويتي) من الوجهة الفنية.

وفيما عدا بعض أوجه الخلاف البسيط التي يمكن إرجاعها إلى اختلاف أهداف الزعامة الشيوعية فإن النمط العام للنمو السوفييتي الاقتصادي بين سنة **١٩٢٩** وتاريخ وفاة ستالين يشابه نمط غرب أوروبا والولايات المتحدة فيما قبل سنة **١٩١٤**.

فقد كانت تلك الفترة هي عصر ما بعد السكك الحديدية في روسيا أي عصر الصلب والآلات والكيماويات والكهرباء.. غير أن طفرة الروس نحو النضوج جاءت في وقت تراكمت فيه إمكانيات تكنولوجية ضخمة لم تكن متاحة منذ بضعة أجيال (خاصة في ميادين الإلكترونات والطيران والطاقة الذرية) وبذلك عندما تدعم اقتصاد روسيا في جميع النواحي من الوجهة الفنية وصل إلى وضع يختلف من نواحي فنية عديدة عن ذلك الذي حققته الدول التي بلغت نضوجها قبل سنة **١٩١٤**.

وعلى ذلك فإننا لا نجد في سلسلة مراحل التهيؤ والانطلاق والمضي نحو النضوج التي مرت بها روسيا ما يجعلنا نعتقد أنها تختلف عن النمط العام، ولو أنها، مثلها في ذلك مثل جميع الدول الأخرى، لها خصائصها المميزة التي سوف نتناولها في فصول تالية.

بعض المشاكل الخاصة بتعريف النضوج

من الممكن أن نتفهم بوضوح معنى هذا التعريف التكنولوجي

للنضوج– ونتعرف أيضاً على أوجه النقص فيه– لو أننا عالجنا باختصار مشكلات معينة خاصة بتحديد التواريخ التي حددناها للنضوج.

هل يجوز أن نعتبر فرنسا وهي على مشارف الحرب العالمية الأولى دولة ناضجة من الوجهة الفنية بالرغم من وجود قدر كبير فيها من الزراعيين الذين كانوا على الرغم من يسر حياتهم متأخرين من الوجهة الفنية وبالرغم من ميلها إلى تصدير مقادير كبيرة من رأس المال مع وجود قطاعات صناعية داخلية متأخرة فنياً؟

لا شك في أن هناك بعض المبررات التي تجيز هذه المعاملة وبعض المبررات الأخرى التي تدعو إلى عدم الأخذ بها. غير أن هذه الحال تبرز بجلاء أن هذا التعريف الذي أخذنا به لابد وأن يسمح لبعض المناطق أو بعض القطاعات في الدولة أن تتخلف– لسبب أو لآخر– على تطبيق جميع الفنون التطبيقية الحديثة تطبيقاً كاملا.

وهذا يصح في الواقع بالنسبة للبلدان التي يمكن اعتبارها بوجه عام ناضجة. فالولايات المتحدة سنة ١٩٠٠ كان بها منطقة الجنوب التي تأخر انطلاقها حتى العقد الرابع من القرن الحالي وكندا ما زال بها إقليم متخلف هو إقليم كويبك، إذن فالتعريف التكنولوجي يجب اعتباره تقريبياً عندما يطبق على دولة بأكملها.

هناك أيضاً مشكلة أخرى يثيرها موقف اليابان سنة ١٩٤٠ هل من الجائز أن تعتبر دولة ما قد نضجت إذا كانت الزراعة فيها تستخدم العمل

بهذه الصورة الكثيفة؟ الإجابة تكون بالإيجاب لو أننا سلمنا– في غير معرض الحديث عن النضوج بأن للمجتمع أن يقرر حجم سكانه كيف شاء. ولو نظرنا إلى موازين الموارد البشرية في اليابان لوجدنا أن الزراعة قد أظهرت تقدماً كبيراً في استخدام المياه والأسمدة الكيماوية بشكل يبرز وجود تقدم فني حديث على مستوى عال، بالرغم من أن الآلات الزراعية الحديثة التي يراد منها توفير عنصر العمل لا تلعب دوراً كبيراً فيه.

ولكن ماذا عن روسيا المعاصرة التي مازال أكثر من ٤٠% من قوة العمل فيها تعمل في الزراعة والتي ما زالت عازفة عن استخدام الطرق الفنية الحديثة في المنسوجات والصناعات الاستهلاكية الأخرى؟ هنا أيضاً نجد أن التعريف الذي أخذنا به للنضوج لا يلزم المجتمع بشكل معين لتوزيع إمكانيته الفنية. ومن الممكن أن تعتبر روسيا المعاصرة بوجه عام دولة ناضجة برغم أن قادتها قد اختاروا لأسباب سياسية أن يتحملوا تكاليف انخفاض الإنتاجية في الزراعة، ونزعوا إلى تركيز رأس المال والفنون التكنولوجية في قطاعات غير قطاعات سلع الاستهلاك.

وبعبارة أخرى فالعائق في سبيل الوصول بالهيكل الاقتصادي الروسي إلى الوضع العصري لا ينشأ عن نقص حجم رأس المال أو عنصر إدارة المشروعات أو توفير الفنيين المهرة.

وأخيراً فهناك حالة بريطانيا التي بلغت النضوج وفقاً لهذا التعريف منذ وقت طويل يرجع إلى أيام معرض القصر البللوري فكيف نفسر الفترة

الطويلة التي انقضت بين مرحلة النضوج بمعنى التطبيق الفعلي للفنون التكنولوجية التي عرفت حتى منتصف القرن الثامن عشر، والفترة التي تلي ذلك في النمو، أي عصر شيوع الاستهلاك الوفير، عندما تصبح القطاعات القائدة في المجتمع هي التي تؤدي إلى إدخال تحسينات كبيرة في المساكن والسلع الاستهلاكية المعمرة والخدمات؟

السبب في وجود هذه الثغرة في تسلسل مراحل النمو البريطاني يرجع إلى طبيعة المرحلة التالية. فعصر شيوع الاستهلاك الوفير يمثل اتجاهاً قد يسلكه المجتمع في تقدمه عندما يكون قد حقق نضوجاً تكنولوجيا، وفي نفس الوقت بلغ مستوى معنا للدخل الحقيقي للفرد وبالرغم من أن دخل الفرد- وكذلك استهلاكه عادة- يتجه إلى الارتفاع خلال المضي نحو النضوج، فمن الواضح أنه لا توجد علاقة محددة بين النضوج التكنولوجي وبين بلوغ متوسط استهلاك الفرد مستوى معين. فالمستويات التي تبلغها هذه التغيرات بعد الانطلاق تتوقف أساساً على ميزان الموارد البشرية للمجتمع وعلى سياسة توزيع الدخل فيه. فعملية النمو بحكم تعريفها ترفع دخل الفرد ولكنها لا تؤدي بالضرورة إلى بلوغ دخل الفرد قدراً متماثلا في جميع الدول أو حتى في جميع مناطق الدولة الواحدة. بل إننا نجد في كندا وفي حالات أخرى مجتمعات دخلت مرحلة شيوع الاستهلاك الوفير قبل بلوغ النضوج التكنولوجي ذاته.

وهناك حالياً- ومن الممكن أيضاً أن تظهر في المستقبل-

مجتمعات ناضجة من الوجهة التكنولوجية، تجمع في وقت واحد بين الفقر والغنى. ففي الحالات التي توفرت فيها البيانات التاريخية عن الدخل القومي بقدر ما يسمح بإجراء مقارنات مقبولة، يمكن أن نجد أن متوسطات دخل الفرد قد تفاوتت كثيراً عند مرحلة النضوج. فبريطانيا منذ قرن من الزمان كان الدخل فيها منخفضاً نسبياً، والتحسينات التي حدثت في نصيب الفرد من الدخل الحقيقي والاستهلاك الحقيقي خلال النصف الثاني من القرن الماضي، كانت عبارة عن تحسينات في الغذاء والمسكن ورأس المال الثابت لمناطق الحضر والأشكال الأخرى التي تأخذها زيادة الرفاهية، والتي لم تؤد– رغم عظم شأنها– إلى خلق قطاعات قائدة جديدة في داخل بريطانيا، أو هي على الأقل قد عجزت عن أن تفعل ذلك حتى فترة رواج الدراجات في العقد الأخير من القرن الماضي[٣٠].

---

(٣٠) لو نظرنا إلى الأمر من زاوية أخرى أمكننا تفسير الثغرة بين النضوج التكنولوجي الذي حدث في بريطانيا في منتصف القرن الماضي وبين شيوع الاستهلاك الوفير في القرن العشرين على أساس التطور التاريخي للفنون التكنولوجية. ففي الربع الثالث من القرن الماضي لم تكن الفنون للتكنولوجية الخاصة بوسائل النقل الحديثة ومنازل الضواحي والآلات المنزلية قد عرفت بعد. وقد يكون هذا مقبولا من عدة نواح.

ولكن من ناحية أخرى توجد ثلاثة اعتبارات تبرر وجود ثغرة في سلسلة النمو البريطاني خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر. الاعتبار الأول أن مستوى التكنولوجي بالمعنى الواسع للكلمة ليس في ذاته متغيراً مستقلا (انظر للمؤلف صفحات ٨٣– ٨٦). ولو أن مستويات الدخل والاستهلاك البريطاني كانت مرتفعة إلى الحد الكافي لظهرت حوافز كان يمكن أن تؤدي إلى تطور مختلف في المستوى التكنولوجي. الاعتبار الثاني هو أن وجود

وهكذا مضت بريطانيا بعد القصر البللوري في طريق النمو بمعدل متواضع مستخدمة عنصري رأس المال والتنظيم لديها إلى حد كبير للحصول على موارد لم تكن الطبيعة قد جادت عليها بها بسخاء، وللعمل على خلق ظروف التهيؤ للانطلاق وكذلك المساهمة في انطلاقات مجتمعات أخرى، متحملة طيلة الوقت جانباً من تكاليف قيادتها لعملية التصنيع بحيث أشرفت على القرن الجديد وقد فقدت الجانب الكبير من الميزة التي اكتسبتها في البداية وبعبارة أخرى فإن وصول دول غرب أوروبا والولايات المتحدة إلى النضوج في أوائل القرن

ثغرة بين النضج التكنولوجي عصر شيوعي الاستهلاك الوفير– أي وجود مجتمعات ناضجة فقيرة وأخرى غنية– ليس قاصراً على الحالة البريطانية. ومن الممكن أن يكون اعتبار بريطانيا في النصف الثاني من القرن التاسع كما لو كانت في عملية سد هذه الثغرة مفيدة في تفسير عمليات تحويلية مماثلة مرت بها مجتمعات أخرى. الاعتبار الثالث أن جوانب عديدة من تاريخ بريطانيا الاجتماعي والسياسي (بل ومن تطور عنصر التنظيم) خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر تعتبر مألوفة في عمليات التحول في النزعات والسياسات التي حدثت في المجتمعات الأخرى بعد إذ بلغت النضوج الفني مثال ذلك بدأ صدور التشريعات الخاصة وأولها قانون العشر ساعات للعمل ثم الضغط الذي أدى بالمجتمع إلى قبول القانون الثاني والثالث للإصلاح وظهور ائتلافات سياسية أضعفت من حدة المصالح الاقتصادية ثم تزايد اهتمام الفئات المستنيرة والرأي العام بمسائل الإصلاح الاجتماعي بشكل مهد للإجراءات التي اتبعت قبل سنة ١٩١٤ في عهد الأحرار ولظهور حزب العمال. وباختصار فإننا نجد الكثير في التاريخ البريطاني بين ١٨٥٠، ١٩٠٠ مما يتكشف بدون عناء أنه كان مظاهر المجتمع أكد معالم نضوجه ومضى بمعدل متواضع يستكشف لنفسه أهدافاً جديدة يمضي نحوها.

العشرين عند مستوى الفنون التكنولوجية التي كانت معروفة في ذلك الوقت، جعل بريطانيا في موقف يعادل تقريباً موقف تلك الدول. وبينما مضت هذه الأخيرة من الانطلاق إلى النضوج في السنوات الستين السابقة على الحرب العالمية الأولى، تحولت بريطانيا من حيث مستويات الدخل من مجتمع ناضج فقير نسبياً إلى مجتمع ناضج غني نسبياً.

نظرة أخيرة إلى النضوج

لننتقل الآن إلى الجوانب الأخرى غير الاقتصادية من عملية المضي نحو النضوج ولننظر إلى الخلف قليلا.

إن فترة التهيؤ للانطلاق هي تلك الحقبة من حياة المجتمع التي ينهار فيها المجتمع التقليدي من نواح مختلفة بينما تظل بعض الصفات الهامة للنظام القديم باقية. فقبيل الانطلاق وخلاله تحظى العناصر والمثل والأهداف الجديدة والعصرية بغلبة واضحة وتتمكن من السيطرة على مقاليد المجتمع، وبعد إذ تثبت وجودها ومغزاها ويتراجع أعداؤها بانتظام أو بغير انتظام، تمضي إلى تحقيق عملية التقدم العصري حتى نهايتها الحتمية. فبريطانيا بعد سنة ١٨١٥، وأمريكا بعد الحرب الأهلية وألمانيا في عهد بسمارك بعد سنة ١٨٧٠، وفرنسا التي كانت تمضي متباطئة في نفس الوقت. واليابان في الفترة ١٩٠٠- ١٩٢٠، وروسيا في عهد ستالين أيام الخطط الخمسية.. كل هذه المجتمعات كان يسوسها رجال عرفوا إلى أين يمضون، فقد عاشوا في عصر الفائدة المركبة وعاصروا

إمكانيات تحويل قطاع بعد الآخر من قطاعات المجتمع عن طريق إدخال الفنون التكنولوجية العصرية فيها. وعلى وجه الإجمال كانت تلك الفترات هي فترات دعة في حياة تلك المجتمعات تفتحت فيها إمكانيات الإقدام على أعمال جليلة وتيسرت فيها فرص الحصول على نتائج سريعة. ومكن المجتمع قادة الصناعة فيه– وقد كانوا هم أنفسهم ساسة الدولة في بعض الأحيان– أن ينعموا النظر ويحكموا التدبير.

وفعل المجتمع ذلك تارة عن طيب خاطر وأخرى عن كره منه. وقد اختلف المجرى الذي سارت فيه الأجور الحقيقية للعمال في الحضر والزراعة كما اختلفت مصائرهم بوجه عام بين هذه المجتمعات في خلال المضي نحو النضوج بين طرفي النقيض اللذين تمثلهما السويد التي مضت خلية البال، والمجتمع الستاليني الذي قاسى من العمل الجبري. على أنه يمكن القول بوجه عام أن قوة أولئك الذين سيطروا على رأس المال وعلى المعرفة الفنية لم تلق مقاومة تذكر. فانهزم المجتمع التقليدي ولم يفلح أولئك الذين تعلقوا بأهداب مثل تختلف عن تعميم الطرق الفنية العصرية في أن يثبتوا وجودهم، كما عجزت مصالحهم عن تثبيت أقدامها في المجتمع.

ومع كل هذا فإن الطريق إلى النضوج حمل في طياته بذور تعديله لا بذور انحلاله– فتحليلنا هذا لا يتبع بحال من الأحوال فلسفة هيجل ولا آراء الماركسية.

ولو شئنا الدقة، فقد حدثت ثلاثة أشياء خلال اقتراب النضوج من نهايته.

الشيء الأول هو أن القوة العاملة تغيرت. من حيث تكوينها ومن حيث مستوى الأجر ومن حيث نظرتها للأمور ودرجة مهارتها. فقبل الانطلاق كان حوالي ٧٥٪ من القوة العاملة تشتغل بالزراعة وتحصل على أجر حقيقي منخفض لا يكاد يتعدى حد الكفاف. وعندما قارب الانطلاق نهايته نجد هذه النسبة انخفضت إلى حوالي ٤٠٪ فإذا ما تحقق النضوج وجدناه قد انكمش في كثير من الحالات إلى ٢٠٪ غير أن النضوج لا يعني فقط سكان الحضر، بل هو يعني أيضاً زيادة في العمال الذين يعملون في المكاتب والعمال نصف المهرة. وكذلك في عدد الخبراء الفنيين وأرباب المهن، وليس هذا مجرد تحول من العمل غير الماهر إلى الماهر، بل قد لا يحدث هذا إطلاقاً إذ أحياناً يحدث العكس. إنما هو تحول إلى تلك الفئة التي تنشئ الآلات أو تديرها، وإلى الذين يعملون في سجلات مكتبية أو يشرفون على إدارات ضخمة بدلا من الذين يشيدون الخطوط الحديدية أو يطرقون الصلب أو يشرفون بصورة غير منظمة على جماهير غفيرة من العمال غير المهرة. هؤلاء الأفراد ليسوا بحديثي التزوج من الأرياف بل هم أبناء المدينة الذين ولدوا في عصر التقدم الفني والذين حصلوا على قدر متزايد من الثقافة والمعرفة. فضلا عن هذا فإن الأمر لا يقتصر فقط على اتجاه الأجور

الحقيقية للعمال إلى الارتفاع، بل يرى العمال أنهم إذا نظموا صفوفهم وأشعروا المجتمع بوجودهم لاستطاعوا الحصول على أجور أعلى وعلى قدر أكبر من الضمان لوظائفهم ورفاهيتهم.

وباختصار فإن عملية المضي نحو النضوج ترسي دعائم ذلك النوع من الضغط السياسي والاجتماعي الذي تمخضت عنه تلك الإصلاحات الإنسانية التي بدأت بقانون المصانع في بريطانيا خلال العقد الخامس من القرن الماضي وامتدت حتى الإصلاحات التي اضطر إليها (بسمارك) ثم قوانين (لويد جورج) الإصلاحية، والعصر التقدمي في أمريكا. ويمكن أن نضيف إلى كل هذا تراجع الحكومة الروسية أمام فئات المستهلكين والفنيين والمديرين منذ سنة ١٩٥٣.

الشيء الثاني هو أن طبيعة القيادة تتغير فهي تنتقل من أيدي أولئك الذين آثروا عن طريق ملكيتهم لمصانع القطن أو السكك الحديدية أو الصلب أو البترول إلى المديرين الأكفاء الذين يتولون الإدارة في مؤسسات متعددة الفروع ومركزة قيادتها في أيد قليلة[٣١].

---

(٣١) إن تفهم التاريخ الاقتصادي الحديث يصبح أيسر لو أننا أجرينا مقارنة بين الأجيال الثلاثة التي تتعاقب في قيادة مجتمع ناضج: أولئك الأشخاص المتواضعون البنائون الذين يقومون ببدء عملية النمو. ثم أولئك الذين حذقوا أعمالهم والذين يتولون دفع المجتمع نحو النضوج حتى ولو تم ذلك رغم أنفه، وأخيراً رجال المجتمع الحذرون الموسرون الذين يرثون ويديرون دفة الأمور في الاقتصاد ويتخذون من ذلك مهمتهم في الوقت الذي يسعى فيه المجتمع إلى أهداف أخرى بجانب تطبيق الفنون الإنتاجية العديدة على موارده.

الأمر الثالث هو حدوث تغير وثيق الصلة بالتغييرين السابقين، ولكنه أبعد منهما أثراً، ذلك أن المجتمع في جملته تصيبه بعض الملالة ويفقد تحمسه للمعجزات التي تأتي بها الصناعة. فكما حدث في المجتمع السوفييتي عندما احتج على فرض عدد لا حصر له من الروايات التي تتغنى بحب الإنسان لجراراته أو لآلته، فإن العالم الغربي قد عبر عن نفس النوع من المشاعر بطرق واضحة ومتعددة في أواخر القرن التاسع عشر: فعل ذلك عن طريق جماعة (الفابيين) وأنصار الاشتراكية الديمقراطية في القارة الأوربية وعن طريق (إبسن) و(شو) و(دريزر) وكذلك عن طريق (ميل) و(مارشال). وإلى هذه الفئة ينتمي أيضاً (ماركس)– كما سنرى في الفصل العاشر– باعتباره أحد الذين اعترضوا على عظم التكاليف البشرية التي يتطلبها المضي نحو النضوج.

هذه التغيرات في الدخل الحقيقي وفي هيكل المجتمع وأطماعه وأفكاره التي تحدث عندما تقارب مرحلة النضوج أن تثير مشكلة اختيار وموازنة تدور حول السؤال التالي: كيف يمكن استخدام هذا الجهاز الصناعي الناضج الذي أصبحت الفائدة المركبة من خصائصه؟ هل يوجه إلى زيادة الأمن والرفاهية أو ربما الفراغ لجمهور المواطنين؟ أم إلى زيادة الدخول الحقيقية بما في ذاك توفير آلات الاستهلاك المصطنعة لأولئك الذين يستطيعون الحصول عليها؟ أم إلى تأكيد مكانة المجتمع الناضج الجديد على مسرح السياسة العالمية؟ إن النضوج كما سنبين في الفصل الثامن هو في الواقع فترة حرجة كما أنه فترة مليئة بالإمكانيات الجديدة المزدهرة.

الفصل الرابع

عصر شيوع الاستهلاك الوفير

المفاضلة بين ثلاثة أهداف:

ذهبنا في الفصل السابق إلى أنه عندما يقترب المجتمع من مرحلة النضوج الفني، يبدأ الأفراد في التسليم بالوضع الذي وجد فأصبح قائماً، أي بوجود مجتمع صناعي متقدم وتبدأ أذهانهم تتجه شيئاً فشيئاً إلى إعادة النظر في الأهداف التي يمكن توجيه المجتمع الناضج إليها.

وإذا استخدمنا الاصطلاح العلمي أمكننا القول بأن عناية المجتمع عندما يقارب النضوج ويجاوزه تتحول من جانب العرض إلى جانب الطلب، ومن مشاكل الإنتاج إلى مشاكل الاستهلاك ومشاكل الرفاهة بأوسع معانيها.

في هذه المرحلة التي تعقب النضوج، ظهرت ثلاثة أهداف رئيسية تنازعت الموارد والنزعات السياسية، وهي أهداف أو اتجاهات تسعى إلى زيادة الرفاهة بالمعنى الواسع للكلمة. الاتجاه الأول هو المضي بالدولة في سبيل القوة الخارجية والسلطان وبالتالي نحو تخصيص قدر متزايد من مواردها للأغراض العسكرية والخارجية. فقد كان من الظواهر الشائعة في التاريخ الحديث أن تتجه بعض الفئات بأنظارها إلى خارج حدود

أوطانها متطلعة إلى عوالم جديدة تغزوها بعد أن قاربت أوطانها النضوج وفي بعض الحالات استطاعت مثل هذه الفئات، بطريق أو آخر، أن تستولي على مقاليد الأمور فعلا وتمسك بزمام السياسة في الدولة.

الاتجاه الثاني من اتجاهات استخدام الموارد التي تتوفر لمجتمع ناضج يمكن تسميته بدولة الرفاهة، أي استخدام الدولة بما في ذلك سلطانها على توزيع الدخول عن طريق الضرائب التصاعدية لغرض تحقيق الأهداف الإنسانية والاجتماعية (بما في ذلك زيادة الفراغ) التي عجزت الأسواق الحرة بصورتها المشوهة عن تحقيقها. فخلال الانطلاق والمضي نحو النضوج أمكن القضاء على تلك العناصر التي شابت ما أطلق عليه (ليونيل روبنز) اسم "العقيدة النفعية الفردية" وجعلتها تحيد عن السعي نحو البلوغ بالإنتاج إلى أقصاه. واختلفت الدرجة التي تم بها القضاء على هذه العناصر من مجتمع لآخر.. وعندما شارف المجتمع النضوج، أخذت الأهداف الأكثر إنسانية تدعم وجودها بشكل أوضح وأصبح الناس بعبارة أخرى أكثر استعداداً للتنازل عن جانب من مستوى الإنتاج– ومن الدوافع التي يتأثر بها القطاع الخاص– في سبيل التخفيف من حدة ويلات الدورة التجارية، وفي سبيل زيادة الأمن الاجتماعي وإعادة توزيع الدخل وإنقاص عدد ساعات العمل، وباختصار في سبيل التخفيف من قسوة الأوضاع في مجتمع كان حتى ذلك الوقت يدين قبل كل شيء بمبدأ زيادة الإنتاج الصناعي لأقصى قدر ونشر الطرق التكنولوجية العصرية.

الاتجاه الثالث الذي يمكن أن تتفتح سبله عندما يتحقق النضوج، هو التوسع في مستويات الاستهلاك بما يفوق الحاجات الأساسية للغذاء والمسكن والملبس، ليس فقط بالسعي إلى أنواع أفضل من الغذاء والمسكن والملبس، وإنما أيضاً بالانتقال إلى ميادين استهلاك السلع الاستهلاكية المعمرة والخدمات وهي التي أصبح في مقدار الاقتصادات الناضجة أن تنتجها في عصرنا الحالي.

وقد خلق كل مجتمع لنفسه إمكانيات إجراء الاختيار بين هذه الأهداف الثلاثة بوصوله إلى التكنولوجي، واشتق لنفسه طريقاً مختلفاً يتميز به عن غيره إلى حد ما، وكان الاختلاف يتحدد في كل حالة بالعوامل الجغرافية والحضارة القديمة والموارد والمثل والقيادة السياسية التي خضع لها خلال فترات متعددة تلت النضوج ومن الممكن تفسير جانب كبير من تاريخ أمريكا وغرب أوروبا منذ حوالي سنة ١٩٠٠ ومن التاريخ الياباني منذ العقد الثالث من القرن الحالي ومن التاريخ الروسي منذ وفاة ستالين على أساس مشكلة الاختيار التي تحتدم عند الوصول إلى النضوج، وعلى أساس درجة تغليب بعض هذه الأهداف على غيرها في أي وقت من الأوقات.

ولما كانت الولايات المتحدة هي أولى المجتمعات في العالم التي اتجهت بشكل واضح من مرحلة النضوج إلى مرحلة شيوع الاستهلاك الوفير، فسوف نبدأ بتتبع الكيفية التي تمت بها الموازنة بين هذه

الأهداف كما يظهر من تاريخها خلال النصف قرن الأخير وسوف ندرس هذه الحقبة مقسمة إلى أربع فترات الفترة التقدمية فالعقد الثالث، فالكساد الكبير الثلاثيني وأخيرا الرواج الذي تلا الحرب العالمية بين سنتي ١٩٤٦، ١٩٥٦.

الحياة الأمريكية

الفترة الأولى: التقدمية: ١٩٠١- ١٩١٦

لنبدأ أولا باستعراض المرحلة التقدمية أي تلك المرحلة الواقعة بين تاريخ بدء رياسة (تيودور روزفلت) تقريباً حتى وقت دخول أمريكا الحرب العالمية الأولى في عهد (وودرو ويلسون).

فبالرغم من أن (ماكينلي) قد فاز بسهولة في انتخابات سنة ١٩٠٠ بشكل قضى على سلسلة فوز الحزب الجمهوري الذي ساد خلال فترة المضي نحو النضوج التي تلت الحرب الأهلية، فإن الحياة الأمريكية كانت بوجه عام بسبيل التأهب لحدوث تحول في معايير أهدافها وقد تجلى هذا في الشعبية التي أحرزتها بيانات (تيودور روزفلت) وخطبه وفي الهزيمة المنكرة التي منى بها (تافت) وحاقت بالآراء التي نادى بها حينذاك في انتخابات سنة ١٩١٢.

ونتج عن كل هذا أن سادت الأهداف التقدمية في السياسة المحلية لمدة خمسة عشر عاما، وخلقت آثاراً لا تمحى.. وفي ١٩١٦ قبلت الولايات المتحدة أعظم حدث ثوري في سياستها الاقتصادية، ألا

وهو الضريبة التصاعدية على الدخل، وفي ذلك الحين ساد جو ساعد على الحد من ضخامة سلطان المشروعات الكبرى، سواء برضاء هذه المشروعات نفسها أو عن طريق إجبارها على ذلك.. ومنحت النقابات صراحة حق تنظيم صفوفها بما لا يتعارض مع قانون مناهضة الترست، وأنشئ نظام الاحتياطي الاتحادي، وكان من أغراضه إعطاء الحكومة بعض السلطات التي تمكنها من مقاومة الدورة التجارية، وقد قامت بعض الولايات باتخاذ إجراءات أعنف لتدعيم السيطرة الاجتماعية.. غير أن المرحلة التقدمية كانت مرحلة تغيير في نزعات الجماهير وفي اتجاهات السياسة أكثر منها مرحلة إحداث تغير جوهري في توزيع الموارد.

وفي تلك السنوات اتخذ الأمريكيون قرارا خطيرا آخر بصدد شئونهم القومية، فقد شاعت خلال العقد الأخير من القرن الماضي فكرة تنادي بأن الولايات المتحدة قد أصبحت دولة كبرى ناضجة، وأنه قد آن الأوان لها لكي تلعب دوراً رئيسياً على المسرح العالمي، ولكي تخرج من السور الذي احتمت به، والذي تمثل في مبدأ (مونرو) وفي الاتفاق الضمني مع بريطانيا الذي بمقتضاه تعهدت هذه الأخيرة بقيام أسطولها بحماية الولايات المتحدة من التقلبات التي تنجم عن تنازع القوى في أوراسيا. ونادى (تيودور روزفلت) الذي يرجع إليه الفضل في الاستيلاء على الفليبين، والذي يعتبر بطل الحرب الأسبانية الأمريكية بضرورة المضي في هذا الاتجاه، وعمل إلى حد ما على تأكيد مركز الولايات المتحدة العالمي خلال فترتي رياسته.

غير أنه ما أن لقب "بذي الرأي السديد"– وكان تيودور روزفلت رمزاً له– عجز عن أن يسود، وظلت الولايات المتحدة محتفظة بالفليبين ولكن الأمريكيين بعد أن استجابوا للإغراء وخرجوا من نطاق سياسة العزلة، عادوا في النهاية فتخلوا عن فكرة إنشاء إمبراطورية، واتبعوا في سياستهم الخارجية سياسة أميل إلى سياسة الأحرار البريطانيين منها إلى تقاليد المحافظين البريطانيين خلال هذه الفترة التقدمية، وظهر هذا بشكل واضح أيام (ويلسون).

وعلى ذلك فإن الموارد الأمريكية لم يزد اتجاهها نحو الخدمات الاجتماعية أو النفقات العسكرية بالرغم من أن التشريعات التقدمية والأسطول الأبيض العظيم، وتزايد تدخل الحكومة في شئون المجتمع الأمريكي.. حدثت كلها بشكل لا سبيل إلى إنكاره.

غير أن الموارد الأمريكية اتجهت بصورة مزدادة إلى المجرى الثالث من الإمكانيات التي تحدث بعد النضوج، أي إلى ميادين جديدة للاستهلاك، ولم يظهر هذا الاتجاه بشكل واضح بسبب الارتفاع في تكاليف المعيشة في المناطق الحضرية الذي استمر حتى سنة ١٩٢٠، ثم زادت حدته في الفترة التالية، أي خلال الرواج الذي يلي تلك السنة.

الفترة الثانية- العقد الثالث:

يعتبر العقد الثالث في أمريكا بوجه عام فترة عزلة مريرة.. كما أنه يعتبر مقدمة للكساد الحاد وفترة قلق اجتماعي سادت فيها الخمور

وموسيقى الجاز، وظهرت خلالها مجموعة من الرياضيين اللامعين والروائيين الممتازين.. كما ظهرت فيها أيضاً رقصة الشارلستون.

على أن هذا العقد يجب أن يعتبر كذلك أول فترة ممتدة استطاع فيها مجتمع ما أن يجني ثمار وحاصلات عصر شاعت فيه السلع الاستهلاكية المعمرة والخدمات.

ولندرس الآن بعض الأرقام التي تحدد معالم التغير الذي طرأ على المجتمع الأمريكي وعلى اقتصاده خلال عهد الاستهلاك الوفير الذي يعتبر هذا العقد حجر الزاوية فيه.

أول ما نلحظه هو ظهور طبقة متوسطة جديدة، ففي الفترة ١٩٠٠- ١٩٤٠ تناقص عدد المزارعين في الولايات المتحدة، وزاد عدد المشتغلين في الصناعة وفي التشييد والنقل، بما في ذلك العمال المهرة، بحوالي نفس النسبة التي زادت بها القوة العاملة عموما.. غير أن العمال نصف المهرة تزايد عددهم بأكثر من ضعف هذه النسبة، كما تزايد عدد أرباب المهن والمشتغلين بالأعمال المكتبية بثلاثة أضعاف هذه النسبة.. وبعبارة أخرى فقد بدأ عصر المهنيين والعمال المهرة ونصف المهرة في الازدهار، وكان هذا التحول في هيكل القوة العاملة أمراً يكاد يكون شائعا بالنسبة لجميع الدول التي تخطت مرحلة النضوج.

ولكن أين كان يقيم هؤلاء السكان الذين سخرت إمكانياتهم نحو إنتاج السلع الاستهلاكية والخدمات والاستمتاع بها؟.. الإجابة عن هذا

السؤال هي أن السكان بدأوا يتحولون ليس فقط إلى المدن، بل أيضاً إلى ضواحيها، ففي العقد الثاني زادت جملة السكان بحوالي ١٦%، وزاد عدد أولئك الذين يعيشون داخل المدن بنسبة ٢٢% أما الذين يعيشون في المناطق المحيطة بها- أي من الضواحي- فقد زادوا ٤٤%.

وما الذي حدث للإنتاج الصناعي؟

قام (فابركيانت) بترتيب الزيادات في إنتاج السلع في الولايات المتحدة بين سنتي ١٨٩٩ و١٩٣٧ وفقا لنسب الزيادة. ومن هذا الترتيب يتضح أن السيارات قد تصدرت القائمة بزيادة قدرها ١٨,١٠٠%، ثم لفافات التبغ والبترول والألبان وسكر البنجر، وكلها فاقت في زيادتها ١٠٠٠%. ويأتي بعد ذلك الأسمنت والفواكه والخضر المحفوظة، وقد قاربت في زيادتها ١٠٠٠%[٣٢].

فما الذي أدى إليه كل هذا؟ لقد شاعت في الولايات المتحدة عقلية ذوي العربات، فبظهور السيارة بدأ في الولايات المتحدة تيار هجرة داخلية كبيرة إلى منازل حديثة مقامة في الضواحي، وتضم كل منها أسرة واحدة، وبدأت هذه المنازل تغزوها بسرعة آلات الاستقبال اللاسلكية والثلاجات والآلات المنزلية الأخرى التي يتمتع بها مجتمع أدت فيه

---

(٣٢) انظر ص ٨٩ من S. Fabricant: The Out put of Man ufacturing Industries 1899- 1937.

سهولة الحركة الاجتماعية وارتفاع الإنتاجية إلى إلغاء الخدمة اليدوية المنزلية.. ففي هذه المساكن قام الأمريكيون بتحويل استهلاكهم الغذائي إلى مستويات أرقى، كما قاموا بزيادة الاعتماد على الأغذية المحفوظة، ثم بعد ذلك المثلجة.

فالسيارات والمنازل المخصصة لسكني عائلة واحدة والسلع المعمرة المنزلية والأغذية ذات الأصناف الجيدة.. كل هذا يحكي قصة التحول في المجتمع الأمريكي خلالي العقد الثالث، وهو تحول عزز الرواج الذي حدث في تلك الفترة، والذي أدى إلى انقلاب في معيشة قارة بأكملها، وغير فيها كل شيء حتى قواعد الغزل.

الفترة الثالثة- الكساد الكبير:

وأتى بعد ذلك بطبيعة الحال كساد شديد وطويل، امتد طيلة العقد التالي. ولن نحاول هنا أن نتناول بالتفصيل أسباب بدء هذا الكساد أو دواعي العمق غير العادي الذي اكتسبه، ولكننا سنكتفي بأن نقول بأن هذا الكساد الذي بدأ في سنة ١٩٢٩ خاصة في قطاع الإسكان الذي زاد من نشاطه العجز في المساكن الناشئ عن الحرب الأولى، ثم بدأ يشوبه الضعف نتيجة تناقص نمو السكان وتناقص تكوين الأسر الجديدة هذا الكساد اكتسب عمقه غير العادي بسبب إفلاس مؤسسات الائتمان في الداخل والخارج واحدة بعد الأخرى، بشكل جعل الدورة تزداد حدتها نظراً للآثار التي ترتبت من كل ذلك على الدخل والثقة والتوقعات.

ويحتاج تفسير طول فترة للكساد في الولايات المتحدة إلى المزيد من الإيضاح، لأنه يرتبط مباشرة بمرحلة النمو الأخيرة، أي بعهد شيوع الاستهلاك الوفير الذي كانت الولايات المتحدة قد بدأته.

ونحن لا ننكر وجود عوامل مساعدة كثيرة: غير أن السبب في امتداد الكساد الأمريكي الذي خلف ما يقرب من ١٧٪ من المتعطلين عندما نشبت الحرب العالمية الثانية، كان هو أن القطاعات القائدة في هذه المرحلة من مراحل النمو الأمريكي تتطلب توظيفاً كاملا وجوا من الثقة قبل أن يمكن لها استعادة نشاطها مرة أخرى، فما القطاعات القائدة لبعض الاستهلاك الوفير الأمريكي؟ مرة أخرى نجدها السيارات وتشييد المنازل في الضواحي، وإنشاء الطرق وتزايد السيارات والسلع الاستهلاكية بين عدد متزايد من الأسر، ففي المراحل التاريخية الأولى عندما كانت قوة اندفاع النمو تتوقف على الاستمرار في إنشاء السكك الحديدية أو على إدخال العمليات الصناعية التي تؤدي إلى خفض مستويات الطلب الاستهلاكي غير أنه عندما أصبح الاستثمار موجهاً إلى الصناعات والخدمات المتولدة عن توسع الاستهلاك، كان لابد من التوظف الكامل لكي يمكن الإبقاء على التوظيف كاملا.. لأنه ما لم تتوسع مستويات الاستهلاك فإن صناعات السلع الاستهلاكية وتلك التي تمدها بالعناصر اللازمة لها سوف تظهر فيها طاقات معطلة، الأمر الذي يضعف النزعة إلى الاستثمار وقد ضاقت آفاق الصناعة الأمريكية خلال

العقد الرابع وبدت كما لو أنها قد ثبتت عند مستوى منخفض.

وفي القرن التاسع عشر حينما كان الصلب يذهب أساساً إلى السكك الحديدية أو إلى السفن الجديدة المصنوعة من الصلب. كان الطلب على الصلب عبارة عن انعكاس لما يطلق عليه بعض الاقتصاديين "الاستثمار التلقائي" أما في عهد الاستهلاك الوفير، عندما كان الصلب يأتي من مصانع السيارات وحفظ الأغذية، فإن هذا الطلب أصبح انعكاساً للاستثمار التبعي- أي الناشئ عن ارتفاع الدخول والاستجابة للمعجل.

وعلى هذا يمكن اعتبار الحرب العالمية الثانية بمثابة المنقذ الذي أعاد الولايات المتحدة إلى حالة التوظيف الكامل، ومضت الولايات المتحدة فيما بعد الحرب- وقد تبدلت نظمها كثيراً "بالعهد الجديد" وبالتشريعات العديدة كتلك التي أصدرت بشأن منازل المحاربين- في سبيل استكمال ثورة السلع الاستهلاكية المعمرة فيها لمدة عشر سنوات ظل خلالها التوظيف كاملا. وهي الفترة من ١٩٤٦- ١٩٥٦.

وخلال الكساد، لم يقتصر الأمر على مقاساة المجتمع الأمريكي لمرارة الكساد فقط فعندما توقف جهاز النمو الذي قام على أساس السيارات والضواحي والسلع الاستهلاكية المعمرة اندفعت الولايات المتحدة بكل قوتها في سبيل آخر من السبل المتاحة للدول بعد بلوغها النضوج. أي نحو ما يخصص لأغراض الرفاهية الاجتماعية، وتبلورت

معالم دولة الرفاهية أيام (فرانكلين روزفلت) لكي تبقى جزءا لا يتجزأ من الهيكل الأمريكي حتى وقتنا هذا!

الفترة الرابعة: الرواج الذي تلا الحرب:

المرحلة الرابعة هي الرواج الكبير الذي تلا الحرب بين سنتي ١٩٤٦ و١٩٥٦ ويمكن اعتباره تتمة للرواج الذي تلا الحرب العالمية الأولى فقد استمر الاتجاه نحو الضواحي بعد أن كان قد تناقص بشكل ظاهر خلال العقد الرابع وفي سنة ١٩٤٨ كان ٥٤% من الأسر الأمريكية تمتلك عرباتها الخاصة، وبعد ذلك بعشر سنوات ارتفعت النسبة إلى ٧٣%، وفي سنة ١٩٤٦ كان ٦٩% من المنازل التي أدخل فيها التيار الكهربي قد دخلتها الثلاجات الكهربية، وبعد ذلك بعشر سنوات ارتفعت النسبة إلى ٩٦%. ونفس الأمر حدث بالنسبة للآلات المنزلية الكهربية الأخرى مثل المكانس والغسالات الكهربية وفي سنة ١٩٥٦ كان التليفزيون في داخل ٨٦% من تلك المنازل.

وبالرغم من أن أجهزة التكييف قد بدأت تغزو المنازل الأمريكية فمن الواضح أن النمو الأمريكي لا يمكن أن يبقى طويلا قائماً على مثل هذه التوسعات الضخمة في نسبة المجتمعات التي تقطن الضواحي، على السيارات والآلات المنزلية المعروفة التي تدار بالكهرباء. وقد بدأ الإنتاج واكتشف بعد ذلك فجأة أن جميع منحنيات النمو في أي قطاع لابد وأن تتعرض في النهاية إلى تقاعس طويل الأجل.

الفترة الخامسة: إلى أين؟

ما الذي يخبئه المستقبل إذن؟ هل يبدأ الأمريكيون وقد اختطوا لأنفسهم هذه الحضارة المرنة المركزة في الضواحي، يتمهلون بعض الشيء ليعيدوا تنظيم أمورهم ويستمتعوا بثمار الوفرة؟ هل يسعون إلى الاكتفاء بأربعة أيام عمل في الأسبوع ليحصلوا على عطلة أسبوعية تمتد أياما ثلاثة؟ البعض يظنون أن هذا هو ما سيحدث، وليس لدينا ما يحمل على إنكار دعواهم بصورة قاطعة.

غير أن الأمر الذي يقبل الشك هو أن شيئاً جديداً وهاما قد حدث في المجتمع الأمريكي عندما أشرف عهد السلع الاستهلاكية المعمرة على نهايته الحتمية. وهنا نجد هذه العملية هي الأخرى تتبع نظرية (بوربذوكس) الديناميكية، فعندما أخذت الثورة العارمة في السلع الاستهلاكية المعمرة تصل إلى نقطة بدأ عندها معدل الانتشار يتناقص بالضرورة، اتخذ المجتمع الأمريكي قراراً من أشد القرارات وأبعدها عن التوقع: فقد بدأ سلوكهم ينم عن أنهم يفضلون المزيد من الأطفال على المزيد من سلع الاستهلاك[٣٣].

---

(٣٣) إن هذا التحول يثير مشكلة هامة أمام الولايات المتحدة لأنه حدث في نفس الوقت الذي بدأ فيه أوروبا الغربية واليابان وكذلك روسيا (ولو أنها متأثرة بعض الشيء) في دخول مرحلة نمو سريع في السلع الاستهلاكية المعمرة. ولقد كان جانب هام من الميزة التي اكتسبتها أمريكا حديثاً في تصدير منتجات هذه الصناعات الهندسية الخفيفة هو سبقها إلى دخول هذا الميدان. ولكن هذه المنتجات أصبحت الآن تنتج على نطاق واسع وبكفاية مرتفعة في

فخلال سنوات الحرب ارتفع معدل المواليد من ١٨ في الألف إلى حوالي ٢٢ في الألف. وقد فسرت هذه الظاهرة في ذلك الوقت على أنها ناتجة عن استعادة حالة التوظف الكامل وكثرة الزيجات التي تمت في بداية الحرب، وهذا التفسير يعتبر صحيحا إلى حد كبير. غير أنه في السنوات التي تلت الحرب ظل معدل المواليد يتزايد حتى استقر عند ٢٥ في الألف، وبذلك أدى إلى زيادة في السكان وتغير في التركيب العمري وفي معدل تكوين الأسر الجديدة، مما كان له أكبر الأثر على الشئون الاقتصادية. ففي سنة ١٤٩٦ تنبأت السلطات الرسمية بأن السكان الأمريكيين سوف يصلون ١٦٥ مليون في سنة ١٩٩٠، غير أنه لم تمض عشر سنوات حتى كان الرقم الفعلي قد تجاوز هذا التقدير، وفي الوقت الحالي نجد السكان الأمريكيين يتزايدون بمعدل يزيد عن ١,٥% سنويا ومن المنتظر أن يزيد عددهم عن ٢٤٠ مليون في سنة ١٩٨٠.

كل هذا أعاد نظرته (مالتوس) إلى الأذهان إذ جعلها تنطبق على المجتمع الأمريكي بكل آثارها، وصحب ذلك ظروف أخرى- نخص منها بالذكر تراكم العجز في رأس المال الاجتماعي الثابت وزيادة تكاليف سباق التسليح إذا ما استمر قائما- مما سوف يؤدي في العقد التالي من

دول أخرى فيها معدلات الأجور منخفضة. فهل ينتظر دترويت مصير يشابه ذلك الذي لاقته صناعات المنتجات القطنية والقضبان الحديدية في بريطانيا قديماً؟

التاريخ الأمريكي إلى توسع محموم في الإنتاج بشكل لا يؤدي إلى زيادة تذكر في مستويات الاستهلاك الخاص.

ولكي نبرز مغزى هذا التقييد الاستهلاك الخاص نورد تقديرا "لنسبة الإعانة" ورد في دراسة حديثة عن سكان أمريكا قام بها كل من (كونراد وأيرين توير)(٣٤) هذه النسبة تقيس العلاقة يبن عدد السكان العاملين وعدد أولئك الذين يقعون خارج حدود أعمار القوة العاملة وهي في الولايات المتحدة اقل من ٢٠ سنة وأكثر من ٦٥ سنة. ونحسب هذه النسبة في شكل مدد الأشخاص المعولين الذين يجب أن يعولهم ١٠٠ شخص من القوة العاملة. وقد كانت هذه النسبة تتناقص في الماضي بمعنى أن كل فرد من القوة العاملة كان يقوم بإعانة عدد متناقص من الأفراد خارج هذه القوة، ففي سنة ١٩١٥ كانت النسبة ٨٤ وفي سنة ١٩٣٥ انخفضت إلى ٧٤ وفي سنة ١٩٥٥ عادت فارتفعت إلى ٨١ وعلى ضوء الهيكل الحالي للسكان ومعدلات المواليد سوف تصل إلى ٩٨ في سنة ١٩٧٥.

وباختصار فإن المجتمع الأمريكي في سنة ١٩٥٩ قد اختار طواعية أن يكون أقل إسرافاً عما يعتقد البعض، ويبدو أنه لم يحن الوقت بعد لكي ينكمش أسبوع العمل إلى أربعة أيام. ولكي يتقبل الأفراد مستوى أعلى من

---

(٣٤) انظر صفحة ٣٢٥ من:

C. Taueber and I. B. Taueber: "The Changing Population of the United States".

البطالة حتى ولو ارتفعت إعانات البطالة بقدر كاف وهو الرأي الذي نادى به الأستاذ (جاليريث)، فمجتمع مثل مجتمع الولايات المتحدة ارتبطت حياته ارتباطاً وثيقاً بوفرة الاستهلاك وارتبط أيضاً بالمنافع التي تعود من كبر رأس المال الاجتماعي وبمصالحه الخاصة ومصالح أولئك الذين يعتمدون عليه ويتحالفون معه لمواجهة ظروف عالمية مليئة بالمفاجآت ومتطلبة لنفقات عالية، ومرتبطاً فوق كل هذا بوازع عن ديناميكيته الذاتية يتزايد في حجم سكانه وباضطرار قوته العاملة إلى إعالة عدد أكبر من الشيوخ والأطفال.. مثل هذا المجتمع لابد له من أن يستخدم موارده على وجه كامل وبصورة منتجة ومتزنة فمشكلة الاختيار والتوزيع– ومشكلة الندرة– لم ترفع قبضتها بعد عن كاهله.

ما بعد النضوج في الدول الأخرى

أمامنا الآن سؤال جديد هو: لماذا لم تستطع أوربا الغربية التي بلغت النضوج هي الأخرى قبل الحرب العالمية الأولى أن تدخل مع الولايات المتحدة في عصر شيوع الاستهلاك الوفير خلال العقد الذي تلا تلك الحرب؟ أو بعبارة أخرى: ما هو السبيل الذي اختارته تلك الدول فيما تلا نضوجها من بين إمكانيات الاختبار المتاحة بعد النضوج.

ما قبل سنة ١٩١٤

قامت مجتمعات غرب أوروبا نتيجة لشدة رغبتها في التخفيف من المشاق التي لقيتها خلال التوسع الصناعي والقضاء عليها بانتهاج سبيل أقرب

إلى تحقيق دولة الرفاهية عما فعلت الولايات المتحدة. وربما كان ذلك راجعاً إلى أن تلك الدول كانت أقل حظاً في ميزان القوى السياسية عنها في أمريكا. ولاشك في أنه كانت هناك عوامل أخرى تدفع إلى هذا الطريق نخص بالذكر منها اشتداد أثر المذاهب الاشتراكية، والمثل التي انتشرت بين الطبقات العاملة وبين القادة المفكرين، فوجدت الحكومات نفسها مطالبة بتوفير نسبة من الاستهلاك أعلى مما تكفلت به حكومة الولايات المتحدة. وقد تبين "ميلتون جلبرت" في المقارنة التي أجراها بين دول منظمة التعاون الاقتصادي الأوروبي وبين الولايات المتحدة، إن أوروبا الغربية ظلت حتى سنة **١٩٥٥** تعتمد على الحكومة في تدبير نسبة أعلى من الاستهلاك (باستبعاد الدفاع) عنها في الولايات المتحدة، وقد كانت الزيادة في استهلاك المناطق الحضرية في غرب أوروبا، مثلما كانت في أمريكا، مقيدة بدرجة كبيرة خلال العقد الذي سبق الحرب العالمية الأولى بسبب ارتفاع نفقات المعيشة[٣٥] وقد كانت المحاولات العديدة التي تماثل قانون الإصلاح الحر الذي قدمه "لويد جورج" هي "من زاوية معينة" عبارة عن محاولات للالتجاء إلى الأساليب السياسية للإصلاح من سوء التوزيع الذي نتج عن الأسواق الحرة، وهو في هذا يشبه إلى حد كبير "العهد الجديد" الذي كان في الواقع رد فعل من قبل مجتمع حطمته البطالة الشديدة المزمنة.

---

(٣٥) راجع بوجه خاص صفحات ٥- ١٠ من

A. R. Prest: Consumers Expenditure in the United Kingdom. 1900- 1918.

العقد الثالث:

ماذا حدث في أوروبا الغربية خلال العقد الثالث؟

في السنوات التي تلت الحرب الأولى مباشرة واجهت أوروبا الغربية بطبيعة الحال مشاكل أصعب من تلك التي واجهت أمريكا، سواء في التعمير أو في الإصلاح الدخلي. ولم تنتقل تلك الدول مباشرة إلى عهد السلع الاستهلاكية المعمرة كما فعلت الولايات المتحدة.

على أن لكل دولة من دول أوروبا الغربية قصة تختلف عن الآخرين في هذا الصدد. والذي يمكن قوله بوجه عام هو أن غالبية هذه الدول تمتعت في ذلك العقد بانتعاش نسبي لمدة أربع سنوات خلال الفترة ١٩٢٥– ١٩٢٩ وبذلك استعادت أو كادت مستويات الإنتاج التي كانت قد سادت في سنة ١٩١٣ وفي الوقت الذي استمر فيه النمو الأمريكي معززا بالتوسع الجديد في المساكن الحضرية والسيارات وفي المعمرات الاستهلاكية، نجد أن أوروبا الغربية تدهورت شئونها بعض الشيء خلال ذلك العقد، ولو أن تحليلنا كان صحيحا، لكان السبب في هذا التدهور أن المجتمعات الأوربية بوجه عام عجزت عن أن تمضي– على أساس من مرونات الطلب الدخلية القصيرة الأجل التي تسود مجتمعا حراً– إلى النتيجة الحتمية التي تقضيها مرحلة النمو التالية للنضوج.

العقد الرابع:

وما حدث في العقد الرابع يؤيد فرضنا هذا إلى حد ما. فلو أننا

تركنا عمليات التسليح جانباً، وجدنا أن إنشاء المساكن وحدوث بعض التوسع في قطاعات السيارات والمعمرات الاستهلاكية قد ساعد على خلق درجة من الانتعاش في أوروبا الغربية خلال هذا العقد وبعبارة أخرى فعندما بدأت السياسات التي اتبعتها حكومات غرب أوروبا في خلق جو من الانتعاش خلال العقد الرابع، تجلت في مرونات الطلب الدخلية زيادات كبيرة نسبية للطلب على السلع الاستهلاكية المعمرة والخدمات– بما في ذلك الإسكان.

لنأخذ مثلا الإنتاج في قطاع السيارات سواء الخاصة منها أو التجارية، وتطوره فيما بين سنتي ١٩٢٩، ١٩٣٨ في كل من غرب أوروبا والولايات المتحدة، وقد قدر (سفيلنسون) إنتاج الدول الأوربية الأربع الكبرى في سنة ١٩٢٩ بحوالي ٧٠٢ ألف سيارة خاصة وتجارية بينما كان إنتاج الولايات المتحدة في تلك السنة ٥,٤ مليون. وبعد مضي عشر سنوات من الكساد المتواصل في الولايات المتحدة الذي قابله شيء من الانتعاش في دول غرب أوروبا، اختلفت الأرقام عن الصورة السابقة. ففي سنة ١٩٣٨ كان إنتاج أوروبا ١,١ مليوناً وإنتاج الولايات المتحدة ٢,٥ مليون. وبذلك ضاقت الثغرة، فبعد أن كان الإنتاج الأوربي يعادل ١٣% من الأمريكي سنة ١٩٢٩، قفز إلى ٤٤% قبيل الحرب العالمية الثانية مباشرة.

وتبين الأشكال (١)، (٢)، (٣) التي تغطي فترة طويلة كيف تفشى

استخدام العربات الخاصة في المجتمعات التي تخطت مرحلة النضوج.

وهناك عوامل فنية وجغرافية تسببت في بطء تحول أوروبا نسبياً إلى "الطريق". من ذلك كبر الاحتياجات الرأسمالية اللازمة لإنشاء الطرق واشتداد القبضة الاحتكارية للسكك الحديدية التي ظاهرتها الحكومات، ثم سبق الولايات المتحدة إلى فكرة الإنتاج الكبير على المستوى الشعبي، وكبر المسافات في الولايات المتحدة مع وفرة الأراضي ورخصها في الضواحي بالنسبة للتوسع في المساكن هناك. يضاف إلى كل هذا أن المجتمع الأمريكي الذي تظهر فيه روح المساواة بشكل أوضح والذي سادت فيه طويلا مستويات مرتفعة من الأجور والمعيشة للعمال كان أكثر تقبلا لفكرة ارتفاع الاستهلاك بالنسبة للطبقات العامة عن المجتمعات الأوروبية ذات الطبقات المتعددة، وكان لابد للعامل الأوروبي من مضي وقت قبل أن يتقبل ما ييسره له ولأسرته عند المجتمع الناضج في العصر الآلي من آلات منزلية ولوازم الانتقال وغير ذلك من الخدمات كل هذا في الواقع يفسر إلى حد ما الركود الذي أصاب الاقتصاد الأوروبي فيما بين الحربين.

لا جدال في أن هناك عاملا آخر لعب دوراً هاما في الموقف فقد أدى الكساد الذي أعقب سنة ١٩٢٩ إلى انقضاء جيل من القادة السياسيين في كل من المجتمعات الناضجة تقريباً، انقضى هذا الجيل وولت معه الرغبة التي سيطرت عليه في أن يعيد الأوضاع إلى ما اعتبر أنه

الحالة الطبيعية التي سادت قبل سنة ١٩١٤. تجلى ذلك في الولايات المتحدة في انتصار المعارضة وتوليها زمام الأمور، فجاءت مؤمنة بإقامة دولة الرفاهية وتمثل في بريطانيا في شكل حكومة ائتلافية وأخرى محافظة سعتا إلى إحداث الانتعاش عن طريق الإسكان وتخفيض العملة وتدعيم الإمبراطورية. أما في فرنسا فقد ظهرت حكومة من الجبهة الشعبية، بينما أدى التدهور الاقتصادي والدبلوماسي والعسكري والنفساني، الذي أصاب ألمانيا واليابان نتيجة اتفاقية (فرساي) إلى نظم اختلفت اتجاهاتها من حيث استخدام إمكانيات الاقتصاد الناضج. إذ سعت إلى التوسع العسكري. وبمجرد أن تولى (هتلر) والعسكريون اليابانيون مقاليد السلطة ونشطت المنافسة في ميدان القوة، وجدت المجتمعات الأخرى نفسها مسئولة عن أنواع جديدة من المطالب.. وفي الأجل القصير لعبت عمليات إعادة التسليح دوراً في الانتعاش الأوروبي خلال هذا العقد وحولت الموارد من التوسع في الاستهلاك الشعبي، ولم يمض وقت طويل حتى أعقبت هذا كله حرب عالمية.

ما بعد سنة ١٩٤٥:

في السنوات التي تلت الحرب العالمية نشطت حركة إعادة التعمير. غير أن أوروبا لم تن عن أن تدخل في هذه الفترة ميدان المعمرات الاستهلاكية والخدمات. وفي الوقت الذي كانت الولايات المتحدة تمضي بهذا العهد إلى ما يقرب من نهايته وتسعى إلى تخطي

حدود جديدة بإنشاء أسر أكبر، بدأت أوروبا الغربية واليابان تشيع بين سكانها بدرجات متفاوتة أنواع السلع والخدمات التي يمكن لمجتمع صناعي ناضج أن يوفرها وبين سنتي ١٩٥٠، ١٩٥٥ بدأت الثغرة بين الإنفاق النسبي على السلع الاستهلاكية المعمرة في الولايات المتحدة ونظيره في أوروبا الغربية تضيق ويتضح من الدراسة التي أجراها (جيلبرت) أنه في السنوات التي تلت الحرب يمكن إرجاع الفوارق في الإنفاق على الاستهلاك بين الولايات المتحدة وغرب أوروبا، وكذلك بين دول غرب أوروبا وبعضها البعض إلى الاختلافات في الدخول النسبية والأسعار النسبية بينما تضاءل شبح ما يدعوه الاقتصاديون بالاختلاف في الأذواق.

وعلى ذلك نجد أن جميع الدول الناضجة في الغرب وفي اليابان سلكت عقب الحرب مسلكا يشابه المسلك الأمريكي إلى حد كبير، بينما شذ الأمريكيون أنفسهم، بتعلقهم بالنزوة التي ظهرت نحو نظام المعيشة الجديد الذي يستطيب فيه الأفراد الحياة المستقلة وأداء أعمالهم بأنفسهم والقيام بنزهات في عربات مقطورة أو في قوارب بخارية، إلى آخر ذلك.

وطبيعي أن الدخل الحقيقي والاستهلاك للفرد هو في اليابان دونه في دول غرب أوروبا. غير أن الارتفاع الملحوظ الذي تلا الحرب في نشاط القطاع الثالث أي قطاع الخدمات ثم حدوث انتشار كبير في

السلع والخدمات الاستهلاكية بين مختلف الطبقات حتى المزارعين كل هذا يشير إلى أن اليابانيين يتبعون هم الآخرون المرحلة التي تلي النضوج والتي تقوم على توسع كبير في الاستهلاك الشعبي بشكل يتفق مع ظروفهم الخاصة وعلى ذلك فإن غرب أوروبا واليابان أقبلوا- بطرقهم الخاصة- على عصر يشابه العقد الثالث الأمريكي بدون أن يعانوا ما عانته أمريكا خلال عهد تحريم الخمور.

ويجب أن نبين أن هذا التحويل في القطاعات القائدة في أوروبا الغربية إلى ميادين الاستهلاك الوفير، لا يعتبر تطوراً قاصراً على فترة ما بعد الحرب. فالطريق الغربي الكبير وازدهار كوفنتري ومصانع موريس في أكسفورد، كل هذه ظواهر سبقت ذلك التاريخ.. وتعتبر سيارة فولكس فاجن- كفكرة- ثمرة من ثمار ألمانيا الهتلرية، وقد تولدت عن ضغط في الطلب الاستهلاكي شعرت الحكومة الألمانية في أواخر هذا العقد بضرورة الاستجابة له ولو ظاهريا. على أن العقبات النهائية- سواء من النواحي الفنية أو السياسية أو الاجتماعية- لم تذلل كلها إلا فيما بعد الحرب، ولا جدال في أن جانباً كبيراً من تفسير قوة الاندفاع التي اكتسبتها اقتصاديات أوروبا الغربية في فترة ما بعد الحرب هو في عظم الرواج الذي أصابته سلع وخدمات الاستهلاك، أي قبول عهد الاستهلاك الوفير الشائع والاندماج فيه.

شروط التبادل التجاري
الخارجي بعد الحربين

غير أن هناك مشكلة أخرى ما زالت في حاجة إلى تفسير.. فعندما تكلمنا عن الولايات المتحدة خلال العقد الرابع أكدنا أهمية الدور الذي لعبه التوظف الكامل كعامل أولي يكاد يعتبر شرطاً لازما يؤدي إلى نشر عادات الاستهلاك بين كافة الطبقات واستندنا في ذلك إلى أن لكي يستطيع الاستهلاك الوفير أن يتولى القيادة، لابد من الوصول إلى التوظيف الكامل حتى يمكن للطلب على التوسع في الاستثمار في القطاعات الاستهلاكية من أن يصبح ملموساً.

وعلينا هنا أن نفسر السبب في أن المجتمعات الأوربية لاقت ما لاقته من المصاعب في سبيل الوصول إلى التوظيف الكامل بعد الحرب العالمية الأولى، بينما وجدت السبيل ممهداً أمامها بعد الحرب الثانية.

نحن لا ننكر أهمية الآراء التي جاء بها (كينز) واستحدث بها ثورته المعروفة في الفكر الاقتصادي. غير أن الذي نؤكده هو أن تغير الآراء في السياسات الديمقراطية بالنسبة لموضوع التوظف الكامل ليس في ذاته تفسيراً كافياً. ذلك لأنه لو كان صحيحاً أن السياسيين قد عقدوا العزم على خلق الظروف اللازمة للتوظف الكامل ولو أن البطالة ظهرت كمشكلة خطيرة عقب الحرب، فإن الموقف لم يكن كذلك حتى سنة ١٩٥٦ فالمشكلة التي واجهتهم دارت حول التضخم واختلال الميزان

الحسابي وأصبحت مسئوليتهم الأولى هي تعبئة الموارد اللازمة لمواجهة ضرورات أخرى- كالسياسة الخارجية والعسكرية والتصدير والاستثمار- وفي وقت اشتدت فيه الرغبة في دفع الاستهلاك إلى مستوى مرتفع في نواح عديدة وبين الطبقات المختلفة.

* * *

وإلى حد كبير نجد أن هذا الموقف قد نشأ عن وجود اختلافات جوهرية بين عالم ما بعد الحرب الثانية. ففي سنة ١٩٢٠ انخفضت أسعار المواد الغذائية والخامات انخفاضا حادا بالنسبة إلى أسعار المنتجات الصناعية، مما عزز شروط التبادل الخارجي بالنسبة للمناطق الحضرية في العالم. ولكنه أضعف في نفس الوقت الطلب على المنتجات المصنوعة. ولذلك انكمش سوق التصدير بالنسبة لأوروبا، ففي بريطانيا- وبدرجة أقل في غيرها- استنفذت جميع المزايا التي حققها تحسن شروط التبادل خلال ما بين الحربين، بسبب انتشار البطالة المزمنة في الصناعات التصديرية وفي الصناعات التي تعتمد عليها كالفحم. أما بعد الحرب العالمية الثانية فقد ظلت الأمور على العكس من ذلك تماماً لمدة تقرب من عشر سنوات فقد عانت المدن- وبعض الدول مثل بريطانيا- من تدهور في شروط التبادل[٣٦]. غير أن الطلب

---

(٣٦) جابهت بريطانيا وبعض الدول الأخرى المصدرة إلى المناطق المنتجة للأغذية والخامات مشكلة في شروط التبادل بصورة مخففة في سنة ١٩٥٨/ ١٩٥٩. غير أنه في عصرنا

على الصادرات كان مرتفعاً وكان تحقيق التوظيف الكامل ميسراً، فإذا أضفنا إلى استمرار التوظيف على مستواه الكامل، تلك التغيرات الهيكلية التي حدثت كالنشاط الذي سببته الحرب العالمية في الصناعات الحربية الخفيفة– وهي صناعات يمكن بسهولة تحويلها إلى إنتاج أنواع عديدة من السلع الاستهلاكية المعمرة والسلع الرأسمالية ثم العزم الأكيد الذي أظهرته الشعوب الأوروبية نحو إعلاء سلطانها سياسياً واجتماعياً، وأثر المحاكاة الذي خلقته القوات الأمريكية في أوربا في نواحي الاستهلاك الترفي وجدنا في كل هذا أساساً للعهد الجديد في التاريخ الاقتصادي والاجتماعي والسياسي لغرب أوروبا واليابان، مما نشاهده اليوم.

ما بعد شيوع الاستهلاك الوفير

لنقف قليلا ونمعن النظر فيما حولنا..

إن الفكرة التي يدور حولها هذا الكتاب هي أنه حالما يدرك الإنسان أن بيئته الطبيعية تخضع لقوانين متوافقة معلومة يبدأ في توجيهها إلى نفعه الاقتصادي. فإذا ما ثبت بالدليل أن النمو أمر ممكن، فإن نتائج النمو والتمرين، خاصة في النواحي العسكرية، تؤدي إلى انهيار المجتمع التقليدي واحداً بعد الآخر وتدفعها إلى الفترة اللازمة للتهيؤ، وهي تجاوزتها بعض– وليس كل– دول العالم ماضية في سبيل النمو المطرد

الحالي تظهر المحاولات للمحافظة على دخول مستوردي السلع المصنوعة– عن طريق الصادرات الرأسمالية– بصورة أقوى مما كانت عليه خلال العقد الثالث.

سالكة طريق عملية الانطلاق وما تستتبعه مما أوضحناه في الفصل الرابع ولم يؤد هذا الانقلاب الجوهري في الأمور إلى تحديد نمط واحد للتطور تبعة كل مجتمع نهض، ولكنه في كل مرحلة من المراحل يفتح أمام كل مجتمع مجموعة متشابهة من الاختيارات تحدوها مشاكل وإمكانيات عملية النمو ذاتها.

وقد تتبعنا في الفصول المتتالية المشاكل والإمكانيات والاختيارات التي أتاحتها فترة التهيؤ وفترة الانطلاق وفترة النضوج، ثم عصر شيوع الاستهلاك الوفير.

على أن عصر شيوع الاستهلاك الوفير لم يصل بأي حال من الأحوال إلى نهايته، حتى في الولايات المتحدة ذاتها وهو ما زال يستجمع قواه في غرب الولايات المتحدة. وفي أوروبا، وفي اليابان أيضاً. ومن المؤكد أنه سوف تنشأ أنماط متباينة للاستهلاك عندما تمضي الفائدة المركبة في طريقها وعندما تثبت مرونات الطلب بأوسع معانيها إقدامها في المجتمعات المختلفة. فمثلا لا يوجد ما يدعو المجتمعات الأخرى أن تستثمر في قطاعات فعلتها الولايات المتحدة ولا أن تنشئ الضواحي بعيداً عن مراكز المدن، ولا أن تواجه نفس المشاكل التي تواجهها الولايات المتحدة اليوم، بسبب إعادة بناء مراكز المدن القديمة وإنشاء شبكة الطرق الكبرى وتوفير أماكن لوقوف السيارات. والواقع أن هناك مشاكل جغرافية ومادية تعوق الدول الأخرى عن المضي في هذا

النمط، لا يشذ عن ذلك إلا روسيا. وفي وسعنا أن نؤكد أنه بقدر ما تحقق سيادة المستهلك وبقدر ما ترتفع الدخول الحقيقية فسوف نشهد مرونات طلب دخلية متشابهة– ولكنها ليست متطابقة– وبالتالي أنماطاً متماثلة في التطور الهيكلي للمجتمعات المختلفة خلال مرورها بطور الاستهلاك الوفير.

لندع جانباً سباق التسلح وتهديد الحرب. ثم نتساءل؛ ماذا بعد؟ ما الذي سيحدث للمجتمعات عندما يصل الدخل إلى مستوى يفي بالغذاء الطيب الذي يتفق ومقومات سلامة الصحة العامة والذي تصل فيه المساكن إلى مستوى يجعل الأفراد في غير حاجة إلى تحسينه ويضمن ملبساً مناسباً، وتصبح فيه الدراجات التجارية أو السيارات الشعبية في متناول كل فرد تقريباً، وليست قاصرة على بعض الأمريكيين؟

هذه المرحلة لم تتضح معالمها بعد غير أنه قد أمكن لأمريكا وبعض شعوب أوروبا الغربية أن تدخل فيها بما يكفي لبيان طبيعة المرحلة المستقلة.

فمما لا مراء فيه أن حياة معظم الكائنات البشرية منذ بدء الخليقة قد استنفد الجزء الغالب منها في سبيل السعي إلى الغذاء والمسكن والملبس اللازمين للأفراد ولعائلاتهم. فما الذي يحدث عندما تتقدم ديناميكية (بودنبركس) خطوة إلى الأمام بحيث تنخفض المنفعة الحدية لدى غالبية الأفراد للدخل الحقيقي ذاته؟

هل يصاب الإنسان بنوبة طويلة من الركود الروحي إذ لا يجد أمامه

منفذاً ذا قيمة ينفس فيه عن طاقاته ومواهبه وغرائزه التي تدفع إلى الرغبة في الخلود؟

هل يقتدي بالأمريكيين ويحيي مشاق الحياة بعد موتها عن طريق رفعه لمعدل المواليد.

هل يصبح الناس عبدة للشيطان يأتمرون بأمره.

هل يحذق الإنسان إدارة دفة الحرب بالقدر الذي يكفي لجعل الحرب رياضة مستحبة- ويساعد على زيادة استهلاك رأس المال- بدون أن يؤدي ذلك إلى إفناء العالم؟

هل يؤدي استطلاع الفضاء الخارجي لإيجاد منفذ ملائم وباهظ التكلفة يستدرج المواهب والموارد؟

أو هل يجد الإنسان نفسه قد تحول إلى ما يشبه حياة السادة في القرن الثامن عشر فيتجه إلى أشياء من قبيل الصيد والقنص وصيد السمك يجد فيها متعة للعقل والروح، ويجد فيها من الإثارة ما يكاد يكفي لرغبة الجنس البشري في البقاء ويضفي على الحياة بهجتها؟

(تحضرنا هنا ملاحظة جانبية هامة وهي أن من المشكوك فيه أن يشعر نصف الجنس البشري- أي النساء- بحقيقة المشكلة لأن تربية الأطفال في مجتمع اختفى منه خدم المنازل يعتبر مشكلة إنسانية ضخمة سواء وجدت السلع الاستهلاكية المعمرة أو لم توجد. فالضجر مشكلة

قاصرة على الرجال– على الأقل لحين بلوغ الأطفال أشدهم).

ومع كل هذا فإن السؤال له أهميته العملية. وقد أثاره (سلفادوردي مدارياجا) أخيراً في كتاباته عن الديمقراطية الاسكندنافية والانجلوسكسونية.

"كل هذه البلاد تمتعت بميزتين أعطتهما قدراً معينا من رفعة الشأن فمستوى معيشتها مرتفع نسبياً وحياتها السياسية لا تتخللها انقلابات خطيرة، فالأمن والرخاء الداخليان من المزايا التي لا تنكر، بحيث أن الشعوب الأخرى التي تسعى نحوها قد تضل الطريق إليها إذ قد يعميها حقدها وإعجابها عن ملاحظة بعض عوامل الموازنة التي تميز حياة الانجلوسكسونيين والاسكنديناففيين.

وأعجب ما في هذه النواحي هو الضجر. فالشعب الذي تحسن حكومته وأدواته يقتله الضجر والملالة.

ونحن لسنا على استعداد لقبول هذا الرأي على علاته. غير أنه يثير في ذهننا السؤال التالي: هل الفقر والصراع الاجتماعي شرط لازم لبقاء الجنس البشري حياً نشيطاً؟

سوف نعود إلى هذا الموضوع في الفصل الأخير عندما نقارن جنة ماركس الشيوعية بتقديراتنا عن مال النمو الطويل الأجل.

بيد أننا لا يجب أن نشتت تفكيرنا كثيراً في هذا الأمر ويكفي حالياً– بالنسبة لهذا الجيل وربما الجيل الثاني أن ندرك أن هناك عقبتين في الطريق:

الأولى، هي وجود أسلحة الدمار الشامل الحديثة التي إذا لم تهذب وتقمع فسوف تحل هذه المشكلة فقط بل كافة مشكلات الجنس البشري قاطبة حلا أخيراً وإلى الأبد.

والأخرى: هي أن النصف الجنوبي من العالم وكذلك الصين قد تعلق جادا بمرحلة التهيؤ للانطلاق ذاته. وما زال أمام هذه الدول شوط طويل غير أن النضوج الذي ستصل إليه يثير هذا السؤال:

هل ستظهر بعد قليل سلسلة من القادة السياسيين يهوون العدوان بسبب شعورهم ببلوغ بلادهم نضوجها الفني، أو هل سيسود العالم تعايش يجمع بين كافة أبناء الجنس البشري؟

هاتان المشكلتان- أي مشكلة التسابق على التسليح ومشكلة تفتح الآفاق أمام دول جديدة- وهما مشكلتان وثيقتا الارتباط في عالم الدبلوماسية المعاصرة- تثيران أمام دول نصف العالم الشمالي التي بلغت مستوى أعلى من النضوج متاعب كثيرة لابد وأن تتجه إليها بكل تفكيرها بالرغم من الرخاء الذي توفره السلع الاستهلاكية المعمرة والخدمات، لو أنها أرادت لنفسها أن تبقى حية حتى ترى ما إذا كان الركود الروحي- أو الضجر- يمكن التغلب عليه.

الفهرس